محاكمة.. اليسار

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ العدد السابع والثلاثون/ مارس ١٩٩٣م/ رمضان ١٤١٣هـ/ الثمن جنيه مصرى ■



رمضان ونظريـــة الأمـن التليفزيونـــى

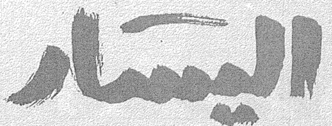
لمـاذا يتقدم تيـــار الاسلام السياســـى؟!

الحزب الشيوعى يعقد مؤتمـــره الثالـــث

جولـــة كريستوفـــر والتشـــتت العربـــى

شبح «سبتمبر» جديد يخيم على سماء مصر

جنـرالات الخرطـوم فـى «قفص الاتهام»



تنتقل «اليسار» إعتبارا من أول يناير ١٩٩٣ إلى مقرها الجديد

١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة

تليفون ٣٤٦٥٤١٦	tel 3465416
فاكس ٣٤٤٢٠١٣	fax 3442013



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

في هذا العدد

لليسار در

تنشر«اليسار» فى هذا العدد الندوة التى عقدت فى المنصورة مع عدد من قراء اليسار،وجدوا لديهم الوقت للذهاب إلى مقر الحزب فى عز برد طوبه ليلتقوا مع ثلاثة من أسرة التحرير وليقولوا كلمتهم ونقدهم لليسار ويتقدموا باقتراحاتهم لتطويرها.وطوال اللقاء ظل رئيس التحرير متردداً فى إعلان قرار كان مجلس المستشارين قد استقر عليه ،كأحد المخارج للأزمة المالية دون أن نضطر إلى وقف (اليسار). وانتهى الاجتماع دون إعلان هذا القرار .

وبعد العودة إلى القاهرة شرح رئيس التحرير أسبابه قائلا : لم أستطع أمام هذا الجو المفعم بالحب والأمل والاقتراحات بالصدور كل أسبوعين أو كل أسبوع أن أعلن قرار رفع السعر إلى ١٥٠ قرشا، اعتبارا من هذا العدد (٣٧) والذى تبدأ به اليسار عامها الرابع .كذلك فسيصدر هذا العدد فى بداية رمضان وليس منطقيا أن يرتفع السعر فى هذا الشهر الكريم. واقترح رئيس التحرير تأجيل قرار رفع السعر إلى أول أبريل فوافق مجلس المستشارين.

وهكذا فلن نرفع السعر هذا العدد ونحن نحمل إلى قرائنا وكل المواطنين فى مصر والعالم العربى والإسلامى التهنئة بحلول شهر رمضان المبارك وبعيد الفطر الذى يحل قبل نهاية هذا الشهر. ولكن ورغم التبرعات التى وصلت وتصلنا من القراء فلم يعد هناك مفر من تنفيذ هذا القرار فى العدد القادم.ونعتقد أ ن القراء سيقدرون ويعذرون.

وكل عام وأنتم بخير.

اليسار

موقفنا

رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق
المشرف الفني :
محمود الهندى
المستشارون :
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس :
د. فؤاد مرسى

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر :
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .
الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان-إمبابه-جيزه
رقم بريدى ١٢٤١١
ت:٣٤٦٥٤١٦ فاكس:٣٤٤٢٠١٣
FAX.3442013 TEL3465416

جولة «كريستوفر» والتشتت العربى

حسين عبد الرازق

من المفروض أن تكون جولة «وارين كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكى الجديد فى الشرق الأوسط قد انتهت منذ أيام، وعاد إلى واشنطون ليقدم تقريره إلى الرئيس الأمريكى الجديد «بيل كلينتون»، تمهيدا لتحديد الإدارة الأمريكية (الديمقراطية) لدورها وموقفها من عملية التسوية التى بدأت مع مؤتمر مدريد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، وتواصلت دون تحقيق أى نتيجة تذكر طوال ١٤ شهرا، ثم توقفت عقب عملية الإبعاد الجماعية لأكثر من ٤٠٠ فلسطينى من الأراضى الفلسطينية المحتلة.

لقد بدأت الجولة التى شملت لقاء برؤساء وممثلى مصر والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان واسرائيل، والفلسطينيين.. وسط أجواء وملابسات غير مواتية بالنسبة للعرب والفلسطينيين ولاحتمالات تحقيق سلام حقيقى شامل وعادل.

فالإدارة الأمريكية مهدت للقاء عشية بدء الجولة بتصريحات واضحة الدلالة ، تؤكد الانحياز الأمريكى السافر لإسرائيل .

فدعت الإدارة الأمريكية الأطراف العربية والإسرائيلية إلى تقديم تنازلات تساعد على إحياء عملية السلام «إذا كانت هذه الأطراف راغبة فى أن تستمر الولايات المتحدة فى لعب دور نشط. وأكدت المصادر الأمريكية أن كريستوفر لن يطرح خلال جولته أفكارا جديدة تهدف الى التقريب بين وجهات نظر الأطراف الإسرائيلية والعربية، وأنما سيكتفى بدور المستمع والمراقب للتعرف على قادة المنطقة ودراسة المشاكل على الطبيعة.

وصعدت الإدارة الأمريكية من ضغطها على زعماء المنطقة- خاصة العرب- بالتهديد بأن الولايات المتحدة قد تدير ظهرها للمنطقة وجهود التسوية إذا لم تسارع الأطراف المختلفة بتقديم التنازلات الضرورية. فقال مسئول أمريكى لصحيفة الحياة اللندنية..« إن عملية السلام فى الشرق الأوسط تهم الولايات المتحدة كثيرا، وزيارة وزير الخارجية تمثل هذا الرمز. وستكون خلال الجولة فى وضع المستمع.. فاذا لم تكن الأطراف مستعدة لتقديم التنازلات أو لطرح أفكار جديدة أو لتحمل مسئولياتها فللإدارة الجديدة اهتمامات أساسية أخرى». ثم أكد هذا المسئول أن إدارة الرئيس «بيل كلينتون» ووزير خارجيته «وارين كريستوفر» غير مستعدين لصرف كثير من الوقت والرصيد «على مجموعة من الأطفال العنيدين الذين ينتحبون حول مواقفهم ولايبدون أى استعداد لتقديم القليل من التنازلات لدفع عملية السلام للأمام».

ولم تترك الإدارة الأمريكية أى شك فيمن تعنيهم بالأطفال العنيدين، وتطالبهم بالتنازلات الضرورية. فأكدت أن الاتفاق الأمريكى -الاسرائيلى فى شأن المبعدين، والذى يقضى بعودة ١٠٠- منهم، وتخفيض مدة إبعاد الأخرين من عامين الى عام واحد، وترحيب مجلس الأمن بهذا الاتفاق، تطورا

حسنى مبارك



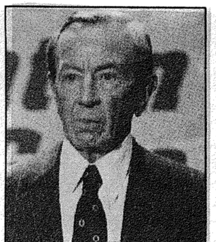
ايجابيا يتوافق مع التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩.. وبالتالى فجولة كريستوفر محاولة «لترتيب المفاوضات المقبلة بعيدا عن قضية المبعدين» .. وأضاف المتحدث الأمريكى «إذا سمح للمتطرفين بالنجاح فسيواجه الجميع فى المنطقة تبعات خطيرة» فى إشارة واضحة للمبعدين باعتبارهم ينتمون إلى حماس والجهاد الإسلامى.

ويؤكد هذا الاتجاه الأمريكى، نتائج زيارة شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى لواشنطون قبل بدء جولة كريستوفر مباشرة، وتصريحاته التى أدلى بها هناك.

قال بيريز أمام المجلس الاستشارى للطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة، أنه أقترح على الإدارة الأمريكية لرئيس الجديد بيل كلينتون، تطوير العلاقات الاستراتيجية بين اسرائيل والولايات المتحدة لتشمل شراكة سياسية بينهما، وأن تصور اسرائيل للسلام فى الشرق الأوسط يتجاوز مجرد المساومات على الأرض، وإنما يمتد إلى قيام تعاون اقتصادى، وتغيير فى أنظمة الحكم نحو الديمقراطية، وحلول لمشاكل المياه والسكان، ومشاكل الأصولية..«فالمطلوب تطوير جدول أعمال سياسى وليس الاستمرار فقط فى التعاون الاستراتيجى، والمضى فى عملية السلام وبناء الشرق الأوسط بشكل يسد حاجات العصر الحديث».. وأضاف بيريز..«إن فى استطاعة الأجندة الأمريكية الجديدة والأجندة الاسرائيلية الالتقاء بسهولة وبشكل بناء. فإسرائيل ليست رصيدا إستراتيجيا فحسب، بل هى شريك سياسى..»

ويرد «بيريز» على الذين يقولون بتراجع دور اسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وأنظمة أوربا الشرقية، مؤكدا أن هذا الانهيار ليس انتصارا فقط للرأسمالية (أمريكا) ولكنه انتصار أيضا للصهيونية (إسرائيل).. **(ذلك أن المنافسة لم تكن بين الشيوعية والديمقراطية فحسب، بل بين الشيوعية والصهيونية.. وبالنسبة لنا فانهيار الشيوعية هو أيضا حكم تاريخى بإن الصهيونية إنتصرت..»**

ولم يفت «بيريز» أن يشير إلى وجود دول عربية تتخذ سياسة قريبة من سياسة


دارسن كريستوفر

إسرائيل، فأشاد بالدور الذى لعبه المغرب فى مجلس الأمن **«وبالدور الايجابى الذى يلعبه الرئيس المصرى حسنى مبارك لإبقاء دفع السلام حيا وقويا..»**

وتشير التقارير إلى أن الإدارة الأمريكية تجاوبت بقوة مع هذه السياسة الاسرائيلية، عقب اجتماع وزير الخارجية الاسرائيلى مع كل من كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى و«ليس إسبين» وزير الدفاع و«آل جور» نائب الرئيس الأمريكى.

فالمطلب الأمريكى بعدم الربط بين قضية المبعدين ومباحثات التسوية هو تطبيق بلغة مختلفة مع المطلب الإسرائيلى لقبول العرب الأمر الواقع.. استمرار سياسة الإبعاد والقمع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (القتل هدم المنازل..)،وعدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن، وإفشال أى ضغوط لفرض العقوبات.

كذلك فهناك تفاهم أمريكى إسرائيلى على اللعب على التناقضات بين الأطراف العربية، والتناقضات داخل الفلسطينيين أنفسهم.

لذلك لم يكن غريبا أن يعلن بيريز فى ثقة أن جولة وزير خارجية الولايات المتحدة فى المنطقة، ستؤدى إلى فتح باب المفاوضات ثانية بين إسرائيل و٣ أو ٤ أطراف عربية، فى إشارة واضحة الى احتمال أن تبدأ المباحثات الثنائية فى واشنطون بمشاركة الفلسطينيين أو بدونهم!

وتطرح هذه التطورات تساؤلا هاما حول حقيقة الموقف العربى؟!

وتشير الرؤية الظاهرة إلى وجود موقف عربى شبه موحد ومتماسك. فمجلس الجامعة اتخذ قرارا إجماعيا عقب اجتماعه فى القاهرة يوم الثلاثاء ١٦ فبراير الماضى، يطالب الأمم المتحدة بالتحرك السريع لوضع حد لتجاوزات سلطات الاحتلال الاسرائيلية وبطشها بالمدنيين العزل فى الأراضى المحتلة» و«ضرورة قيام إسرائيل بالتنفيذ الفورى والكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ القاضى بإعادة جميع المبعدين إلى أراضيهم» وقال د. عصمت عبد المجيد فى تصريح له إن قرار إسرائيل بعودة ١٠١ من المبعدين الفلسطينيين (٤١٣)..«لا يعد تنفيذا لقرار مجلس الأمن. وفى نيويورك أكدت المجموعة العربية إصرارها على تنفيذ القرار ٧٩٩، ومطالبة مجلس الأمن بالاجتماع لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار ومناقشة تقرير الأمن العام، بما فى ذلك تطبيق الفصل السابع من الميثاق (العقوبات).

كذلك فالموقف الفلسطينى الرافض لاستئناف المباحثات الثنائية قبل عودة جميع المبعدين يمثل عنصرا أساسيا فى قوة الموقف العربى. فحنان عشراوى تؤكد فى واشنطون بعد اجتماعها بالإدارة الأمريكية ..«أن أزمة المبعدين لاتزال تشكل أولوية فلسطينية. والمطلوب حل هذه **القضية ومعها قضية انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى قبل المشاركة مجددا فى المفاوضات»** وقال فيصل الحسينى.. **إذا لم يتغير الوضع فى الأراضى المحتلة، واذا لم يرفع قرار الابعاد، واذ لم تتوقف العقوبات الجماعية لن تكون هناك عملية سلام».** وقام ياسر عرفات بسلسلة من التحركات السياسية شملت اجتماعا مع الرئيس مبارك والملك حسين، وعقد المجلس المركزى لفتح، ولقاء مع اللجنة المشرفة على المباحثات وتضمه وياسر عبد ربه ومحمود عباس وفيصل الحسينى وجهاد عبد الشافى وبشير البرغوثى. وقالت مصادر فلسطينية أن عرفات أجرى مشاورات مع دول الجوار لتوحيد لهجة الخطاب السياسى فى قضية المبعدين وربطها بنجاح استئناف المفاوضات الثنائية خلال جولة كريستوفر.

إلا أن هذه الصورة الايجابية تهتز بشدة عند الغوص إلى الأعماق ومعرفة التفاصيل.

فموقف مصر وسوريا تحيط بهما شكوك واسعة. فسوريا طبقا للمصادر السياسية العليمة فى دمشق **«لاتصر على الربط بين استئناف المفاوضات وحل أزمة المبعدين.** لكنها فى المقابل لاتعتقد أن بقاء



المبعدون فى مسيرة احتجاج عشية وصول كريستوفر للمنطقة

أزمة المبعدين من دون حل يمكن أن يسهل المفاوضات . وهى تنتقد الصفقة الاسرائيلية الأمريكية القاضية بإعادة ربع المبعدين وتطالب بالتطبيق الكامل للقرار ٧٩٩. ولكنها فى نفس الوقت تشير إلى إمكانية الوصول لحل وسط يسهل نقل جزء من المبعدين الى دولة ثالثة لحين انتهاء مدة الابعاد وفق جدول زمنى».

أما الحكومة المصرية، فطبقا لتصريحات رسمية -لم تنشر فى الصحف المصرية- فقد أوضحت للفلسطينيين أنه رغم أن استمرار قضية المبعدين توفر أجواء غير صحية لإستئناف المفاوضات الثنائية، ورغم حرص الحكومة المصرية على تنفيذ القرار ٧٩٩ وضرورة عودة المبعدين فى أسرع وقت ممكن ،إلا أنه من الضرورى استئناف المباحثات الثنائية».. أى باختصار القبول بالطرح الأمريكى عمليا.

وتبدو خطورة هذه المواقف- وغيرها مما لم يعرف بعد- إذا أخذنا فى الاعتبار الحديث عن مشروع مصرى أو مشروع أمريكى سيطرح خلال جولة «وارين كريستوفر» هدفه «تفكيك مخيم «مرج الزهور» لنزع الورقة من أيدى المتطرفين والمعترضين على عملية السلام».. ويقوم المشروع طبقا للمصادر الصحفية على أن تقرر اسرائيل زيادة عدد المسموح لهم بالعودة من ١٠١ إلى ٢٠٠ على أساس جدول زمنى يتم إبلاغه لمجلس الأمن ، وأن توافق لبنان على نقل الباقين إلى المغرب أو (العريش اذا سحبت القاهرة اعتراضها على نقلهم إلى الأراضى المصرية).

ويهدد قبول الأطراف المختلفة لهذا المشروع بانقسام فى صفوف الفلسطينيين، خاصة إذا ماصح ماتشيعه بعض الأطراف عن وجود استعداد بين بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية لقبول تسوية تدريجية لإعادة المبعدين على أقساط وفى مهلة زمنية لاتتجاوز خمسة أشهر فى الحد الأقصى، وبالمقابل إعادة فتح الحوار مع واشنطون، والدخول فى عمليات المفاوضات كشريك مباشر بإعتبار أن تعديل صيغة مدريد هو الثمن المقبول لإستئناف المفاوضات» فبعض قيادات المنظمة- خاصة الوفد المفاوض- داخل الأراضى المحتلة ،بالإضافة إلى حماس وحلفائها ، يعارضون بشدة أى حلول وسط بالنسبة لعودة جميع المبعدين فورا.

وتفرض هذه الحقائق ضرورة الاستجابة لما قال به د. حيدر عبد الشافى رئيس الوفد الفلسطينى المفاوض من ضرورة وجود موقف عربى موحد واجتماع لوزراء خارجية الطوق (الجوار) وقمة عربية.

فالأوراق العربية للضغط محدودة، وأهمها.. الانتفاضة، والموقف العربى الموحد، والقدرة على رفض التسوية إذا ماكانت لغير صالح السلام الشامل والعادل والحق الفلسطينى.. وكل هذه الاوراق مهددة الآن بالشراكة السياسية الأمريكية الاسرائيلية، وبمواقف الحكومات العربية أو بعضها، ماعرف منها ومالم يعرف بعد.

فهل يدرك الحكام العرب المنزلق الذى يسيرون فيه؟!

حزب التجمع يعلن برنامجه للتغيير

حزب التجمع يعلن برنامجه للتغيير

رحبت الدوائر السياسية،بإصدار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لأول برنامج مرحلي يضع أهدافا محددة لمرحلة التنمية المستقلة والإصلاح الديمقراطي،ويحمل اسم«برنامجنا للتغيير».استغرق إعداد البرنامج عاما كاملا وجرت مناقشته في كافة مستويات الحزب ومع أصدقائه.

ويؤكد البرنامج أنه «**ليس هناك من سبيل لإنقاذ مصر من التخلف والتبعية والفساد والاستبداد،واحتكار القلة للثروة والسلطة، وخطر الجماعات الانقلابية والإرهابية،وكل أزمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا بتغيير حقيقي يتناول السياسات والأشخاص والقوى الحاكمة التي قادتنا منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن إلى الكارثة.**

ومهما كانت صورة مصر اليوم قاتمة،فإن إمكانية التغيير قائمة،والأمل في مستقبل أفضل بابه مفتوح أمام الشعب المصري الذي أثبت على امتداد تاريخه الحديث أنه قادر على قهر الصعاب وتجاوز الأزمات وتحقيق ما كان يعتبره البعض مستحيلا وقتها،فعل ذلك في ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٣٥ وأحداث ١٩٤٦ وثورة ١٩٥٢ وأثمر نضاله في إنهاء الإحتلال البريطاني وإسقاط الملكية وتصفية الإقطاع وإنهاء سيطرة الرأسمالية الإحتكارية على الحكم،وإقامة قلاع صناعية وتنفيذ خطط للتنمية المستقلة وتحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية.

والشعب المصري قادر اليوم على إستعادة حيويته واستحضار قواه الكامنة وطاقاته المختزنة للخروج من هذا المأزق الذي أوصلته إليه سياسات الحكم.إنه قادر على ذلك وأكثر منه إذا توفرت له القيادة السليمة،ونجحت في تعبئته لنضال ديمقراطي طويل الأمد تجاه أهداف واضحة.

ويتقدم حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بهذا البرنامج المرحلي من أجل التغيير،مادا يديه إلى كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية المؤمنة بضرورة التغيير.

وهناك ست مهام أساسية لهذه المرحلة.

عبد الغفار شكر



- بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على النمو والتجدد الذاتي.
- إجراء تحول ديمقراطي حقيقي يضمن تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثروة المجتمع وعائد الانتاج، وبصفة خاصة التوسع في الخدمات المجانية أو على الأقل بأسعار مناسبة لقدرة ذوي الدخل المحدود وزيادة نصيب العمل في الدخل القومي.
- إنجاز ثورة ثقافية تعلي من شأن قيم العقلانية والإستنارة والسماحة ،وإعلاء شأن العمل والاجتهاد والروح الجماعية.
- إنجاز إصلاح جذري في السياسة التعليمية وتحقيق ثورة تأهيلية فنية عصرية.
- سياسة خارجية مستقلة تجسد مصالح مصر والوطن العربي.

ويؤكد الحزب أن التنمية المستقلة عملية تطوير وليست حالة محددة،وهي ممتدة وستشهد كثيرا من الصراعات الطبقية، ومن ثم لابد من النضال المستمر من أجل نجاحها والحيلولة دون الارتداد عنها.

ويوضح البرنامج بشكل لالبس فيه أن قضية الإصلاح الديمقراطي وتغيير السلطة ديمقراطيا هو هدف أساسي للنضال السياسي للحزب فيقول..إن نضالنا السياسي الراهن لابد بد أن يستهدف إجراء إصلاحات تشريعية وتنفيذية ومدنية بما يضمن إحلال سلطة وطنية ديمقراطية محل السلطة الحالية لإنجاز هذا البرنامج المرحلي كاملا.ومن هنا فإن الديمقراطية هي الحلقة الرئيسية لنضالنا السياسي الراهن ،لأن كل إنجاز فيها سوف يساعد القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية على اكتساب مواقع جديدة،ويفتح الباب أمام المشاركة الشعبية الحقة. وينهي **الخيار المستحيل بين..الحكومة وحزبها وأحزاب أخرى تمثل اجتماعيا نفس الإتجاه..وبين القوى السياسية المتسترة بالدين التي تطرح نفسها الآن بقوة كبديل للحكم.. وكلاهما لن ينقذ البلاد أو يخرجها من أزمتها،وإنما ينقذها بناء قطب أو بديل ثان يضم كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية**.وهي مهمة يضعها الحزب في رأس مهامه العاجلة.

وتأكيدنا أن الديمقراطية هي الحلقة الرئيسية تعني أن التغيير المطلوب وإنجاز هذا البرنامج لن يتم دفعة واحدة وإنما سيتم عبر مراحل متعددة يتحقق خلالها انجازات تفتح الطريق إلى المزيد منها ..وصولا إلى



د. ماهر عسل

هدفنا في إحلال حكم ديمقراطي محل الحكم القائم،يفتح الباب لإمكانية وصول جبهة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية إلى السلطة باختيار الشعب ديمقراطيا والقول بأن إنجاز عملية التنمية المستقلة لايتحقق في ظل التحالف الطبقي الحاكم،لايعني تأجيل النضال من أجل تنفيذ هذا البرنامج إلى أن تقوم سلطة وطنية ديمقراطية.فتنفيذ هذا البرنامج أو أجزاء أساسية منه ممكن في ظل الحكم الحالي وهو الطريق لسلطة القوى الوطنية الديمقراطية وواجبنا النضال لإنجاز أكبر جزء من برنامجنا المرحلي والنضالي بصرف النظر عن الحكم القائم،لكي نوفر مقدمات عملية التنمية المستقلة.»

أعدت الصياغة النهائية للبرنامج لجنة من «عبد الغفار شكر حسين عبد الرازق،ماهر عسل،أبو سيف يوسف،أنيس البياع».

الحزب الشيوعي المصري يطالب بإنهاء احتكار الرأسمالية الكبيرة التابعة والفئات الطفيلية..للسلطة والثروة

أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري في بيان وزعته يوم السبت ٦ فبراير الماضي،على الأحزاب والصحف والمجلات والقوى والشخصيات السياسية..عن انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي في نوفمبر الماضي(١٩٩٢)،كما وزعت الوثائق الصادرة عن المؤتمر وهي «البرنامج العام-خط سياسي للمرحلة القادمة- خط تنظيمي-لائحة النظام الداخلي للحزب.

وجاء في البيان..

« في شهر نوفمبر ٩٢ وعلى أرض الوطن عقد الحزب مؤتمره العام الثالث بدعوة من اللجنة المركزية وبحضور أعضائها ومندوبي المناطق المختلفة المنتخبين..وقد حضر المؤتمر عدد كبير يمثل مختلف قطاعات الشعب المصري من عمال وفلاحين ومثقفين.

وبعد انعقاد المؤتمر العام الثالث في ظل هذه الظروف الصعبة التي تواجهها الحركة الشيوعية العالمية وفي مواجهة المخاطر الأمنية الكبيرة داخليا،بمثابة إنجاز كبير يحق لحزبنا أن يفخر به خاصة في ظروف السرية المفروضة علينا.

وقد أكد المؤتمر الثالث سواء بانعقاده وبالمناقشات الحرة الواسعة التي تمت في فترة التحضير له وبالوثائق التي أقرها على حقيقتين جوهريتين ينبغي إبرازهما .

الحقيقة الأولى هي: استمرار الحزب متمسكا بخطه الثوري وبمنطلقاته الفكرية «الماركسية اللينينية» رافعا راية الشيوعية والطبقة العاملة رغم كل الظروف والمحن والأعاصير التي تعرضت لها الحركة الشيوعية في معظم بقاع العالم..ولم يتراجع الحزب عن الثوابت المبدئية تحت ضغط العوامل المختلفة التي حفلت بها الساحة الفكرية والنضالية مصريا وعربيا ودوليا..وتؤكد مجريات الأمور في الفترة الأخيرة صحة موقف حزبنا وصلابته وإصراره على عدم التخلي عن المبادىء الأساسية التي تحدد نهجه الثوري ومسلكه النضالي.

والحقيقة الثانية هي أن إدراكنا العميق لتطورات الواقع محليا وإقليميا وعالميا وللنواقص التي عانى منها حزبنا في الفترة الماضية والاستفادة من الدروس والأخطاء التي حدثت في الحركة الشيوعية العالمية.كل تلك الأمور تطلبت ضرورة التطوير العميق في الفكر والممارسة.

وقد تم كل ذلك دون أن تقع في أسر الجمود أو في مستنقع الليبرالية البرجوازية المنافية للماركسية اللينية.

وقد أسفر المؤتمر إلى جانب ذلك عن عملية تجديد واسعة في لجنة المركزية بما أضفى قدرا كبيرا من الحيوية على قيادته وأصبح التجديد في الفكر والممارسة والقيادة وفي حياة الحزب الداخلية هي الأسس التي تفتح أمام حزبنا مرحلة جديدة مفعمة بالأمل.

***

في بداية المؤتمر تمت عملية انتخاب الرئاسة للمؤتمر،ثم أقر المؤتمر جدول أعماله المعد بمعرفة اللجنة المركزية والذي اشتمل على الآتي:-

- مناقشة مشروع البرنامج العام للحزب.
- مناقشة مشروع خط سياسي للمرحلة المقبلة.
- مناقشة مشروع خط تنظيمي للمرحلة المقبلة.
- مناقشة لائحة النظام الداخلي.
- انتخاب لجنة مركزية جديدة.
- وتنبغي الإشارة إلى أن مناقشات واسعة وديمقراطية قد جرت لمشاريع هذه الوثائق،شاركت فيها هيئات وكوادر وأعضاء الحزب وأصدقائه وحلفائه طوال فترة التحضير للمؤتمر التي استمرت أكثر من عام.وقد تم نشر جميع الآراء والأفكار في نشرات الحزب المخصصة للحوار وأسفر ذلك عن إعادة الصياغة للمشاريع أكثر من مرة نتيجة للمناقشات لتخرج بالصورة التي قدمت بها للمؤتمر .وجرت مناقشات واسعة داخل المؤتمر حولها،وتم إقرار المشاريع الأربعة بعد إدخال التعديلات الناتجة عن مناقشته.

وأكد المؤتمر في برنامجه العام «أن الحزب الشيوعي المصري هو «حزب الطبقة العاملة،حزب الجماهير المصرية الكادحة من عمال وفلاحين وموظفين ومثقفين ثوريين ويعمل على مواصلة النضال الوطني والاجتماعي للشعب المصري مستلهما تراثه الكفاحي والسياسي والطبقي ،ويتخذ من الماركسية اللينينية الأساس النظري لفكره وسياساته ونضاله،ويلتزم بمبادئها وقوانينها العامة،مراعيا الخصائص الوطنية والقسمات المميزة للواقع المصري،محترما التقاليد التاريخية الإيجابية لشعبنا ووطننا،مدركا الحاجات الموضوعية للمرحلة الراهنة وآفاق تطورها».

ويناضل الحزب من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية للخروج بمصر من مرحلة التبعية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،واحتكار الرأسمالية الكبيرة والتابعة والفئات الطفيلية للسلطة والثروة،إلى مجتمع الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعي وليقف بمصر على أعتاب التحول الاشتراكي،ويحرص الحزب على أن يضم في صفوفه كل أبناء مصر المؤمنين بالمثل الأعلى الاشتراكي وبقيادة الطبقة العاملة المصرية وحلفائها....

ويؤمن الحزب أن الثورة الوطنية الديمقراطية هي ثورة الطبقات والقوى المناهضة للامبريالية والاستعمار الجديد والاقطاع،الرامية الى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وإعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية،وتصفية الاحتكارات الأجنبية،وبناء الصناعة الوطنية وتصفية بقايا العلاقات الإقطاعية،وإجراء التحولات الزراعية العميقة على أساس مبدأ الأرض لمن يفلحونها بأيديهم وتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة...

والحزب الشيوعي المصري حزب ديمقراطي،يستوعب مساحة قتة الإنسانية..وعلى أبواب القرن الواحد والعشرين..من ثورة علمية تكنولوجية وبما أرسته من تقاليد راسخة في الدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية **،ويربط بوضوح بين حق الإنسان في المأكل والمسكن والملبس والتعليم والمعرفة والعمل والعلاج والراحة،وحقه في الحرية والديمقراطية**، وضرورة أن تنعكس كل هذه التطورات على الماركسية فكرا وممارسة.**فالماركسية ليست نصوصا جامدة صماء ولكنها كنظرية عملية حية ،ومتطورة ينبغي عليها أن تتفاعل مع كل تطور جديد في الحياة وتواكبه ويرى الحزب الشيوعي المصري أن الدين في جوهره دعوة لتغيير العالم إلى الأفضل وإشاعة العدل والمساواة،وتعبير عن شوق الإنسان للخلاص من كل المظالم،وتطلعه للمساواة الحقة والكرامة والحرية والسعادة..والدين مكون أساسي من مكونات الوجدان الوطني والوعي الاجتماعي على مر التاريخ،**يمكنه أن يدفع بنزعات الاحتجاج على الظلم الاجتماعي والطغيان لتصبح أساسا محتملا لتحرك طبقي ناهض، ويؤمن الحزب أن **الفهم الصحيح للدين يعيده قوة خلاقة تحث على حرية الإنسان وسعادته وحرية المواطنين في الاعتقاد ورفض أي تمييز بينهم بسبب الدين** .

وفي ظل المواجهة الطبقية المتصاعدة بين الطبقات الحاكمة وبين الجماهير الشعبية الكادحة التي تزداد فقرا ويزداد مستوى معيشتها تدنيا،تتأكد ضرورة الحزب الشيوعي بصفته الممثل والمنظم والمعبر عن مصالح القوى الشعبية وكل القوى المبدعة والمنتجة في المجتمع..

إن الأعداء الطبقيين منظمين تنظيما راقيا ويمتلكون قدرات وإمكانات جهاز الدولة ويسخرونه لخدمة مصالحهم..**وما من سبيل تستطيع به الجماهير الشعبية مواجهة هذا الخصم الطبقي بغير طليعة طبقية حسنة التنظيم موحدة الإرادة تعمل على تعبئة الجماهير وتنظيمها وقيادتها من أجل تحقيق التغيير الثوري الشامل.**

إن الطبقة العاملة المصرية وحزبها الشيوعي وبمقدار النضال والتضحيات يمكن أن يلعب دورا متناميا في هذه المعركة،لكن حجم وطبيعة هذا الدور ومدى فاعليته يتوقف بالضرورة على عوامل عدة أهمها.

– الارتباط بمجمل الحركة الوطنية والديمقراطية والتقدمية والعمل النضالي المستمر في صفوفها .

– حشد كل القوى الراغبة في تحقيق تغيير جذري والانطلاق بمصر بعيدا عن سياسات التبعية والتخلف والطفيلية والقمع.

إن الدور الطليعي لأي حزب يتأكد ليس فقط من خلال الشعارات وإنما بالممارسة العملية وبمدى الجهد الذي يقوم به في خدمة الجماهير والدفاع عن مصالحها اليومية ومدى قدرته على أن يكتشف معها عند كل منعطف الموقف الصحيح وأن يمارسه ممارسة واقعية وصريحة...

ويعترف الحزب الشيوعي المصري بوجود شيوعيين خارج إطار الحزب الشيوعي المصري نتيجة للظروف المعقدة لمسيرة العمل الشيوعي المصري. ،**وحزبنا لاينكر على أحد شيوعيته ولانضاليته**،مدركا أن الجماهير هي الحكم الأخير على الآراء والمواقف،لكنه في نفس الوقت يمد يده للجميع من أجل حوار مشترك يقوم على أساس من العمل الجماهيري المشترك،فهو السبيل لتحقيق تقارب فكري حقيقي ينبع من أليات النضال اليومي ومن الاحتكام للجماهير وتطلعاتها وبما يحقق في النهاية إمكانية توحيد الشيوعيين في صفوف حزب شيوعي واحد....

وبعد أن أكد البرنامج على خصوصية طريقه لتحقيق الاشتراكية استنادا إلى التراث الفكري والممارسات النضالية المصرية،أوضح أنه لايغفل الموقف القومي ولا الموقف الأممي،وإن هدف إقامة النظام الاشتراكي وبناء مجتمع يلغي كافة صور استغلال الإنسان للإنسان مازال الطريق إليه شاقا وطويلا ولايمكن اجتيازه بقفزة واحدة أو بقرار علوي أو بمجرد إبداء الأمنيات،وإن الهدف المباشر **المطروح اليوم على الطبقة العاملة المصرية وحلفائها ليس بناء الاشتراكية الآن وإنما بالتحديد إنقاذ الوطن من براثن التبعية والتخلف والقهر وسلطة الرأسمالية الكبيرة والطفيلية وإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية...**

وينتهي البرنامج العام بـ«برنامج نضالنا السياسي الشامل من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والذي يتضمن أربعة أقسام هي (الإصلاح الاقتصادي من أجل التحرر الوطني وإنهاء التبعية– إنقاذ الاقتصاد الوطني وتحقيق استقلاله ورفع مستوى معيشة المواطنين –من أجل ثقافة وطنية ديمقراطية–المرأة والشباب).

وتناقش وثيقة «الخط السياسي» التي أصدرها المؤتمر الوضع العربي والعالمي والوضع الداخلي في مصر مشيرا إلى توزع البرجوازية المصرية على ثلاثة تيارات سياسية:–

* **التيار البرجوازي المحافظ(الحزب الوطني).**
* **التيار الليبرالي(حزب - الوفد)**
* **تيار الجماعات المتسترة بالدين (الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية).**

ومن ناحية أخرى أشارت الوثيقة إلى اتساع التيار الديمقراطي والتقدمي الذي يعتبر **الحزب الشيوعي المصري وحزب التجمع الوطني التقدمي والناصريون عصبه الرئيسي.**

ويطرح الحزب في الخط السياسي الصادر عن المؤتمر ثماني نقاط برنامجية كمهام عاجلة في مقدمتها النضال من أجل تحولات ديمقراطية أساسية،تكفل إمكانية تداول السلطة ديمقراطيا عبر انتخابات عامة حرة ونزيهة تؤدي إلى إقامة سلطة بديلة للسلطة القائمة والتصدي للقوى الظلامية والإرهابية..والنضال لبناء جبهة وطنية ديمقراطية تقدمية..والعمل على قيادة الطبقات الكادحة لانتزاع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية .استنادا إلى تنظيماتها الطبقية المستقلة،خاصة النقابات العمالية والمهنية والتعاونية الفلاحية..

وقد قدم الخط التنظيمي عرضا لأهم جوانب النقص والقصور التي شابت الممارسة

الحزبية في الفترة السابقة وقدم عنها نقدا ذاتيا شجاعا..كما أشار إلى الانقسام الذي خرج عن صفوف الحزب على أسس غير مبدئية وشخصية،وماصاحب هذا من مظاهر التسيب والثرثرة وفقدان الانضباط وتعطيل عمل الهيئات المركزية لعدة سنوات مما كان له أثر سلبي على عملنا الحزبي.

ويحدد الخط التنظيمي هوية الحزب الطبقية والفكرية والتنظيمية،والحلقة الرئيسية في العمل الحزبي ومنهجية العملية الحزبية وتطوير أليات العمل الحزبي لإرساء أوضاع موسمية وسياسات للكادر والعضوية وتطوير الجهاز الحزبي والعمل الأمني والأمان الحزبي ،والمالية والمهام في المرحلة المقبلة.

وتؤكد لائحة النظام الداخلي للحزب على الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب،فتنص في مادتها الثالثة على أن الحياة الداخلية للحزب تقوم على أساس المركزية الديمقراطية التي تتحقق من خلال جماعية القيادة والعمل واتخاذ القرارات وانتخاب الهيئات والمسئوليات القيادية..

واستحدث موادا لإرساء قواعد الديمقراطية في الهيئات الحزبية من خلال انتخاب الهيئة الحزبية لمسئوليها وقيامها بتوزيع المسئوليات فيما بينها.

ورفض المؤتمر المادة التي تستحدث موقع السكرتير العام وتمسك بالقيادة الجماعية للعمل اليومي ممثلا في السكرتارية المركزية،واستحدث موادا تؤكد على التزام العضو بأن يكون قدوة للجماهير في مسلكه اليومي وأن يحرص على الأخلاق واحترام المعتقدات ومراعاة التقاليد وتجنب كل ما يسيء إلى سلوكه وأخلاقه وسمعته بين المواطنين،وسمعة رفاقه وحزبه.

وقد انتخب المؤتمر في نهاية أعماله لجنة مركزية جديدة(٥٠٪)منها اعضاء يدخلون اللجنة لأول مرة وعقدت اللجنة المركزية اجتماعا لانتخاب المكتب السياسي(٤٥٪) عضوية جديدة والسكرتارية المركزية..

واللجنة المركزية إذ تعلن للرأي العام انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب الشيوعي المصري وتذيع عليه وعلى قواه السياسية والديمقراطية وثائقه تثق في قدرتها جميعا على استخلاص الدلالات الحقيقية لانعقاد هذا المؤتمر وسط ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد عالميا وعربيا ومحليا...

وتدعو اللجنة المركزية كافة الرفاق والهيئات الحزبية إلى ضرورة النضال والتلاحم مع الجماهير وتقديم مزيد من الجهد والتضحيات حتى يصبح مؤتمرنا الثالث خطوة حقيقية في تدعيم الحزب وتطوره وزيادة نفوذه السياسي وفاعليته في المنظمات الجماهيرية المختلفة بما يمكنه من تحقيق المهام الكبيرة الملقاة على عاتقه.

وعلينا أيضا تحويل الشعارات المرفوعة إلى واقع نضالي معاش ،والحزب مؤهل الآن بالوثائق الجديدة وبما أجراه من تغييرات واسعة دفعت دماء جديدة وشابة إلى أعلى هيئاته القيادية على بعث الحيوية والنشاط إلى مختلف المواقع الجماهيرية،وعلى تطور أساليب ومناهج مختلف نواحي عملنا بما يحقق أهدافنا ويساعد على تدعيم التحالف مع كل القوى الوطنية والديمقراطية في المجتمع والتي تعمل على تحقيق الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية الجذرية،وإنقاذ مصر من التبعية والطفيلية ،ومن قوى الظلام والإرهاب والتطرف والفتنة الطائفية.

وتدعو اللجنة المركزية كافة الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية من القوى الحليفة والصديقة إلى إبداء رأيها بوجهات نظرها في هذه الوثائق مماسيكون له فائدة كبيرة في عملنا المشترك في المستقبل.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري

وتتوقع الدوائر السياسية ،أن يؤدي الإعلان عن انعقاد المؤتمر العام الثالث وماصدر عنه من وثائق إلى إشاعة الحيوية في صفوف اليسار والقوى الديمقراطية في مصر،خاصة إذا عكست الممارسة تطورا على ضوء قرارات المؤتمر.

نقابة الأطباء المصرية تتخلى عن دعم النقابة السودانية وتساند أطباء الحكومة

شهد المؤتمر الثامن والعشرون للأطباء العرب الذي انعقد بالقاهرة في بداية الشهر الماضي أزمة عنيفة بين وفد نقابة الأطباء السودانيين، ووفد من الأطباء ، أرسلته الحكومة السودانية لتمثيل الأطباء السودانيين بالمؤتمر،وجاء إلى القاهرة بدعوة من نقابة الأطباء المصريين،طالب وفد النقابة السودانية الشرعية بعدم الاعتراف بالوفد الحكومي،أو قبول عضويته بالمؤتمر ،لأنه يمثل حكومة قامت بحل كافة التنظيمات الجماهيرية، بما فيها النقابة الشرعية للأطباء السودانيين.

وقالت نقابة الأطباء السودانيين في بيان أصدرته عن الأزمة،أن مؤتمرات الأطباء،وقد درجت على الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للأطباء السودانيين منذ أصدر النظام العسكري في السودان قراراته بحل كافة التنظيمات الجماهيرية عام ١٩٨٩وأن وفدا من النقابة الشرعية شارك بهذه الصفة في مؤتمري الأطباء واجتماعات المجلس الأعلى التي انعقدت بالأردن عام ١٩٩٠ وتونس عام ١٩٩١. وطالب بإطلاق سراح الأطباء والنقابيين المعتقلين ووقف التعذيب والعمل على عودة الشرعية والديمقراطية للسودان.

وأضاف الوفد أنه فوجيء أثناء اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الأطباء العرب- التي تسبق عادة اجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد-بوجود وفد يدعي تمثيل الأطباء السودانيين تم توجيه الدعوة له بواسطة نقابة أطباء مصر من خلف ظهر الأمانة العامة،وأن هذا الوفد الحكومي قد تقدم بطلب رسمي لتمثيل أطباء السودان،باعتباره ممثلا للجمعية الطبية السودانية،التي لم تتم لها انتخابات حتى الآن،بل إن سلطات الأمن السودانية قد رفضت منح تأشيرات خروج لعدد كبير من الأطباء السودانيين،بينهم عدد من مؤسسي هذه الجمعية،طلبوا السماح لهم بحضور المؤتمر الطبي.

ساند المجلس الأعلى في جلسته الافتتاحية طلب وفد النقابة الشرعية لأطباء السودان،ورفض قبول عضوية وفد الحكومة السودانية في اجتماعاته انسحب الوفد الحكومي وقام بتوجيه اتهامات وشتائم لأعضاء المجلس.

لماذا يتقدم تيار الاسلام السياسى على حساب التيار القومى واليسار والتيار الليبرالى؟

د. عبد العظيم أنيس

منذ عدة شهور نشرت فى «اليسار» مقالا بعنوان «دعوة للحوار مع الإسلام السياسى» أشرت فيه إلى بروز ظاهرة اندماج العامل الوطنى مع العامل الدينى فى حركات مقاومة الامبريالية الأمريكية وحليفتها اسرائيل فى عدد من البلدان العربية، مشيرا على وجه الخصوص إلى الدور الذى تلعبه «حركة المقاومة الإسلامية» -حماس- فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ودور «حزب الله» كطليعة للمقاومة الوطنية اللبنانية فى جنوب لبنان. وقد أوضحت أنه رغم خلافاتنا الفكرية مع منطلقات هذه الحركات، فإن الموقف السياسى المسؤول يحتم فى رأيى الدخول فى حوار مع بعض تيارات الإسلام السياسى فى عدد من البلدان العربية بأمل الوصول إلى برنامج مشترك للعمل الوطنى المناهض للامبريالية والصهيونية، ويصبح لهذه الدعوة أهمية أكبر على ضوء التحولات الدولية الكاسحة والتى انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكى، الحليف التقليدى لحركات التحرر الوطنى.

إنها إذن دعوة سياسية ولمست دعوة للمصالحة الفكرية، وهى دعوة تحاول أن تنظر إلى مجمل الموقف فى الوطن العربى كشكل قبل أن تتحول إلى النظرة المحلية. وهى بالطبع لا تتناقض مع حق أى قوة سياسية محلية فى اتخاذ موقف مخالف إذا رأت أن طبيعة ظروفها المحلية تقتضى ذلك، وإن الموقف العربى الإجمالى لابد أن يكون له انعكاساته على التطورات المحلية بطبيعة الحال.

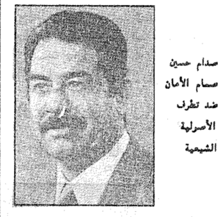
ومنذ أن ظهر مقالى هذا فى «اليسار» انهالت الردود مابين مؤيد ومعارض لدعوتى هذه ، وقد سعدت بهذه الردود جميعها لأنها تدل على حيوية فى أوساط اليسار توحى بأن الجمود الفكرى يوشك على الانحسار.

فما الذى جد حتى أعود إلى الموضوع من جديد؟

إذا نحينا جانبا النتائج السلبية لانهيار المعسكر الاشتراكى وتفاقم الصراعات الدينية والعرقية المترتبة على هذا الانهيار (انظر حالة البوسنة والهرسك) مما أعطى الحركات الأصولية زخما جديدا، إذا نحينا هذا الموضوع جانبا فإن الأمر الأساسى الجديد فى وطننا العربى هو تصاعد المواجهة بين حركة حماس واسرائيل حتى وصلت الأمور إلى إبعاد ٤١٥ من كوادر الحركة وأنصارها إلى «مرج الزهور»، وتحول الأنظار دوليا إلى قضية المبعدين، والتأييد الشعبى الجارف لهم فى العالم العربى، وتزايد حرج موقف العديد من الحكومات العربية، وانهيار المفاوضات العربية الإسرائيلية بسبب هذه القضية. وأيا كانت نظرة أى منا إلى «حماس» فلا يوجد أدنى شك أنها أصبحت اليوم قوة فاعلة من الدرجة الأولى فى القضية الفلسطينية وفى الصراع العربى الاسرائيلى شاءت الحكومة العربية ذلك أم لم تشأ.

الأمر الثانى الذى دعانى إلى العودة، إلى موضوع «الإسلام السياسى» هو ماتبين لى من بعض الردود على مقالى الأول من أن **بعض جوانب نظرتى- كماركسى- للموضوع ربما كانت فى حاجة إلى مزيد من التوضيح**. فقد اتضح من بعض الردود مثلا أن هناك من لايعرف أن ظاهرة اندماج النزوع الدينى مع الوطنى ليست غريبة على التحليل الماركسى فى المجتمعات التى لم تتقدم كثيرا فى اتجاه التطور الرأسمالى، ومن أمثاله الحركة المهدية فى السودان والنضال الوطنى الحديث فى شمال أفريقيا. وفى مصر وجدت ظروف خاصة أحيت هذا الاتجاه رغم أنها ليست من المجتمعات المتخلفة فى اتجاه التطور الرأسمالى. وهذه **الظروف تبدأ فى رأيى من هزيمة ١٩٦٧ وماتلاها من انحسار التيار القومى وتشرذم التيار اليسارى وتفتته** خصوصا بعد الانهيار السوفيتى بالإضافة إلى **إفلاس التيار الليبرالى المصرى والعربى والذى انتهى به الأمر إلى قبول وضعية التبعية للغرب باسم الحداثة والصلح مع إسرائيل بشروط أمريكا وإسرائيل طبعا.**

لقد فضحت هزيمة ١٩٦٧ حقيقة الفساد الضارب بأطنابه فى قلب نظام عبد الناصر، وهزت تلك الهزيمة ثقة الجماهير العربية التى تعلقت آمالها زمنا طويلا فى التحرر والوحدة والدولة الفلسطينية المستقلة بنظام عبد الناصر. ولم يكن بالصدفة - فى ظل هذا الانهيار الواسع- أن تنتشر إشاعة ظهور



صدام حسين صمام الأمان ضد تطرف الأصولية الشيعية

حرب الخليج تحسم الصراع العراقى السعودى على الحركات الأصولية الاسلامية لغير صالح السعودية..

العذراء على قبة كنيسة الزيتون، وأن تندفع الجماهير تريد أن تصدق هذا وأن ترى العذراء. فهذا الجو الهستيرى كان تعبيرا عن **بحث شعبى عن ملاذ سماوى إزاء هزيمة صنعها نظام عبد الناصر**. وفى تلك الظروف كتب **د. جلال صادق العظم** كتابه **«نقد الفكر الدينى»** تناول فيه دلالة هذه الظاهرة، ولكنه تنبأ بانحسار التأثير الدينى على ميدان الفكر الاجتماعى والسياسى.

وقد ثبت خطأ هذا التنبؤ. وليس من الصعب على الباحث اليوم أن يفهم الأسباب التى دعت **جلال صادق العظم** لمثل هذا التقدير آنذاك. فنظام عبد الناصر حاول جاهدا خلال سنوات ٦٧-١٩٧٠ استعادة زمام الفاعلية العسكرية والسياسية وساعده على هذا الدعم السوفيتى فى إعادة بناء القوات المسلحة. وفى تلك الفترة أيضا حاولت حركة التحرر العربى أن تستعيد مواقعها مرة أخرى وذلك باستيلاء البعث العراقى على السلطة فى بغداد عام ١٩٦٨، واستيلاء الضباط الوطنيين بقيادة القذافى على السلطة فى طرابلس وبقيادة جعفر نميرى فى الخرطوم عام ١٩٦٩، ونجح حافظ الأسد فى تصحيح حركة البعث فى دمشق عام ١٩٧٠. **وربما كان من الممكن لو عاش عبد الناصر أن تستعيد الحركة القومية العربية توازنها فى مواجهة الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل من جديد.**

لكن عبد الناصر مات فى سبتمبر سنة ١٩٧٠، **وكانت وفاته الإشارة، لا لتصفية الحركة الوطنية الفلسطينية فى الأردن فحسب، وإنما كانت علامة التحول ناحية اليمين فى العالم العربى كله تقريبا**. لقد كانت عملية تصفية ماسمى بمراكز القوى فى مصر وضرب مجموعة **هاشم العطا** فى السودان (بدعم مصرى ليبى بريطانى) بمثابة الانتصار للأجنحة اليمينية فى الأنظمة الحاكمة، تلك الأجنحة التى كانت تميل إلى التهادن مع الامبريالية وإسرائيل والتفاهم مع الانظمة المحافظة فى الخليج.

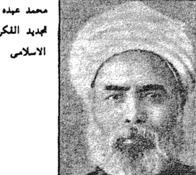
ولم تجد هذه الأجنحة أفضل من أن تلبس لبوس الدين تملقا للسعودية وتحريضا للحركات الأصولية ضد معارضات اليسار للأنظمة الحاكمة. وهكذا جرى تدشين تحول حاكمين بارزين فى العالم العربى **(السادات ونميرى)** من الفكر القومى إلى الأصولية الإسلامية، فأصبح السادات **«الرئيس المؤمن»** إشارة إلى أن عبد الناصر كان **«الرئيس الكافر»**، وبايع الترابى **اللواء جعفر نميرى إماما للمسلمين جميعا**، ودشنت الشريعة الإسلامية كمبدأ رئيسى فى الدساتير.

وبقى نظام صدام البعثى حائرا فى تلك التحولات الجديدة. لكن هذه الحيرة لم تدم طويلا، **فقد نجح حزب الدعوة الإسلامى الشيعى فى تحدى سلطة بغداد** بتنظيم مظاهرات حاشدة فى النجف وكربلاء عام ١٩٧٧. وربما كانت هذه الواقعة بالذات هى العامل الحقيقى وراء استجابة صدام لطلب الشاه بطرد الخومينى من النجف، وكانت حسابات بغداد آنذاك هى أن الثورة بقيادة آيات الله لن تنجح فى طهران لأن نظام الشاه قادر على سحقها ولأن أمريكا لن تسمح بهذا أبدا.

لكن الثورة نجحت فى إيران بفضل تآزر قوى سياسية عديدة فى تحقيقها، وانتزعت رغم رداتها الدينى تأييدا شعبيا واسعا فى العالم العربى. ولم يكن صدام حسين يقل فزعا عن إدارة **جيمى كارتر** لنجاحها. وكذلك كان موقف **أنور السادات** الذى بذل كل جهوده لدعم الشاه وسمح للطائرات الحربية الأمريكية أن تقلع من مطار غرب القاهرة للهجوم على طهران بأمل تحرير الرهائن الامريكيين وإن كانت العملية قد انتهت بالفشل.

إن الكثيرين من المحللين السياسيين يميلون إلى أن أحداث إيران قد عجلت من اتجاه السادات لإبرام معاهدة صلح مع إسرائيل. ومع أن صدام قد رفض هذه المعاهدة وقام بتعبئة حكومات الجامعة العربية ضد السادات فى اجتماع بغداد الشهير، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا على موقف الغرب من صدام، إذ بقيت النظرة الغربية إلى العراق باعتباره صمام الأمان ضد الأصولية الشيعية المتطرفة الجديدة فى طهران. **ومما له دلالة أن السادات - ومن بعده مبارك- ظل يورد للعراق الأسلحة والمعدات العسكرية منذ بدء حربه مع إيران عام ١٩٨٠، رغم الإهانات التى وجهها صدام «للرئيس المؤمن» فى اجتماع بغداد.**

أندماج النزوع الدينى مع الوطنى ليس غريبا على التحليل الماركسى


محمد عبده
مجدد الفكر
الاسلامى

والآن عندما نتأمل حرب السنوات الثمان بين بغداد وطهران تتضح مجموعة من الحقائق.. أولها أن **صدام هو الذى أشعل الحرب ضد إيران عام ١٩٨٠ بدعم من واشنطن والرياض بأمل تحطيم الأصولية الشيعية فى طهران وحفاظا على الأنظمة الموالية للغرب ومصالحه النفطية فى الخليج**. وظل هذا الدعم حقيقة لاتخفى حتى غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠. فحتى هذا التاريخ كان صدام هو فرس رهان الغرب ضد الأصولية فى طهران، ومن دلالات هذا ما اعترف به الوزير البريطانى **كلارك إبان محاكمات شركة «ماتريكس تشرشل»** مؤخرا فى لندن من أن الأسلحة والمهمات العسكرية- التى سلمتها الشركة للعراق كانت بموافقة الوزير شخصيا رغم القرار الرسمى البريطانى بحظر بيع أسلحة إلى إيران أو العراق.

ومن المفارقات الغريبة أن الحرب العراقية الإيرانية التى انتهت عام ١٩٨٨ بإضعاف وإنهاك الطرفين ولكن دون هزيمة كاملة لأى منهما، قد انتهت بتبنى حاكم بغداد- على الأقل ظاهريا- العديد من الشعارات الأصولية وأساطيرها- خصوصا إبان حرب الخليج- فأصبحنا نسمع أن صدام يرى فى المنام رسول الله وأنه بشره بالنصر على قوى التحالف **واكتسبت الدعاية العراقية نفسا دينيا حادا على خلاف التوجهات البعثية العلمانية الأصل.**

وطوال الفترة منذ ١٩٧٩ حتى حرب الخليج ظلت الحركات الأصولية الإسلامية موضع صراع وتنافس بين طهران والرياض من أجل بسط الهيمنة عليها، إحداهما بالتوجه الراديكالى وصلاتها الحميمة بالشيعة فى

الخليج ولبنان وسوريا، والأخرى بنفوذها النفطى وثرائها الفاحش. ومع ذلك فقد **كان من نتائج حرب الخليج أن فقدت الرياض الكثير من عطف تيارات الإسلام السياسى فى المغرب العربى وحتى فى مشرقه** لأنها ظهرت جليا فى صورة التابع للغرب إبان هذه الحرب، ولأنها سمحت لقوات «المشركين» بانتهاك حرمة الأراضى المقدسة، ودليل هذا المظاهرات العارمة فى المغرب العربى تأييدا للعراق إبان أزمة الخليج. أما طهران فقد بدت فى ظل اعتدال **«رافسنجانى»** خارج المعمعة، وازدادت هو اجس الأصوليين العرب بأن الراية الدينية الإيرانية ربما تخفى خلفها النزعة الوطنية الفارسية القديمة.

إن حرب الخليج بنتائجها المتعددة والمتباينة قد أدت - على عكس ماتوقع الغرب- إلى **المزيد من الإضعاف للأنظمة الحاكمة العربية الموالية للغرب.** وساعد على هذا الأزمة الاقتصادية المستحكمة فى ظل أوامر ونواهى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، كما ساعد على هذا العنت الإسرائيلى فى المفاوضات العربية الإسرائيلية وانحياز واشنطن للصف الإسرائيلى على عكس مااعتادت أنظمة الحكم الخليجية. ثم جاء بروز دور **حماس** فى المواجهة بين جماهير الشعب الفلسطينى والاحتلال الاسرائيلى وأزمة المبعدين لتضع تلك الأنظمة فى مواقف شديدة الحرج. ويكفى أن ننظر اليوم إلى **«الحرب الأهلية»** التى لم تحسم نتائجها بعد فى الجزائر بين الطغمة العسكرية الحاكمة وبين تيار الإسلام السياسى لندرك حقيقة الموقف

كيف إذن يبدو الموقف العربى اليوم؟

فى ظل ضعف التيار القومى العربى وتشرذم اليسار العربى وتضعضه خصوصا بعد انهيار المعسكر الاشتراكى، وفى ظل إفلاس التيار الليبرالى العربى المالئ لتبعية الغرب والمجند للصلح مع اسرائيل وفق توازن



د. حسن حنفى: احتمينا بالنصوص تدخل اللصوص

القوى الحالى، **يبدو تيار الإسلام السياسى فى عدد من البلدان العربية بمثابة حركة احتجاج اجتماعى ووطنى ضد أنظمة مأزومة اقتصاديا وسياسيا وعاجزة عن حل مشاكل البلاد الوطنية والاجتماعية.** وسوف نلاحظ أن هذه الحركات تستمد أنصارها إما من الريف من الذين نزحوا إلى المدينة فعجزت عن استيعابهم، أو من قاع المدينة أصلا أى من الفئات التى سقطت تحت عجلات التحديث وألقت بها فى مدن الصفيح وأحياء الفقر. ولاشك -فى رأيى- أن بعض هذه الحركات تعبر عن طموح وطنى ذى لباس دينى، و أن فكر هذه الحركات بات كما يقول **د. فالح عبد الجبار** «عنصرا من مكونات وعى الذات القومى فى ارتباط بالبعد التاريخى للاسلام» (انظر كتاب **معالم العقلانية والخرافة فى الفكر السياسى العربى**)، دون أن يلغى هذا التقييم **فشل هذه الحركات فكريا- حتى اليوم- فى تبنى مواقف عقلانية جادة إزاء قضية- التحديث وإزاء قضية العلاقة مع الحضارة الغربية وإزاء قضية الأقليات الدينية والعرقية فى الوطن العربى على وجه الخصوص**

ولقد بينت الثورة الإيرانية وأحداث الحرب الأهلية اللبنانية الطاقة البشرية الهائلة التى يمكن أن تنتج عن دمج النزوع الدينى بالنزوع الوطنى، لكنها أوضحت أيضا إلى أى حد يمكن أن يتعطل التفكير العقلانى فى ظل الجمود الدينى الأصولى. ومع ذلك تبقى احتمالات وصول بعض حركات الإسلام السياسى إلى السلطة فى بعض البلدان العربية قائمة بالقدر الذى سيفاجأ به الغرب كما حدث فى إيران، أو سيسلم به كما حدث فى السودان. وربما مماله دلالة فى هذه الأيام موقف إدارة **كلينتون** الجديدة بعد غياب **بوش** فقد أوضحت التقارير الصحفية من واشنطن أن **هذه الإدارة تمهد التهدئة مع صدام لأنها تعتبر إيران والأصولية الاسلامية الخطر الأكبر اليوم،** ولعل هذا يبين الصعوبات التى تواجه الحركات الأصولية فى مشروعها السلطوى.

وأود أن أعبر عن قناعتى بأن هذه **الحركات لن تقدم- إذا وصلت الى السلطة- حلولا صحيحة لمشكلات الأقطار العربية سواء من ناحية التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعى والديمقراطية الحقيقية.**

ويدفعنى إلى هذا الاستنتاج أمران..

* أولهما أن التجربة العملية فى إيران تبين إلى أى مدى ساءت الأحوال الاقتصادية وخضعت السلطة لمصالح **البازار**، وإلى أى مدى ساءت قضية حقوق الإنسان، أما السودان **فقد أوضح احتكار جماعات الترابى للسلطة تردى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وازداد تأزم الموقف فى الجنوب كما ساءت أحوال الجنوب الاقتصادية.** أما فى **أفغانستان** فقد اتضح أن استيلاء الجماعات الأصولية المختلفة على السلطة بدعم واشنطن والرياض لم يمنع من انقلابها على بعضها البعض بالمدافع والصواريخ والقنابل، وكل منها يرفع راية الإسلام!

* أما الأمر الثانى فهو قناعتى بأن مواجهة تحديات العصر دوليا ومحليا يقتضى فى الحقيقة تجديدا جذريا فى الفكر الإسلامى، وهذا لم يحدث حتى اليوم، صحيح أن بعض الشخصيات ذات التوجه الإسلامى بذلت بعض المحاولات الضعيفة فى اتجاه التجديد، لكن التيار العام فى الإسلام السياسى ذو طابع محافظ يحلم بأوهام الارتداد إلى «الماضى الجميل» مع أن مشاكل هذا الماضى لاعلاقة لها بالمشاكل والتحديات التى تواجهنا اليوم.

إن قضية تجديد الفكر الاسلامى- أو

وفاة عبد الناصر.. كانت الاشارة للتحول لليمين فى العالم العربى

* *

الحوار مع الإسلام السياسى.. دعوة سياسية.. وليست دعوة للمصالحة الفكرية

مايسمى أحيانا بقضية الإصلاح الديني- يمكن إعادتها في التاريخ الحديث إلى الطهطاوي وخير الدين التونسي، ثم الأفغاني ومحمد عبده بعد ذلك. ولقد كان الاتجاه العام لمحاولات التجديد تلك هو التأكيد على أن مفاهيم السياسة الشرعية في شئون الحكم والحياة الاجتماعية لاتتناقض مع متطلبات الحياة الحديثة في ظل النظام الرأسمالي. ومع أن هذه المحاولات كانت في الحقيقة تمثل إجراء مصالحة بين مفاهيم يتعذر الوفاق بينهما لاختلاف الأسس التي تحكم المنظومتين:

منظومة السياسة الشرعية ومنظومة الفكر السياسي الليبرالي الغربي، إلا أنها من الناحية الفعلية فتحت الباب أمام البورجوازيات العربية في محاولة بناء صناعة وطنية في أول الامر ، ثم في الارتباط بالرأسمالية الدولية في مرحلة تالية.

لكن محاولات الإصلاح سرعان ما أجهضت، وكان مما له دلالة ماحدث لكتاب **الشيخ علي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم»**، وللشيخ نفسه. وكان هذا الكتاب يمثل أجرأ محاولة في إصلاح الفكر السياسي الإسلامي، ولقد لعبت قيادات الأزهر- وبتحريض من القصر الملكي- دورا هاما في هذا الاجهاض.

على أن من المفارقات الغريبة أن نعود اليوم- ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين- إلى دعوة الاحتكام إلى النصوص الدينية في شئون السياسة والاجتماع، «وحين يتحول الصراع الاجتماعي السياسي من مجال الواقع إلى مجال النصوص يتحول العقل إلى تابع للنص، وتتحدد كل مهمته في استثمار النص لتبرير الواقع إيديولوجيا.. وبالإضافة إلى ذلك يؤدي تحكيم النصوص في مجال الصراع الاجتماعي والسياسي إلى «الشمولية» في فعالية النصوص، حتى وصلت الى حد الهيمنة في الخطاب الديني المتأخر كما يبدو في مبدأ «الحاكمية» في الخطاب الديني المعاصر»

(انظر د. نصر حامد أبو زيد «نقد الخطاب الديني»)

إن ممثلي الإسلام السياسي يقولون دفاعا عن موقفهم هذا **إن الاسلام- على عكس المسيحية- دين ودنيا، وعلى عكس المسيحية أيضا فإن الاسلام لا يعرف طبقة الكهنوت كما حدث في الغرب. وبالتالي فإن العلمنة ليست ذات صلة بالاسلام!**

والحقيقة أن الرد على هذا بسيط. فالمسيحية في عصور التخلف الأوربي- القرون الوسطى- كانت أيضا دين ودنيا. هكذا كانت في تفسير رجال الكنيسة الذين منحوا أنفسهم وحدهم حق الوساطة بين الرب والإنسان على الأرض معتمدين على تفسيرهم هم للنصوص الدينية. ووصل الأمر إلى حد أن زواج الملك لايدشن دينيا إلا بأوامر البابا في روما بحجة أن المسيحية دين ودنيا أيضا، وإلى إدانة العالم الايطالي جاليليو باعتبار أن آراءه الفلكية تناقض نصوصا في الكتاب المقدس، ولم تعترف الكنيسة بخطأ موقفها إلا منذ شهور بعد قرون من إدانة العالم الجليل وإعاقة البحث العلمي.

ثم جاءت ثورة الإصلاح الديني على يد **لوثر وكلفن** لتفتح الباب أمام متطلبات التحديث والتنوير في أوربا في ارتباط بتقدم النظام الرأسمالي في سنوات أوج ابتكاره وازدهاره. وشيئا فشيئا استقر مبدأ الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ومبدأ الفصل بين الدين والعلم بعد أن دفعت أوربا ثمنا باهظا للارتباط بين الإثنين وثمنا باهظا لهيمنة رجال الدين على شئون السياسة والبحث العلمي ولم يكن يعني هذا أن الغالبية الساحقة من الناس تخلت عن إيمانها الديني على الإطلاق.

كذلك ليس دقيقا أن يقال أنه لاتوجد مراتب كهنوت في الإسلام، فالتنظيم الهرمي الديني موجود رسميا لدى الشيعة، وهو الذي يحكم في إيران، وحتى في أوساط السنة يوضح تاريخ المسلمين أنه كانت هناك دائما فئة من رجال الدين ارتبطت بالسلطان وبقيت حكما في العديد من أمور الدنيا، وهؤلاء لايمكن مقارنة نفوذهم برجال الدين العاديين.

لماذا يبدو تيار الاسلام السياسي كحركة احتجاج اجتماعي ووطني؟

**

الاصلاح الديني الحقيقي.. يبدأ بالتخلي عن فكرة تحكيم النصوص الدينية في المسائل الاجتماعية والسياسية

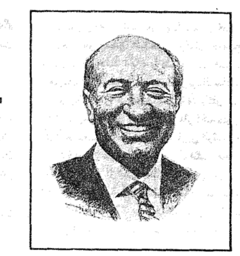
إن أي إصلاح ديني حقيقي في ظروف اليوم ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين، والكرة الارضية -بسبب ثورة الاتصال- تكاد أن تتحول إلى قرية كونية كبيرة ، وفي عصر ميثاق حقوق الإنسان العالمي.. **أقول أي إصلاح ديني حقيقي لابد- كنقطة بدء- أن يتخلى عن فكرة تحكيم النصوص الدينية في المسائل الاجتماعية والسياسية، وقبول مبدأ تاريخية النص أو مبدأ تقديم المصالح المرسلة على النص كما فعل بعض المجتهدين من الفقهاء في الماضي.** وعلى الذين يتصورون أن تحكيم النصوص يمكن أن يحل أي مشكلة حقيقية أن يدركوا أن هذا لم يحدث في الماضي ولن يحدث اليوم. فالصراع الاجتماعي والسياسي الذي دار بين **الإمام علي وبين معاوية** جرت محاولة حسمه باسم تحكيم القرآن، ولم يكن هذا غير حيلة من الطرف الأموي لخداع الطرف الآخر، والإمام علي نفسه هو القائل **«القرآن حمال أوجه»**،وهو أيضا القائل **«القرآن خط مستور بين دفتين لاينطق، وإنما يتكلم به الرجال».** واليوم تتصارع الفرق المختلفة في أفغانستان بالسلاح ويسقط مئات القتلى والجرحى، وكلها ترفع راية الإسلام وتجد في النصوص سندا لها، وحتى في إيران حيث يتصارع تياران داخل السلطة كل منهما يجتهد باسم الاسلام ويجد سنده في النص وكما يقول د. حسن حنفي في مشروع اليسار الاسلامي **«احتمينا بالنصوص فدخل اللصوص».**

إن التجديد الحقيقي للفكر الإسلامي على أسس عقلانية يظل هو التحدي الجاد الذي يواجه حركات الإسلام السياسي، وبدونه ستظل نظرة دعاة الإسلام السياسي إلى البناء هي بمثابة تمجيد للماضي المستحيل، و«تصميم على الاعتقاد بأن النموذج الانساني وراءنا لا أمامنا ، وأن كل تقدم إنما هو تجسيد للماضي، وأن العلم هو تأويل لأقوال العارفين، وأن العمل الإنساني يعيد ماكان ولايبدع مالم يكن .

كما يقول عبد الله العروي في كتاب «الأيديولوجية المعاصرة».

خالد محيى الدين.. «الآن أتكلم»

أساليب السلطة والديمقراطية.. ودروس للمستقبل



حسين عبد الرازق

بعد أن انتهيت من قراءة كتاب «..والآن أتكلم» الذى أصدره مركز الأهرام للترجمة والنشر، أدركت صعوبة ما أنا مقدم عليه. فقد فرض الكتاب وماحواه من حقائق وتحليلات ورؤى لفترة من أخطر وأخصب فترات التاريخ المصرى وأكثرها إثارة للجدل.. فرض نفسه على الجميع. فلم تتخلف صحيفة أو مجلة- حكومية أو معارضة- عن تناول الكتاب بالعرض - اتفاقا واختلافا- أكثر من مرة. وحرص كتاب الصحف والمجلات- جميعهم على وجه التقريب- على الإدلاء بدلوهم فيما أثاره الكتاب من قضايا . وهو أمر نادر الحدوث فى زماننا لكاتب لايحتل موقعا فى السلطة. فخالد محيى الدين يقف منذ عام ١٩٥٤ فى صفوف الناس بعيدا عن أجهزة السلطة والحكم. وهو اليوم رئيس لحزب معارض وزعيم للمعارضة البرلمانية. ولاشك أن هذه الظاهرة شهادة لأهمية وخطورة هذه المذكرات التى تناولت فترة محدودة من تاريخ الوطن، وبصفة خاصة أزمة مارس ١٩٥٤ .. وشهادة أيضا لكاتبها الذى كاد يجمع الكل على صدقه وموضوعيته وشجاعته. ولكنها محنة لمن يحاول تناول هذا الكتاب بعد هذا السيل من الكتابات.

وبالنسبة لى كانت هناك صعوبة أخرى. فطوال الستة عشر عاما الأخيرة كانت هناك معايشة يومية وعلاقة وثيقة تربطنى- وكل قيادات حزب التجمع المركزية- مع خالد محيى الدين. ولم يعد سهلا قراءة هذا الكتاب بعيدا عن المشاعر والأحاسيس والملاحظات والانطباعات العميقة التى ولدتها تجربة ١٦ عاما من النضال المشترك فى إطار حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وتحت قيادته.

ومع هذه الصعوبات فأعتقد أن «خالد محيى الدين» أثار فى كتابه «.. الآن أتكلم» العديد من القضايا الحية ومازالت، ورغم كثرة ماكتب، تحتاج إلى المزيد والمزيد من النقاش.

لقد أوضح «خالد محيى الدين» فى كتابه أن هدفه ليس مجرد تقديم رؤيته لحقيقة ماحدث فى ثورة ٢٣ يوليو التى كان أحد صناعها وشهودها، وإنما إستخلاص الدروس من أجل المستقبل أساسا..«ماكان لى أن أتخلى عن حلم كهذا دون أن أدون كل ما أعرفه ، ليس من أجل الماضى.. وإنما أساسا من أجل الغد..» والعبارة التى أحاطت بى فى كل سطر وكل كلمة فى هذه المذكرات.. «أن نستفيد من دروس الماضى تطلعا للمستقبل»..»

والكتاب بالفعل يحمل الكثير من الدروس الهامة للحاضر والمستقبل، أتوقف أمام إثنين منها .

مدرسة «عبد الناصر»

يقدم خالد محيى الدين عبر صفحات الكتاب (٣٥١ صفحة) العديد من الملامح الهامة لشخصية «جمال عبد الناصر» كقائد للثورة ورجل دولة وحاكم. وهى قضية لاتنتهى إلى الماضى وإنما ترتبط بالحاضر وربما بالمستقبل. فمازال أسلوب عبد الناصر فى الحكم والإدارة السياسية مؤثرا بقوة على أنصاره وخصومه على السواء.. فى الدولة أو فى الأحزاب السياسية، المصرية والعربية. فالحكام وقادة الأحزاب «خرجوا جميعا من معطف هذا الرجل».. إذا استعرنا هذا التعبير الأدبى الذى قاله أحد النقاد فى إشارة لقصة جوجول «المعطف».

يقول خالد محيى الدين «منذ اللحظة الأولى أحسست أنه شخصية قيادية.. وكان رجلا بعيد النظر. لا يخطو خطوة إلا بعد حساب دقيق، ليس فقط لتداعياتها، وإنما أيضا لمستقبل هذه التداعيات.

.. وفى البداية كان عبد الناصر يرفض فكرة الإشتراكية، وفى جلسات نقاش طويلة كان يتمسك بفكرة تقول إن الصراع الطبقى هو مجرد قول يستهدف التغطية على صراع آخر حقيقى هو الصراع على السلطة . لكن معركة عبد الناصر ضد إصرارنا على الديمقراطية قادته بإتجاه آخر، نحو استرضاء العمال والفلاحين. فمضى فى اتجاه الاشتراكية خطوة خطوة.

وكان عبد الناصر قارئا ممتازا سواء قبل الثورة أو بعدها. وحتى بعد أن أصبح حاكما متعدد المسئوليات كان يولى مسألة المعرفة اهتماما خاصا .

.. ولعل شغفه بالمعرفة هو الذى جعله يهتم بمسألة المعلومات. وكان عبد الناصر لايتخذ أى قرار إلا بناء على معلومات، وربما كان هذا أحد أسباب اهتمامه الشديد بجهاز المخابرات العامة كأحد أجهزة جمع المعلومات. وكان عبد الناصر يهتم بالمعلومات ليس فقط من أجل تحقيق إمكانية اتخاذ قرار صحيح، وإنما من أجل التعرف على كل من يتعامل معهم تعرفا وثيقا ودقيقا..

..ولدى أيه مقابلة كان يطلب كل مالدى «الجهاز» من معلومات عن الشخص الذى سيقابله، وتسجيلات آخر مكالماته التليفونية.. إلخ. فكان يجلس وضيفه «مكشوف» تماما أو بالدقة «عار» تماما أمامه، ولعله كان يستمتع بذلك كثيرا بحيث تحول الأمر إلى عادة أو رغبة ذاتية بأكثر مما كان مجرد محاولة لفهم الشخص ونوازعه. وكان عبد الناصر مستمعا جيدا ، ينصت باهتمام لما تقوله دون مقاطعة، ومن حصيلة استماعه لأكثر من رأى، واطلاعه على «المعلومات» كان يتخذ القرار منفردا.»

ولعل قضية اتخاذ القرار منفردا فى النهاية، تفسر الكثير من قرارات عبد الناصر ومواقفه. فلكى يكون قادرا على ذلك دائما،

لابد من مجموعة من الترتيبات والممارسات تحقق ذلك. ويزيح الكتاب الستار عن عديد منها خلال هذه المرحلة الزمنية القصيرة (١٩٥٢-١٩٥٤) التي يتعرض لها **خالد محيي الدين**، وتؤكدها بعد ذلك أحداث مصر حتى عام ١٩٧٠ عندما رحل **جمال عبد الناصر** عن عالمنا.

فمع الحرص على الشكل الديمقراطي لابد أن يضيق جهاز اتخاذ القرار أكثر فأكثر ليسهل على القائد في النهاية إصدار مايريد من قرارات. ففي بداية الثورة طرحت فكرة حل الأحزاب السياسية (أو الضغط عليها تمهيدا لحلها) وولدت معارضة محدودة داخل مجلس قيادة الثورة وجدت لها صدى خارج المجلس وبين صفوف القوات المسلحة (سلاح الفرسان).. «ومن هنا طرح اقتراحا بتشكيل لجنة مصغرة من «مجلس القيادة» تقوم بدراسة الأمور، ثم تعرض مقترحاتها على المجلس بكامل هيئته بما يعني تقليل اجتماعات «مجلس القيادة» وتركيز السلطة في يد أعضاء اللجنة المصغرة الخمس إلى حد كبير. صحيح أن المجلس يتعين إقرار كل شئ عن طريقه، ولكن سير الأمور ركز السلطة في يد الخمسة. **وهكذا تركزت السلطة في يد أربعة عشر (مجلس القيادة) ثم في يد خمسة، وانتهى الأمر بتركيزها في يد عبد الناصر وحده..»**

ولابد أيضا من الحرص على أن يكون على رأس الأجهزة الفاعلة والمؤثرة خلصاء القائد. ونموذج تعيين **عبد الحكيم عامر** قائدا عاما للقوات المسلحة بعد إعلان الجمهورية مثل واحد تكرر قبل ذلك و بعد ذلك كثيرا.. «وكان اختيار عبد الحكيم قائدا للجيش مثارا لمعركة صامتة بين الزملاء في مجلس الثورة، فبغدادي إعتبرها مناورة من عبد الناصر لتعزيز نفوذه الشخصي في مواجهتنا جميعا، فعامر صديقه الحميم ولابد أنهما معا سوف يستقويان ببعضهما البعض ضد الجميع، وربما كان هذا هو ماحدث فعلا فيما بعد..»

وفي نفس الوقت التخلص من المنافسين وبهدوء قدر الإمكان.. «أراد عبد الناصر أن يتخلص من نفوذ رشاد مهنا في المدفعية وفي الجيش عموما، فقرر أن يعينه في مجلس الوصاية على العرش، وكان بذلك يرضي غرورا مشحونا ومتأججا عند **رشاد مهنا.. وهكذا بدأت حسابات السلطة تتدخل فيما بيننا.. تلك الحسابات التي كان جمال عبد الناصر أول من مارسها، وأكثر من أتقنها».** وهكذا أخذ رشاد مهنا بلغة السياسة «شلوت لأعلى».

كما أتقن «جمال عبد الناصر» في الداخل والخارج لعبة التوازن. التوازن بين الإخوان المسلمين والشيوعيين وضربهم ببعضهم إذا احتاج الأمر، أو تخويف كل من الآخر. والتوازن بين السوفييت والأمريكان. ويشير **خالد محيي الدين** الى هذه السياسة بصورة غير مباشرة، عندما يتحدث عن إقامة علاقات مع كل الأطراف.. «باختصار كانت سياسة عبد الناصر الضابط قبل الثورة، والحاكم بعدها هي هي.. أن يقيم علاقات مع كل الأطراف، وحتى مع الخصوم، وكان يرى أن إقامة العلاقات لاتعني الخضوع ولاتعني العمالة.»

ولكن، ومهما كان دور هذه الأطراف وتحالفها معه، فإذا شعر في أي لحظة أنها عبء عليه فلا يتردد في القضاء عليها.. «كانت حدتو تطبع منشوراتنا كما قلت، وكان عبد الناصر لفرط حرصه يتسلمها بنفسه من مسئول اتصال خاص.. في الموعد المحدد.. وفي المساء كانت سيارة صغيرة تقف على كورنيش النيل بالروضة قبل قصر المانسترلي، وأمام عجلة القيادة شاب أسمر طويل يرتدي ملابس مدنية إسمه **«موريس»** (وكان موريس هذا هو عبد الناصر، ولعل هذا هو سر الإدعاء الخاطئ بأن جمال كان عضوا في **«حدتو»** وأن اسمه الحركي كان موريس).. ووفق الاتفاق كان شاب أرمني بعيد عن كل الشبهات يمتلك محلا لإصلاح الراديو في شارع الروضه إسمه **ملكون ملكونيان..** وهو واحد من كوادر **«حدتو»** الموثوق بهم، يقترب من السيارة ليسلم **«موريس»** لفافة.. لم يكن ملكون يعرف من هو **«موريس»**، ولماذا في اللفافات التي سلمها مرارا له. وبعد قيام الثورة شاهد ملكون صورة **«موريس»** تملأ الصحف.. وأيقن أنه أسهم إسهاما تاريخيا في إنجاح الثورة.. لكن زهوه هذا لم يدم طويلا. **لما لبث البوليس أن قبض عليه مع زملائه المسئولين عن طبع المنشورات، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات قضاها كاملة..»**

وأدرك عبد الناصر دور الإعلام والصحافة في فرض سلطته ونفوذه، فحرص على إصدار جريدة تنطق بلسان الثورة **«الجمهورية»**، واختار لها رئيس تحرير لامعا هو حسين فهمي، وكان **«حسين فهمي»** في ذلك الحين واحدا من أقرب المقربين إلى عبد الناصر، وتولى السادات مسئولية الادارة في «الجمهورية». وكان عبد الناصر يتوجه كل مساء إلى دار الجمهورية ليراجع بنفسه المانشيتات والعناوين الرئيسية. وقد ظل عبد الناصر طوال فترة حكمه حريصا على أن يقرأ الطبعة الأولى من كل الصحف اليومية ويراجعها بنفسه، ثم يصدر تعليمات فورية بأية ملاحظات يراها ليتم تعديل الطبعات التالية على أساسها..»

وبعد عودة **خالد محيي الدين** من منفاه في أوربا استقبله عبد الناصر وطرح عليه اقتراحا بأن يصدر خالد جريدة مسائية..«ولما أبديت دهشتي قال: كل البلاد العربية فيها جرائد يسارية وعيب أن مصر لايكون فيها جريدة يسارية.. وأنت أفضل من يصدر مثل هذه الجريدة. وأردف قائلا: بس ماتكونش يسارية زي خالد بكداش، **عايزين حاجة يسارية معتدلة.** فقلت: ولماذا مسائية؟ فقال بصراحة واضحة: **لكي تكون محدودة الانتشار والتأثير».**

ليبراليون..ضد الديمقراطية!

أما الدرس الثاني الذي يركز عليه **خالد محيي الدين** وله امتداداته الواضحة في الحاضر والمستقبل فهو موقف جماعة المثقفين، أو على الأصح **«جماعة من المثقفين»** من قضية الديمقراطية.

ولقد ظلت قضية الديمقراطية السياسية، والتي كانت أحد أهداف الثورة الستة، قضية خلافية منذ قيام الثورة وحتى اليوم. وفي المرحلة من ٥٢ الى ١٩٥٤ واجهت الثورة اختبار الديمقراطية مرتين. الأولى عقب تنازل الملك عن العرش في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ أي عقب قيام الثورة بثلاثة أيام. والثانية أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة.

ولنترك **خالد محيي الدين** يحكي أطرافا من الأزمة الأولى..«القضية بدأت عندما دخل الضباط إلى دهاليز الحكم المعقدة وتعقيدات المشاكل الدستورية والفقهية، فقد اتضح أن الدستور لايتضمن أي نص يفيد إمكانية تنازل الملك عن العرش، فقد أورد الدستور حالتين فقط، أوردهما حصرا، هما المرض والوفاة.. ووقع الجميع في المأزق. فقد كان من الضروري أن يدعى مجلس النواب ليصادق على قرار التنازل، وعلى تشكيل

مجلس الوصاية على العرش. واقترح البعض دعوة مجلس النواب لإنجاز هذه المهمة ثم يحل على الفور. ذلك أن استمراره سوف يعنى عودة حكومة الوفد فورا. لكن وحيد رأفت أفهم الضباط أن دعوة مجلس النواب ثم حله، سيعنى وفق أحكام الدستور ضرورة إجراء انتخابات نيابية فى ظرف ستين يوما. وكان رأى **وحيد رأفت** بمفرده أمام مستشارى مجلس الدولة أن التنازل مثل الوفاة والمرض لأن الدستور ملكى لايمكن أن يأتى فيه التنازل، ولذلك كان لابد من تطبيق حالة التنازل مثلها مثل المرض والوفاة، أى دعوة مجلس النواب لإقرار الوصاية، أما باقى المستشارين فقد كان رأيهم أنها حالة جديدة تستدعى وضعا جديدا يمكن فيه اعتبار مجلس الوزراء هو السلطة التشريعية، وهو الذى يعين مجلس الوصاية نيابة عن مجلس النواب..

.. والمثير للدهشة أن أكثر من حذرنا من دعوة البرلمان الوفدى أو اجراء إنتخابات جديدة كان **عبد الرازق السنهورى** باشا رئيس مجلس الدولة، **وسليمان حافظ** وكيل المجلس. كما كان **على ماهر** رئيس الوزراء، ضد دعوة البرلمان وضد إجراء انتخابات جديدة.

.. ودهش الضابط الشاب إذ وجد **أساطين القانون الدستورى، الذين طالما تحدثوا عن الدستور والبرلمان كانوا يستحثون الضباط ويحرضونهم على تأجيل الانتخابات ورفض اجتماع مجلس النواب، ومن ثم تأجيل قضية الديمقراطية.»**

ويمضى خالد محيى الدين مع هذه الظاهرة المثيرة والمؤسفة، فيقول. «ويمكننى القول بأن أغلب من احاطوا بالثورة من مستشارين ومن قوى سياسية كانوا يعملون جميعا من أجل استمرار العسكريين فى الحكم، وضد الديمقراطية والبرلمان. قلت إن **السنهورى وسليمان حافظ وفتحى رضوان** كانوا يشجعون الضباط على تحدى الدستور والديمقراطية بحجة أنها ثورة وأن للثورة قانونها الخاص. كذلك كان الدكتور **سيد صبرى** أستاذ القانون الدستورى يشجع هذا الاتجاه أيضا، ويقول أنه لامبرر للتمسك بالنصوص، وأن البلد فى وضع ثورى وبحاجة إلى خطوات ثورية وإلى فقه ثورى. **والإخوان المسلمون** كانوا يشجعون هذا الاتجاه كذلك، وربما بأمل ضرب كل القوى السياسية بالأخرى، ثم بعدها يتمكنون من احتواء الثورة . **ناسين أن المعتاد الديمقراطية قد ينقلب وبالاعليهم،** وقد انقلب بالفعل وبالاعليهم وعنفا ضدهم..»

ثم يقول خالد بمرارة..«**هكذا أدى الخبراء الدستوريون الذين اشتهروا للأسف بأنهم ليبراليون دورهم فى مناوئة الدستور والحياة النيابية بمهارة فائقة».**

إما...وإما...

أما الأزمة الثانية أو اختبار الديمقراطية الثانى فقد جاء فى مارس ١٩٥٤ عندما تفجر الصراع داخل مجلس قيادة الثورة وداخل القوات المسلحة وكاد القتال ينفجر مسلحا بين الثوار، ووجد الجميع الحل- أو هكذا بدا الأمر- فى الديمقراطية، وصدرت قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ الشهيرة، والتى تقضى بعقد جمعية تأسيسة منتخبة فى يوليو ١٩٥٤ تقوم بمناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره، والقيام بمهمة البرلمان إلى أن ينتخب البرلمان الجديد وفقا للدستور، وإلغاء الاحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وأن ينظم الدستور الجديد كيفية تنظيم الأحزاب.

ولكن سرعان ما تم التراجع عن قرارات مارس. ووضعت الديمقراطية فى مواجهة الثورة..«**وإما ديمقراطية مطلقة، وإما سياسة الحزم واستمرار الثورة. إما حريات كاملة وتخلينا عن دورنا وإما أن يعود مجلس الثورة ليمارس كل سلطاته بحزم».**

ومرة أخرى انحازت قطاعات من جماعة المثقفين ضد الديمقراطية.. «**فالطبقة الوسطى** مثلا كانت تخشى من عودة الحياة النيابية والأحزاب..»..«ولعله من المهم أن أقرر أن **الاخوان المسلمين** لم يؤيدوا عودة الحياة النيابية بل تحفظوا على عودتها بعد الإفراج عنهم فى ٢٦ مارس ١٩٥٣»..«ولابد من الإشارة هنا الى أن **مصطفى وعلى أمين** وغيرهما من كبار الكتاب فى «**الاهرام**» و«**الأخبار**» و«**الجمهورية**» كانوا يؤيدون مواقف عبد الناصر، وكانوا يروجون لفكرة «**إما.. وإما**»، ومن ثم فقد كانوا رافدا هاما من روافد التفكير المعادى للديمقراطية...»

ويبدأ عبد الناصر فى «عملية تحقيق للأمانى القومية على حساب الليبرالية والديمقراطية الحقة»

ورغم هذا الدور لهذه الجماعة من المثقفين ، فإن **خالد محيى الدين** يسجل وقوف **الشيوعيين والوفديين** مع **الديمقراطية**- وإن نقد هجومهم الضار على مجلس قيادة الثورة وعلى حركة الجيش وضباطه- ومظاهرات الطلبة فى الجامعة، ووقوف «**المصرى**» و«**روز اليوسف**» و«**الجمهور المصرى**» ضد الدكتاتورية، وكذلك **نقابة المحامين.**

ومع ذلك تبقى قضية وقوف قطاعات من المثقفين، خاصة بعض رجال القانون والكتاب والصحفيين والساسة والمتصدين للعمل العام، ضد الديمقراطية السياسية درسا هاما من الدروس التى يجسدها كتاب «.. **والآن أتكلم»**. وكما سبق القول فهو درس للحاضر والمستقبل. فرغم أن موجه الديمقراطية وحقوق الإنسان كاسحة فى العالم، فإن جماعة المثقفين المصريين الذين يقبلون التفريط فى الديمقراطية بحجج شتى، ويقفون عمليا ضد التعددية والتداول السلمى للسلطة عبر صندوق الانتخاب، وديمقراطية المنظمات النقابية والجمعيات، ويغضون الطرف عن انتهاك حقوق الإنسان وشيوع التعذيب، ويضعون تحقيق الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى مواجهة الديمقراطية، ويروجون لمقولة التغيير من داخل السلطة وفى ظلها.. إن **هذه الجماعة تتزايد فى صفوف المثقفين هذه الأيام، يمينيين وليبراليين ويساريين! وهذه ظاهرة غاية فى الخطورة، وتحتاج إلى تأمل ومواجهة.**

وربما نجد تفسيرا لاستفحال هذه الظاهرة فى سيادة نظام الحزب الواحد والفكر الشمولى- وماحققه من نجاحات فى الستينات- منذ قيام الثورة فى ١٩٥٢ وحتى اليوم تقريبا، **وبالتالى سيطرة الدولة حوالى ٤٠ عاما على كل شئ فى حياة الناس.** أيضا قد نجد تفسيرا آخر فى **سيادة الحقبة النفطية فى السبعينات والثمانينات** وتأثيراتها السلبية على جماعة المثقفين وما أشاعته من تخريب فى صفوفها.

ثم **حالة الذعر التى أصابت البعض-خاصة اليسار-من انهيار الاتحاد السوفييتى والأنظمة التى كانت قائمة فى أوربا الشرقية والاحساس بأن الأرض تنهار من تحت أقدام اليسار، وفى نفس الوقت صعود الموجة الظلامية التى تتستر بالدين.**

ولعل الأجزاء القادمة من مذكرات **خالد محيى الدين**- والتى وعدنا بها- تساعد فى تقديم إجابات على هذه الأسئلة من واقع تجربته الحية التى مازالت مستمرة حتى اليوم، والتى نأمل أن تتواصل طويلا.



نوقشت يوم ٥ فبراير الماضى رسالة ماجستير تناولت دور حزب التجمع فى الحياة السياسية فى ظل نظام التعددية المقيدة ونالت الباحثة معدة الرسالة **إيمان محمد حسن** درجة الماجستير فى العلوم السياسية بتقدير ممتاز من جامعة القاهرة. أشرف على الدراسة **د. على الدين هلال** رئيس قسم العلوم السياسية. شارك فى الحكم على الرسالة **د. توفيق مسعد** الاستاذ المساعد بالكلية، **محمد سيد أحمد** المفكر والكاتب المعروف وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع «سابقا».

حضر **خالد محيى الدين** رئيس حزب التجمع، وعدد كبير من قياداته مناقشة الرسالة التى كان عنوانها (**وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة «دراسة حالة حزب التجمع»**).

رسالة ماجستير تطرح قضية جماهيرية التجمع

لماذا لم يقم التجمع بوظائف الحزب بشكل كامل؟

قسمت الباحثة الدراسة إلى ثمانية مباحث، تناول الأول التعريف بمفاهيم الديمقراطية الليبرالية، والتعددية السياسية، والتعددية المقيدة. وتضمن الثانى وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة، وهى وظائف تجميع المصالح والمشاركة السياسية والتجنيد السياسى والتنشئة السياسية. وشمل الثالث الإطار التاريخى لعملية الإنتقال نحو التعددية فى مصر، وخصائص التعددية المقيدة. أما الرابع فقد تناول نشأة التجمع والإطار الفكرى والهيكل التنظيمى والعضوية داخل الحزب، وصيغته وأزمة الولاء المزدوج والقضايا الخلافية. وتضمنت المباحث من الخامس إلى الثامن دراسة تطبيقية على التجمع بشأن وظائف الأحزاب فى ظل الديمقراطية المقيدة.

لماذا التجمع؟

أرجعت الباحثة اختيارها للتجمع كحالة للدراسة إلى مجموعة من الاعتبارات هى:

* إن التطورات الضخمة التى لحقت بالفكر الاشتراكى واتجاه ورثة دولة الاتحاد السوفيتى، ودول أوروبا الشرقية نحو الأخذ بالتطبيق الليبرالى الغربى لمفهوم الديمقراطية يثير أكثر من علامة استفهام حول مصداقية الأحزاب اليسارية.

* إن المجتمع المصرى يجتاز مرحلة هامة تتميز بمزيد من التحول نحو إعمال آليات السوق، وأن هذا الوضع يجعل التجمع فى خضم الجدل الدائر حول بعض القضايا مثل

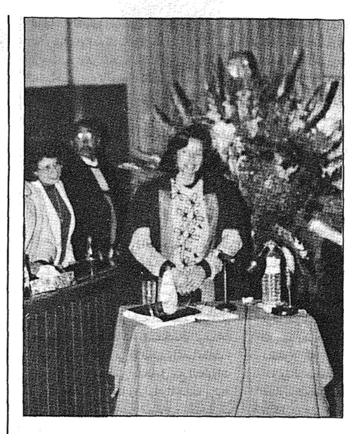
محمد سيد أحمد:

المقارنة واجبة مع الأحزاب الأخرى

* *

علي الدين هلال:

التجمع حرص على الاستقلال عن السلطة ودور اليسار أن يكون ضميراً للأمة.



ايمان محمد حسن

قضيتي إعادة توزيع الثروة، وإعادة تنظيم علاقة الفئات الاجتماعية ببعضها البعض.

* إن التجمع ارتبط ببواكير الإتجاه نحو التعددية السياسية في مصر منذ عام ١٩٧٦.

* **إنه من أنشط الأحزاب في المجال الثقافي والفكري من حيث إصدار الوثائق والجرائد والمطبوعات.**

* إنه حزب ذو طبيعة خاصة من حيث التكوين الاجتماعي، حيث يضم قوى وتيارات متعددة مما انعكس على هيكله التنظيمي وقراراته، وأساليب عمله الجماهيري. ومن حيث إطاره الفكري، فهو حزب متعدد الأيديولوجيات. ومن المتوقع أن يختلف دوره عن أدوار الأحزاب الأخرى، وأن تتخذ علاقته بالسلطة السياسية طابعا خاصا.

* *

التجمع ينحاز بالكامل للعمال والفلاحين

الانتقال إلى التعددية

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة بخصوص عملية الإنتقال نحو التعددية السياسية المقيدة في مصر، وبخصوص وظائف حزب التجمع خلال الفترة موضع الدراسة.

وذكرت الدراسة إن عملية الانتقال كانت نتيجة للتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية المتمثلة في تنامي المطالبة الشعبية بالديمقراطية بعد هزيمة ١٩٦٧، والفراغ السياسي نتيجة وفاة الرئيس **جمال عبد الناصر** باعتباره شخصية «كاريزماتية»، وضعف الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي، والتحول إلى سياسة الإنفتاح الإقتصادي، والانفتاح على الغرب وخاصة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إدراك القيادة السياسية لهذه العوامل.

وأضافت أنه نتيجة لأن الانتقال جاء بمبادرة من القيادة السياسية ، فقد تم بصورة تدريجية ومنضبطة، ولم تستطيع الأحزاب التي سمح بتأسيسها أن تكون معبرة عن كافة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع المصري، **وحرص النظام على حصار تجربة التعددية بمجموعة من القيود والضوابط القانونية والممارسات الواقعية التي كان من شأنها ضمان استمرار هيمنة السلطة التنفيذية.**

وحول نشأة التجمع وتطوره قالت الدراسة :إن القيود التي فرضت على تعدد الأحزاب أدت إلى أن يتشكل التجمع وفقا لصيغة تتيح **إنضمام تيارات سياسية ذات توجه يساري، وذات ولاءات أيدولوجية مختلفة،** وحدت بينها في البداية سياسات **السادات** التي اتسمت بالحدة والمواجهة والتعقب البوليسي وتضييق قنوات الاتصال واقتحام المقرات.

وأضافت الدراسة أنه بتولي الرئيس مبارك السلطة، وإتجاهه إلى تخفيف حدة المواجهة بين مؤسسة الرئاسة وأحزاب المعارضة، **تبلور تيار معتدل داخل التجمع هو التيار «التجمعي» الذي يدين بالولاء لصيغة التجمع فقط.** فبدأ التباين بين مواقف التيارات المكونة لـ «التجمع» في الظهور خاصة بعد انتخابات ١٩٨٤. وزاد التباين بعد إنتخابات ١٩٨٧. وأدى الصراع إلى تغيير رئيس تحرير الأهالي، ومديري

التحرير. وأدى تغلب خط التيار التجمعي إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠ رغم مقاطعة أحزاب المعارضة الأخرى لها.

الوظائف

وبشأن وظائف التجمع ذكرت الدراسة أن الوثائق الأساسية للحزب ومقترحاته ومواقفه العملية تؤكد **إنحيازه الكامل للعمال والفلاحين** (وظيفة تجميع المصالح)، وأن هذا انعكس في مواقف الحزب إزاء قضية العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر في الاراضي الزراعية، وتجاه قضية تطوير القطاع العام. وأشارت الدراسة إلى إشكالية تواجه الحزب هي أن وجوده الجماهيري ضعيف وسط الفئات التي يعلن إنحيازه لمصالحها وقضاياها.

أما بخصوص أداء الحزب لوظيفة المشاركة السياسية فقد خلصت الدراسة إلى ضعف المشاركة بصفة عامة، فيما برز الدور **السياسي للحزب في مجال ممارسة النقد السياسي، من خلال جريدة الأهالي، لبعض قرارات النظام السياسي وسياساته**، كما أن للحزب تواجدا في أوساط المثقفين وبعض النقابات المهنية (**الصحفيون- المحامون- التجاريون**) وبعض المنظمات والجمعيات التطوعية.

وبالنسبة لوظيفة الحزب في التنشئة السياسية فقد اهتم بها الحزب، حسب ماذكرت الدراسة التي أضافت أن الحزب وضع برنامجا طموحا لتحقيق أهدافه، وتعددت أساليب التثقيف الداخلي. وأضافت الدراسة أن قيام الحزب بدوره في التثقيف السياسي واجه عديدا من المشكلات أهمها ضعف الإمكانيات المادية للحزب وللدراسين، وعدم توافر الكادر التثقيفي.

القيود- البيئة- الحزب

فسرت الدراسة النتائج التي توصلت إليها بخصوص مدى قيام الحزب بوظائفه بثلاث مجموعات من العوامل، أولها المجموعة المرتبطة بالقيود الدستورية والقانونية والواقعية المفروضة على نشاط الأحزاب بها فيها «التجمع»، والتي تؤدي إلى **تضاؤل إمكانية تداول السلطة أو المشاركة فيها. وثانيها مجموعة العوامل المرتبطة** بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر وهو المحيط البيئي الذي يحيط بالتجمع. **وثالثها العوامل التابعة من** الحزب ذاته والتي قلصت من فاعليته في الحياة السياسية. ومن هذه العوامل **الصراعات داخل الحزب، وضعف هيكله التنظيمي وقنوات الاتصال الجماهيري والإمكانيات المادية.**

المستقبل

وحول مستقبل «التجمع»، ذكرت الدراسة انه يرتبط بمجموعتين من المحددات أولهما نابعة من الحزب ذاته تتمثل في مقدرته على مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية خاصة المتعلقة بالديمقراطية الداخلية، وبإعداد صف ثان من القيادات، واستكمال الوحدات الأساسية خاصة في الأقاليم والمحافظات، وبلورة برنامج سياسي يتعامل مع التطورات الراهنة مصريا وعربيا ودوليا وثانيهما يرتبط بتطور النظام السياسي المصري، فتخفيف القيود المفروضة على التعددية من شأنه إعطاء فرصة أفضل للتجمع، وغيره من الأحزاب، لدعم وتعميق دوره في الحياة السياسية.

المقارنة مطلوبة

وفي تعليق على الرسالة ،قال محمد **سيد أحمد** :إن التجمع أجحف حقه قليلا لعدم عقد مقارنة- كانت واجبة- بينه وبين الأحزاب الأخرى، لتحديد وضعه النسبي. وأضاف أنه يجب أن يتم تناول الأمر بمقياس تقييم التعددية وليس بمقياس التعددية فقط.

وقال **محمد سيد أحمد** أنه كان يجب طرح تساؤلات والإجابة عليها مثل **هل التعدد لإطلاق الحريات؟ أم لامتصاص معارضات؟ وهل التعدد استمرار للنظام الشمولي بطريقة أذكى؟ أم أن التعدد نتيجة لأنه تقرر تغيير على مراحل؟**. وأضاف كان يجب طرح هذه العوامل باعتبارها عناصر أساسية في تحديد التعددية المقيدة.

وأضاف **محمد سيد أحمد** :إن الوضع المحيط بالكيانات يفرض عليها محاولة توظيفها أكثر من محاولة إطلاقها، وأن التجمع يطرح جماهيريته كحزب **ولكن هل مسموح له أن يصبح جماهيريا؟**

وقال **محمد سيد أحمد** إن الدراسة لم تتناول شخصية **خالد محيي الدين** بالقدر الكافي رغم أنه من الصعب الحديث عن التجمع الذي يضم تيارات مختلفة دون وجود شخص **خالد محيي الدين.**

وطرحت **د. نفين مسعد** تساؤلا بشأن مستقبل التجمع بعد إنشاء الحزب الناصري و أجابت الباحثة بانه من الصعب التكهن بالمستقبل لكن يوجد ناصريون ذابوا في صيغة التجمع، وأن خروج المزيد من الناصرين قد يجعل الحزب ذو صيغة أكثر ماركسية.

وقال **د. على الدين هلال** إن التجمع هو الحزب الوحيد الذي لايمثل امتدادا مباشرا لحزب سابق، وأن له تواجد أيدولوجيا بمعنى أنه تحالف لمجموعة من الأفكار والتوجهات السياسية، **وإنه كان حريصا على الاستقلال عن السلطة.**

وأضاف **د. على الدين هلال** إن لليسار في مصر دورا تثقيفيا وتعليميا، وفي طرح افكار جديدة تتلقاها قوى أخرى لها إمتدادات جماهيرية لتنفيذها، **وان اليسار ليس له فرصة سواء يوجد تداول للسلطة أم لايوجد، وأن دور اليسار يعد بمثابة ضمير، وأن هذا لايقلل من دوره بأي حال من الأحوال.**

وقال أن الأفكار الجديدة تأتي دائما من الحزب الصغير لأنه ليس لديه ما يخاف عليه وأن الأحزاب الكبيرة دائما محافظة بالضرورة لأنها إئتلافات ولها مصالح تخشى عليها.

القيود والضوابط والممارسات واستمرار هيمنة السلطة التنفيذية.. حاصرت تجربة التعددية الحزبية

* *

ضعف الوجود الجماهيري بين الفئات الشعبية.



الجبهة الوطنية شعار مختلف عليه ...

«العمل على تحويل شعار إقامة «التحالف اليسارى الديمقراطى» بين التجمع وكافة القوى والشخصيات الناصرية والشيوعية إلى حقيقة واقعة كنواة لجبهة القوى الديمقراطية التى تتسع لحزب الوفد ولقوى من تيار الإسلام السياسى التى تختار المنهج الديمقراطى».

من قرارات المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع الوطنى الوحدوى -فبراير ١٩٩٢.

« ..ومن هنا فإن الديمقراطية هى الحلقة الرئيسية لنضالنا السياسى الراهن .لأن كل إنجاز فيها سوف يساعد القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية على اكتساب مواقع جديدة،وينفتح الباب أمام المشاركة الشعبية الحقة،وينهي الخيار المستحيل بين..الحكومة وحزبها وأحزاب أخرى تمثل اجتماعيا نفس الاتجاه.. وبين القوى السياسية المتسترة بالدين التى تطرح نفسها الآن بقوة كبديل للحكم..وكلاهما لن ينقذ البلاد أو يخرجها من أزمتها،وإنما ينقذها بناء قطب أوبديل ثان يضم كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية .وهى مهمة يضعها الحزب فى رأس مهامه العاجلة.»

برامجنا للتغيير-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى-فبراير ١٩٩٣.

«.. المهام العاجلة..النضال لبناء جبهة ديمقراطية تقدمية تضم كافة القوى الساعية إلي التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ،تكون نواة لهذه السلطة المنشودة..»
«..محور سياسى يستهدف العمل المشترك مع كل الأحزاب والقوى السياسية فى الساحة المصرية التى تقبل مبدأ تداول السلطة ديمقراطيا وتسعى من أجله وذلك فى إطار إطلاق حق تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإدخال تعديلات دستورية على أسلوب وطريقة انتخاب رئيس الجمهورية وعلى كم مايحوزه من سلطات ،وإلغاء كل القوانين والمواد القانونية التى تنتهك حقوق الإنسان والجهات العامة .
ويمكن فى حالات محددة ،أن يمتد هذا العمل المشترك لبعض القضايا الوطنية والقومية العامة »

قرارات المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى المصرى-نوفمبر١٩٩٢.

فى العدد قبل الماضى لليسار كان عنوان الموضوع الافتتاحى «جبهة وطنية ديمقراطية ضد الإرهاب والدولة البوليسية».

وبعد صدور العدد بأكثر من ثلاثة أسابيع قام الكاتب الصحفى «عبد الستار الطويلة» بالرد على صاحب موضوع اليسار وهو «حسين عبد الرازق» رئيس التحرير فى رد «عبد الستار الطويلة» الذى نشرته مجلة روز اليوسف تجددت الدعوة لجبهة من نوع آخر تكون مهمتها مواجهة الإرهاب وتتحالف فيها قوى اليسار مع الحكومة وحزبها ..ثم قام بعدها حسين عبد الرازق بالتعقيب وقال:إن الدعوة لجبهة وطنية ديمقراطية ضد الإرهاب المتستر بالدين وإرهاب الدولة البوليسية هو الموقف الصحيح لكلاهما وجهان لعملة واحدة ولايمكن أن نقبل أن يفرض على الشعب مقولة إما..وإما..إما الإرهاب المتستر بالدين وإما حكم قمعى متسلط فلا بد أن هناك بديلا آخر هو البديل الوطنى الديمقراطى الذى يحول مصر إلى دولة ديمقراطية عصرية متخلصة من خطر احتكار حزب واحد للسلطة وكافة صور النهج الشمولى والدولة البوليسية ومن خطر جماعات وأحزاب العنف المتسترة بالدين.

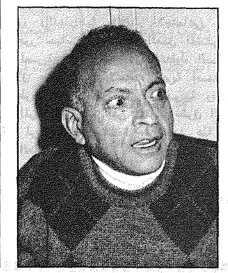
وهكذا عاد من جديد الموضوع الأثير لدى اليسار والحكومة..وبدأت الحيوية تدب مرة أخرى فى صفوف بعض أطراف الحياة السياسية ..

وقضية الجبهة والأفكار حولها كانت دائما هى شاغل قوى اليسار منذ تأسيس أول حزب اشتراكى في مصر عام ١٩٢٢..وظلت شعارا أساسيا رفعته كل فصائل اليسار وأحزابه قبل الثورة وبعدها..وعلى أرض الواقع تحقق الشعار مرة واحدة عام ١٩٤٦ فى تشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال والتى أسهم في تشكيلها بشكل بارز الشيوعيون وقتها مع الطليعة الوفدية.

ثم عادت الفكرة لتتحقق لفترة وجيزة بين الشيوعيين وعبد الناصر فى حرب السويس والمقاومة الشعبية في بور سعيد.وكان آخر الجبهات هو ما تحقق بعد خروج الشيوعيين من سجون عبد الناصر وانضمامهم للاتحاد الاشتراكى ومساهمتهم فى تأسيس التنظيم الطليعى ولكنها لم تكن جبهة قوى سياسية منظمة بقدر ماكانت بين نظام وأفراد لهم انتماءاتسياسية..

وبعد مرحلة الانفتاح وتشكيل الأحزاب عادت فكرة الجبهة وطرحها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والشيوعيون لتكون فى مواجهة الحكم وسياساته ،وتحققت بعض النجاحات التكتيكية فى أكثر من مناسبة بين القوى السياسية (التجمع-الشيوعيين-حزب العمل-الناصريين-الوفد- الإخوان) لكنها

د.رفعت السعيد (التجمع): الجبهة الوطنية الديمقراطية بمفهومها العلمى الصحيح ..هدف استراتيجى غير مطروح الآن.



كانتّ أقرب للتنسيق من قيام جبهة ،وفرضها الواقع الساداتى حتى انتهى بمأساة ٦اكتوبر،وقتها طرح المرحوم «عبد الرحمن الشرقاوى» وبعض اليساريين فكرة الجبهة التى يقول بها عبد الستار الطويلة الآن ،وكانت أيضا ضد الإرهاب ،ودارت معركة على صفحات الجرائد انتهت برفض الفكرة من جانب التجمع (والحكومة أيضا..).لكنها ظلت كامنة إلى أن طرحها عبد الستارالطويلة مرة أخرى بحجة أن التناقض الرئيسى الآن بين الشعب المصرى وبين الإرهاب ،مؤكدا أن غالبية اليسار تؤيده

فهل يتغير الموقف فى التسعينات؟

هذا ماحاولنا تلمسه من خلال جولة استطلاع مع أطراف اليسار والوفد.. من اليسار تحدث د.رفعت السعيد الأمين العام للتجمع.. وصلاح عدلى أحد القيادات الشيوعية ونبيل الهلالي المحامى البارز وأحد القيادات الشيوعية المعروفة -ود.حسام عيسى استاذ الاقتصاد السياسى ومسئول اللجنة السياسية فى الحزب الديمقراطى العربى الناصرى.وأخيرا شيخ الوفديين ابراهيم فرج السكرتير العام لحزب الوفد-مع ملاحظة أن الترتيب السابق للأسماء يأتى وفقا لترتيب اللقاءات ،ولايعكس شيئا آخر.

وبداية فعمق الأزمة التى يمر بها المجتمع المصرى لم يكن محل خلاف بين الأطراف الخمسة لكن كلا منهم له كلامه عن سبل مواجهتها وتحديد الحلقة الرئيسية فى هذه الأزمة..

أبعد من الإرهاب والإرهاب المضاد..

حجر الزاوية عند الهلالى هو الهجمة الامبريالية الصهيونية وهى تتطلب مجابهة شاملة لا تجدى فيها مجرد لقاءات المعارضة المتناثرة والموسمية ولايمكن أيضا فى رأي الهلالى فصل هذة المجابهة عن التصدى أيضا للمهام القومية والوطنية والاجتماعية والديمقراطية للشعب المصرى **ومن هنا تظل الجبهة المقترحة أهدافا أشمل ولايمكن أن تختزل فى مجرد المجابهة الشعبية للإرهاب والإرهاب المضاد.**

ويقول **الهلالى** إن دوامة العنف المتصاعدة حاليا لاينبغى أن تفقدنا النظر للأمور بشكل شامل ومتكامل.والمسألة عنده

ليست مفاضلة بين إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد بمنطق قبول التعايش مع أهون الشرين فليس في الشر خيار ومن السذاجة في رأيه أن نتحالف مع شمولية قائمة درءا لمخاطر شمولية قادمة وبناء عليه فالمطلوب في تقدير الهلالي بشكل عاجل هو **جبهة ذات طابع تكتيكي تستهدف انتشال مصر من حاضرها وليس تحديد صورة مستقبلها البعيد.**

وهي جبهة تتسع لكل القوى السياسية والاجتماعية التي تنشد التحرر من التبعية والخلاص من الاستبداد السياسي وضمان حياة أفضل للجماهير الشعبية أيا كانت منطلقاتها الأيديولوجية والفكرية وانتماءاتها السياسية.

وبرنامج الجبهة في رأي الهلالي هو برنامج مرحلي يجسد اتفاقا سياسيا وليس وفاقا أيديولوجيا ويهدف إلي تخليص مصر من أغلال التبعية ووطأة القهر البوليسي وجشع الاستغلال الطبقي ويحمي مصر من الانزلاق في أتون الاقتتال الطائفي أو الديني.

الجبهة الوطنية الديمقراطية ../ليست الآن.

والأمر يختلف عند **صلاح عدلي** فالأهداف السابقة تعني مشروعا وطنيا ديمقراطيا في مواجه الامبريالية والصهيونية والبرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة وهو مشروع يتطلب إنجاز مهام وطنية واقتصادية وثقافية كبيرة وعميقة وبالتالي ليست مطروحة للتحقيق الآن.كما أن الوصول إلي هذا الشكل السياسي الراقي يقتضي وقتا طويلا في الإعداد والتحضير وتنظيم الجماهير في ظروف جديدة تتطلب كسبها بشكل ديمقراطي وفي إطار من التعددية السياسية وإمكانية تداول السلطة.. ومن هنا فالمطروح بشكل عاجل للإنطلاق نحو تحقيق هذا المشروع الاستراتيجي هو كسب معركة الديمقراطية وتجربة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وحتي ثورة يوليو تقول بأن أي **منجزات وطنية وتقدمية لايمكن الحفاظ عليها بدون حماية ومشاركة الجماهير الشعبية علي أساس من الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان** ويجب في رأيه ألا نقيم مواقف القوى السياسية من منظور واحد فقط هو **موقفها من الامبريالية بل يجب أن ننظر إلي موقفها من قضية الديمقراطية قولا وفعلا.**

وإذا كانت الجبهة الوطنية الديمقراطية أحد

صلاح عدلي
(الشيوعيون):نتحالف في مواجهة خصمين..ولكن علينا أن نعرف من منهما أكثر خطورة.

شعارات التجمع الأساسية فـإ د.**رفعت السعيد** يقول أنها تستخدم بشكل خاطيء كتعبير سياسي وعلمي،ويضيف بأن الحديث عنها يعني الكلام عن قوى راغبة في أن تتحالف معا على مدى يمكنها من تحقيق إنجاز هو بالضرورة استراتيجي وهو قيام حكم وطني ديمقراطي .وهو يعني أن القوى المدعوة إلى الإنضمام لها هي تلك القوى التي تقبل بتغيير جذري في بنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحوله إلي مجتمع وطني **ديمقراطي يتخلص من التبعية**

إبراهيم فرج(الوفد)
:تعديل الدستور بداية لأي تحالف لتحقيق الديمقراطية.

والطفيلية والفساد والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والمصالح ضيقة الأفق للطفيليين والفئات الحاكمة، ويتخلص من كافة الممارسات والتشريعات المنافية لحقوق الإنسان والديمقراطية والجبهة بهذا الشكل غير مطروحة حاليا

ومسألة الجبهة الوطنية الديمقراطية عند الناصريين غير مطروحة أصلا ،ويقول.**حسام عيسي** إن الظروف الحالية ليست مواتية لقيام أي جبهة من أي نوع بسبب أن الأطراف السياسية ليس لديها أي اتفاق استراتيجي على الخطر الأساسي والذى يتحدد على أساسه نوع الحليف السياسي.

والجبهة بعنوانها اليساري ليست مطروحة في حزب الوفد حيث يرى **ابراهيم فرج أن** الجبهة المطلوبة وطنيا هي قائمة بالفعل ضد الإرهاب لأنه أمرليس سياسيا وإنما أمني يمس سلامة كل مواطن أو على الأقل تهديد لسلامته أما الجبهة السياسية فيرى فرج أنها لابد أن تتشكل من أحزاب المعارضة القائمة فقط واستثناء الحزب الحاكم فيها أمر طبيعي لأنها تتعلق بالضغط على النظام القائم حتى يخضع للإرادة الشعبية.

اليسار ..والحكم!

وإذا كانت نواة الجبهة الوطنية الديمقراطية هي **تحالف قوى اليسار«التجمع والناصرين والشيوعيين»** وهو ماتقوله وثائق التجمع والحزب الشيوعي المصري فإن **د.حسام عيسي** يرى بأن إمكانية ذلك صعبة خاصة **في ظروف اقتراب التجمع من الحكومة والشيوعيين من الليبراليين فهم أقرب للوفد من الناصريين في قضية التحالف**..ويزيد الأمر صعوبة ما يكتبه الشيوعيون في جريدة الوفد وصدور كتاب **خالد محيي الدين ولايخفي حسام عيسي** عاملا جوهريا آخر في صعوبة التحالف وهو المرحلة التي يمر بها الحزب الديمقراطي الناصري وحاجته لوقت ليس بالقليل لترتيب أوضاعه الداخلية.

ويضيف **حسام عيسي** الدعوة التي أطلقها البعض للتحالف مع الحكومة لمواجهة الإرهاب بأنها دعوة مشبوهة ويقول إن قضية الإرهاب هي طرح وهمي تروجه الحكومة وليس له أي علاقة بالواقع والمسألة عند الوفد والتجمع تقترب من ذلك..**والأزمة عند حسام عيسي ليس لها علاقة**



نبيلال هلالى (الشيوعيون): الجبهة تتسع لكل القوى التى تنشد التحرر من التبعية والخلاص من الاستبداد السياسى وضمان حياة أفضل للجماهير..

بالإرهاب فهى من صنع الفئة التى تحكم.. وليس الإسلاميون الذين لايحكمون والحكومة تروج لقضية الإرهاب حتى ينسى الناس ما فعله النظام بمصر ..والأزمة تكمن في طبيعة النظام الرأسمالى والمشروع الاجتماعى المطروح الذى يولد الإرهاب وكافة المظاهر الأخرى من بطالة وتدنى مستويات المعيشة ومعدلات النمو والتفاوت الهائل لتوزيع الدخول وامتصاص الفائض

وإذا كان الإرهاب عنصرا ثانويا وتابعا لأزمة المجتمع إلا أن صوته عال ومع ذلك ينبغى وضعه فى مكانه الصحيح ومواجهته تستلزم أشكال كثيرة لايستطيع النظام أن يقوم بها وعلى رأسها الخلاص من التبعية والفساد التى تنتفع منها الفئات الحاكمة.

وعلى نفس خط حسام عيسى يقول **نبيل الهلالى** إن كلام البعض بأن التناقض مع الإرهاب الدينى والجماعات الإسلامية هو التناقض الرئيسى وإن الفاشية الدينية هى الخطر المرئى هو كلام خاطىء.

وهو فى تقدير الهلالى أن هذا الكلام هو الوجه الآخر للمقولة التى يروجها آخرين.. إن العدو المرئى هو النصارى والعلمانيين والملحدين ..والتناقض الأساسى عند الهلالى كان وسيظل الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة والصهيونية العالمية وركائزها المحليين الذين يخدمون وينفذون مخططات هذا العدو.

تحالفات تكتيكية

وإذا كان د.**حسام عيسى** يرى أن التجمع والشيوعيين يقتربون من الطرح الحكومى فى قضية الإرهاب ويتفق الهلالى فى أن الفاشية الدينية ليست مطروحة للتناقض فإن الجانب الآخر له كلامه..

يقول د.**رفعت السعيد** إن البعض يخلط بين الجبهة الوطنية الديمقراطية وبين التحالفات المحدودة والمؤقتة..فنحن نتحالف مع بعض الأحزاب مثلا حول قضية عدم تزييف الانتخابات ولا أقول الديمقراطية وقد قبلنا الجلوس مع حزب العمل لنناقش ونعمل ضد تزوير الانتخابات رغم أن **حزب العمل يرفض من حيث الجوهر الديمقراطية التى نتحدث عنها وكل تيارات التأسلم السياسى تمتلك رؤية مناقضة للديمقراطية كما نفهمها نحن..** وتحالفنا مع حزب الوفد حول نقاط ديمقراطية محددة بينما نختلف معه إلى حد الخصومة فى القضايا الاجتماعية والاقتصادية ابتدا ءا من قضية مجانية التعليم ومرورا بالإصلاح الزراعى وانتهاءا بالموقف من التأميمات وحقوق العمال والفلاحين والفقراء عامة.

وفى هذا الإطار وبهذا الفهم أسهمت مع بعض كبار المفكرين مثل **سعيد العشماوى وميلاد حنا ويونان لبيب رزق** فى الدعوة لتأسيس اللجنة المصرية للوحدة الوطنية وجلس فى هذه اللجنة أناس مختلفوا الفكر والموقف والمنطلق لكنهم يتفقون فقط حول قضية مواجهة الإرهاب وضمت اللجنة مثقفين ومفكرين وأدباء وفنانين وصحفيين ونواب بينهم أعضاء للحزب الوطنى ويتساءل **د.رفعت السعيد** هل هذا التحالف معاد لمصلحة الوطن أم مفيد له؟ويجيب إنه مفيد.

ويبقى السؤال عن أخطاء الحزب الحاكم والإجابة سهلة عند **رفعت السعيد** فيقول وهل سكتنا على أخطاء حزب الوفد وحزب العمل..نحن نتحالف ونجلس معا وننتقد فى الوقت نفسه سواء حزب الوفد أوالعمل أو مع أشخاص ينتمون بالضرورة للحزب الوطنى الحاكم.

ويؤكد أن التطير من الجلوس مع أشخاص يتفقون معا فى موقف معين هو موقف ضيق الأفق ولايخدم قضيتك المحددة التى تدافع عنها ويرى السعيد أن هناك مقولة خاطئة تدعى أن الثورية والمعارضة الحقيقية تكون بعدم اللقاء بأى من أعضاء الحزب الوطنى حول أى قضية حتى لو كانت قضية متفق عليها وعلى خطورتها

ويفرق **صلاح عدلى** بين الاتفاقات المؤقتة التى يمكن أن تكون مفيدة فى مواجهة الإرهاب المتستر بالدين وبين تحالف استراتيجى طويل المدى ويستبعد عدلى من الأخير **قوى الحزب الحاكم أوالتيارات والأحزاب الليبرالية وجماعات الإسلام السياسى** ،لأن هذه القوى تناقض مصالح الطبقات التى تمثلها جذريا مع المصالح الاستراتيجية للحلف الوطنى الديمقراطى ،الذى يمثل مصالح الطبقات الكادحة.

ويقول عدلى انطلاقا من أن قضية الديمقراطية فى إطار الدولة المدنية والحفاظ على الوحدة الوطنية هى المهمة التكتيكية المباشرة اليوم فإن التحالف المطلوب هو تحالف واسع يضم كل القوي الديمقراطية فى المجتمع..وهو **تحالف تكتيكى فى مواجهة خصمين واضحين هما الجماعات المتسترة بالدين (السياسية والإرهابية) وأنصارالدولة الدينية والسلطة الحاكمة بما تكرسه من ممارسات منافية للديمقراطية** ولكن علينا أن نعرف بالضبط فى اللحظة المناسبة من هو الأكثر خطورة.

وفى رأى عدلى أن الجماعات المتسترة بالدين هى الأكثر خطورة اليوم على ضوء التغيرات التى حدثت فى مسلكهم فى العامين الماضيين وعلينا الاستفادة من أي امكانيات داخل النظام لإحداث إصلاحات تتيح مناخا أفضل للنضال وتشجيع أى مواقف إيجابية تبرز داخله لمواجهة الإرهاب وتوسيع نطاق الديمقراطية طالما أن المرحلة التى نعيشها مازالت بعيدة عن مرحلة النضج اللازم للتغيير الجذرى.

وعلى ذلك **فالهدف الأساسى عند عدلى هو توسيع أرض المعركة من أجل الديمقراطية وهى السبيل لوقف**

الإرهاب والممارسات القمعية للسلطة.

ونسأل **حسام عيسى** عن إمكانية قيام جبهة من أجل الديمقراطية فيقول إن الناصرين ليسوا طرفا في أي جبهة للديمقراطية وأسباب ذلك أن مفهوم الديمقراطية عند حسام عيسى هو المستوى الاجتماعي والسياسي معا ومن الاستحالة في رأيه أن تطرح واحدة دون الأخرى ولايمكن أن يضم التحالف قوى تقف مع العدالة الاجتماعية وأخرى تقف ضدها..وعلي النقيض من عدلي يرى حسام عيسى **أن القضية الأساسية هي القضية الاجتماعية** والتي يعد الإرهاب مظهرا لها مثل الفساد والتفاوت الطبقي وتدهور القيم.

الدستور ..أولا

في الوفد تنطلق قضية الديمقراطية من مطلب أساسي بتغيير الدستور، وهو نقطة البدء نحو إقامة ديمقراطية حقيقية ،ويقول **ابراهيم فرج** ليس طبيعيا ولا مستساغا أن ينص الدستور الذى يحكم الشعب المصرى على أن نظام الحكم هو النظام الاشتراكى وأنه يقوم على تحالف قوى الشعب العامل وأن الشعب يملك وسائل الانتاج في الوقت الذى تعلن فيه الحكومة أنها طلقت هذه المبادىء وعادت إلى النظام الرأسمالي وتعدد الأحزاب والاقتصاد الحر.

ومن الطبيعي أن يطالب الوفد بإلغاء الدستورالقائم ووضع دستور جديد يمثل هذه المبادىء الجارية.ويرى **أن الدعوة لأي تحالف ينبغي أن تبدأ بذلك وحتى نستطيع منها أن نحقق مطالبنا الديمقراطية في انتخاب مباشر لرئيس الجمهورية من بين عدة مرشحين وحظر الترشيح لعضوية البرلمان لموظفي الدولة والقطاع العام وحرية تشكيل الأحزاب دون قيد أو شرط وغير ذلك..** ولاينسى فرج أن ينوه إلى أهمية وجود قدر مشترك من المبادىء والأفكار بين الأحزاب التي ستجتمع فى هذا التحالف وهو لاينسى استبعاد الحزب الحاكم من التحالف الذي سيكون هدفه الضغط عليه من أجل التغيير.

نعم..ولا..لتيار الإسلام السياسي

وكلام فرج عن القدر المشترك من الأفكار والمبادىء بين الأحزاب فى التحالفات يطرح قضية أطراف أي جبهة مقترحة.

من جانب **نبيل الهلالى** يرى أن الجبهة المقترحة بمفهومه هي لمواجهة العدو الأساسى وهو الامبريالية والصهيونية العالمية وركائزها المحليين الذين يخدمون وينفذون مخططات هذا العدو وهو خطر يستهدف فرض الهيمنة المطلقة العسكرية والسياسية والاقتصادية وتحطيم مقومات الهوية العربية من تاريخ وحضارة وثقافة ومن هنا فإن الجبهة المقترحة تتسع لكل من يرفض التبعية السياسية والعلاقة الخاصة مع أمريكا ومع العدو الصهيوني ويرفض التبعية الاقتصادية ويقبل النضال ضد برنامج صندوق النقد الدولى ومن أجل تنمية مستقلة يكون المستفيد الأساسى هو الجماهير الكادحة ،أيضا تتسع لكل من يرفض القهر البوليسي ويناضل من أجل انفراجة ديمقراطية تفتح الطريق نحو تحول ديمقراطي شامل.

ومفهوم الاتساع عند الهلالى يمكن أن يضم بعض أطراف تيارات الإسلام السياسى ويقول الهلالى أن فلسطين وجنوب لبنان يشهد كفاح أحزاب وقوى إسلامية كتفا إلى كتف مع أحزاب وقوى علمانية ضد العدو الصهيونى المشترك ولاأثر هناك لأى تعصب دينى أو طائفى .

فى الوفد لم يتعرض ابراهيم فرج لتسمية القوى السياسية التي يعتقد أن يضمها أي تحالف واكتفى بالإشادة بهدف الوفد من الديمقراطية وتغيير الدستور ومن شاء الانضمام فليقبل ومن شاء الابتعاد فليبتعد .

وفي وثائق التجمع تقول أوراق المؤتمر الثالث أن الجبهة تتسع لكل القوى بما فيها الإسلامية التي تقبل الخيار الديمقراطي.لكن د.رفعت السعيد يوضح المسألة بقوله لاتوجد أماني علي الساحة السياسية والخيار الديمقراطي يعنى أن توافق القوى المتأسلمة علي المنهج الديمقراطي والموافقة عليه تعني انتخاب برلمان يكون له حق التشريع فهل يوافقون على ذلك أم يحتكرون لأنفسهم حق التشريع باعتبارهم أصحاب الحل والعقد في الإسلام، والديمقراطية تعنى التعددية الحزبية والقبول بتداول السلطة فهل يقبلون ذلك أم يعتبرون أن وصولهم للسلطة نفيا للإسلام وإن من يسعى لإبعادهم عنها معاد لحكم الإسلام ومن ثم يستحلون دمه.

ويقول انهم غير ديمقراطيين بهذه المعايير بدليل تأييدهم المطلق للأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية سواء فى إيران أو السودان والتى ترفض التعددية الحزبية أو تداول السلطة وقيام مجلس منتخب له حق التشريع.

أما صلاح عدلى فيقول إن الموقف من الامبريالية والصهيونية لايكفي وحده لتحديد أطراف الجبهة ولابد من ربط ذلك بقضية الديمقراطية ويرى أن أنصار هذا الرأي يتبنون موقفا سياسيا جامدا لاينظر إلى الجديد الذي طرأ على العالم ولايعي الدروس لذلك فهم يذهبون إلى ضرورة التحالف والحوار مع الجماعات الإسلامية المتسترة بالدين فى إطار مقولة أن الخطر القائم هو (السلطة الحاكمة) أكثر خطورة من الخطر القادم (الجماعات) وتصبح إسقاط السلطة لتتوج بعد ذلك للجماعات هى المهمة العاجلة دون أي إدراك لميزان القوى بين اليسار والجماعات ودون دراسة مواقف هذه الجماعات عندما وصلت للسلطة فى السودان وايران، ولايستوعب أصحاب هذا الرأى أيام ظهور الفاشية فى أوروبا ويقول هل يتعين علينا أن ندفع ثمنا جديدا باهظا لكى نكتشف أن الخطر القادم يمكن أن يكون أكثر عدوانية وشراسة مما يدفع بنا إلى العصور الوسطى مرة أخرى.

ويؤكد عدلى أن الكلام عن أجنحة معتدلة ومتطرفة في التيار الإسلامى السياسى خطأ والفرق بينهما هو فقط فى الاسلوب ولكن الهدف واحد وهو إقامة الدول الدينية التى بالقطع سوف تمارس الإرهاب المادى ضد جميع الخصوم وفي المقدمة منهم القوى اليسارية والديمقراطية والعقلانية كما أن العنف ومعاداة الديمقراطية والعلم مكون أصيل فى فكرهم وتبقى الجبهة مطروحة رغم الاختلاف والتنوع في رؤية كل فصيل حتى إشعار آخر.

أحمد الحصرى

> **د.حسام عيسى(الناصريون): القضية الأساسية هى القضية الاجتماعية،ولسنا طرفا فى أي جبهة ديمقراطية.**

شبح سبتمبر جديد يخيم على سماء مصر

بعد قانون الأحزاب، مر قانون النقابات، والبقية تأتي..

مدحت الزاهد

أشباح مذبحة سبتمبر ٨١ تخيم على سماء مصر الآن. لقد تصاعدت حدة المواجهة بقوة بين الحكم وقوى ديمقراطية وتيارات الإسلام السياسي في كل مواقع نفوذه الحالية والمحتملة بهدف تصفية هذه المواقع من جهة، وقطع الطريق على احتمالات كسبه لمواقع جديدة من ناحية أخرى.

وقد انتقلت المواجهة من أجواء الشك والهواجس والتربص ورسالات الانذار والمناوشات المتبادلة طيلة الشهور الأخيرة الى عمليات الهجوم والهجوم المضاد وأصبح مسرح العمليات واسعاً يشمل الاحزاب والنقابات ونوادي هيئات التدريس بالجامعات والصحف ومجلس الشعب وترزية القوانين.

وتشبه المواجهة الجارية، من بعض الزوايا، حملة الحكومة الجزائرية ضد جبهة الانقاذ بعد فوزها بأغلبية المقاعد البرلمانية في الدور الأول للانتخابات البرلمانية، وإن كان الجديد في المواجهة الراهنة أن **تيار الإسلام السياسي وقوى ديمقراطية أخرى رفضت تمرير الضربة والتسليم بالخط الأحمر الجديد في تجربة التعددية الحزبية المقيدة**، واعلنت حركة مقاومة واسعة حيث تشهد معظم النقابات المهنية الآن وعلى الأخص **المهندسين والأطباء والصيادلة والمحامين** حركة اعتصام، في حين وجه المؤتمر العام الطارىء للنقابات المهنية الذي عقد مساء الخميس ١٨ فبراير الدعوة لـ ٤ مليون مهني إلى إضراب احتجاجي لمدة ساعة يوم الخميس القادم ٢٥ فبراير، ودعت نقابة المحامين الى اضراب تمهيدي يوم الأحد ٢١ فبراير ودعت لجنة الحريات في نقابة الصحفيين لتنظيم اعتصام احتجاجي في اجتماعها يوم السبت ٢٠ فبراير، بينما دعت معظم النقابات المهنية الى اجتماعات طارئة لجمعياتها العمومية يوم الجمعة ١٩ فبراير، كما وجه المؤتمر العام للنقابات المهنية الدعوة لمسيرة احتجاج ضد قانون النقابات المهنية الى قصر عابدين...

انذار من وزير الداخلية بالاعلان عن تنظيم ارهابي دولي، ما لم ينسحب الاخوان من المعركة.



خالد محيي الدين

والخلاصة ان اجواء المواجهة تتصاعد بشدة، بعد أن عقدت دوائر الحكم العزم -كما سبق «لليسار» أن توقعت- على توجيه ضربة اجهاض لتيار الاسلام السياسي عن طريق الإجراءات الادارية والقوانين المقيدة للحريات من خلال حملة هجوم شاملة لمواقع هذا التيار، وتوجيه ضربة تحجيم لتجربة التعددية، باعلان خط أحمر جديد لحدود المعارضة ضد الخارجين على صيغة الاجماع القومي التي بلورها الحزب الوطني.

ولا تقتصر الاجواء الملتهبة على دوائر النقابات المهنية فيوم الجمعة ١٩ فبراير عقد **المنشقون في حزب العمل بزعامة «أحمد مجاهد»** الذين تركوا الحزب منذ أكثر من ٤ سنوات مؤتمرهم تحت راية الحزب ورعاية **يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني**، وهو المؤتمر الذي قد ينتهي بالاطاحة بالقيادة، بمباركة لجنة شئون الأحزاب واغلاق حزب العمل وجريدة الشعب، التي خرجت ما نشيتاتها صباح الجمعة ١٩ فبراير الماضي، وهي تحمل معنى **«خطبة الوداع»** عن شك عميق في نوايا دوائر الحكم ضد الحزب، وإمكانية تطبيق سيناريو **مصر الفتاة على حزب العمل**، واغلاقه بالضبة والمفتاح، حتى يصبح في خبر كان، حتى لو صدرت لصالحة أحكام القضاء!.

وقبل المؤتمر بأيام كان **المستشار سيد الجوسقي** محافظ الأسكندرية قد **أعلن حل نادي أعضاء هيئة التدريس فيها** وتشكيل مجلس جديد برئاسة نائب رئيس الجامعة، رغم حكم قضائي صادر لصالح المجلس المنحل. وهكذا يمضي الهجوم، بلا هوادة، كما توقعته «اليسار» منذ شهرين (هجوم على تجربة التعددية المقيدة) من خلال حملة اتجاه ضربتها الرئيسيه حتى الآن تيار الاسلام السياسي في كل مواقع نفوذه، يكون لها مثل زلزال الاثنين الاسود توابع.

غير أن عمليات الهجوم والهجوم المضاد

الجارية الآن، يمكن أن يتسع نطاقها كثيرا، فمثلما صدر أمر الهجوم، صدر توجيه بالمقاومة التي شملت مؤتمرات واعتصامات ومسيرات وخطب احتجاجية ومواقف نارية، فيما وجه اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية انذار بالاعلان عن تنظيم ارهابي دولي خلال أيام، وهو مايعني بصورة اخرى أن قادة تيار الاسلام السياسي يمكن ايداعهم في السجون خلال ساعات مالم يكفوا عن اعمال الشغب، ويتخذون قرارا بالانسحاب من مسرح العلميات.

والاخطر من هذا أن حركة المقاومة الراهنة تهدد بالتحول الى حركة عصيان، برفض تنفيذ القوانين الجديدة واجراء الانتخابات النقابية على أساس القوانين السابقة التي عدلها مجلس الشعب في تحد واضح للقوانين التي أصدرها مجلس الشعب، فعمليات التراشق النيراني لازالت جارية اذن، واحتمالات توسيع الاشتباك واردة.

تشريعات

وكانت المواجهة الحاسمة قد بدأت بالتعديلات التي ادخلها مجلس الشعب على قانون الاحزاب والتي حرّمت على الاحزاب الحائزة على الرخصة الادارية استضافة او التحالف مع قوى محجوبة عن الشرعية بهدف فض التحالف بين العمل والاخوان، كما حظرت نشاط الاحزاب تحت التأسيس بحجة حرمان الاخوان من الانتقال من مظلة العمل إلى لافتة تحت التأسيس، ثم اخضعت علاقات الأحزاب المصرية مع الاحزاب العربية والأجنبية لإشراف لجنة الأحزاب، لتأكيد أن علاقات التحالف الاسلامي مع كل من السودان وايران قد دخلت في دائرة الفيتو وهي الاسلحة التي تركز عليها جماعة «أحمد مجاهد» غير أنه من الامور اللافتة للنظر أن دوائر الحكم لم تسلم بكل هذه الاعتبارات في عنفوان التحول في حزب العمل وتوجه جريدته وأثناء حرب المقرات،، وواصلت اعترافها بالقيادة الرسمية للحزب، واكتفت باستخدام الحركة الانشقاقية في استنزافة واضعاف قواه وتهديده بخطر التصفية من خلال التلويح له بامكانيات الحل، فتركت للمنشقين مقر الحدائق وللقيادة الرسمية مقر السيدة زينب، ولكنها خلال الشهور الاخيرة بعثت الحيوية في اوصال حركة الانشقاق ومع أن ابرز القيادات التي شاركت في مؤتمرين انشقاقيين سابقين كانوا إما قد انضموا للحزب الناصري أو للحزب



ابراهيم شكري: خطبة الوداع!



فتحي سرور: سلق القوانين

الوطني أو عادوا لحزب العمل، عدا جمال أسعد الذي انضم للتجمع. ومما أكد توجه الحكم وحقيقة نواياه تجاه العمل أن أحدا من المسئولين لم يلتفت الى المذكرة التي قدمتها قيادة الحزب لمنع عقد المؤتمر «الانشقاقي». وقد تقدم ابراهيم شكري بمذكره إلى اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية، يطالبه فيها بإصدار تعليماته بوقف الاجتماع المزمع عقده بانتحال أسم حزب العمل لمخالفة هذا الاجتماع لصريح القانون، و قرارات لجنة شئون الاحزاب، واللائحة الداخلية لحزب العمل المعتمدة من اللجنة.

وأكدت المذكرة أن أقامة المؤتمر ميزة لا تتمتع بها الا الاحزاب الشرعية، وأن اقامة مثل هذا المؤتمر امرا يثير الريبة حول موقف الدولة من حزب شرعي قائم قانونا.

كما تم توجيه مذكره مماثلة الى د. يوسف والي نائب رئيس الوزراء وامين الحزب الوطني ووزير الزراعة الذي يقع مقر المتحف الزراعي بالدقي المزمع عقد المؤتمر فيه تحت رئاسته. وهكذا، وبعد أن كانت جميع توجيهات ومكاتبات لجنة شئون الاحزاب موجهة للقيادة الرسمية لحزب العمل بعد مؤتمر ٣١ مارس ٨٩ و٢٤ مارس ٩٠، وبعد أن استضاف مجلس الشعب ابراهيم شكري، مع باقي رؤساء الاحزاب، في أثناء مناقشة قضية الارهاب، اصبح مصير شكري وقيادة الحزب والجريدة على كف عفريت، فالانذار بالتصفية لايمكن أن تخطئه عين مفتوحة.

ضرب النقابات

وبعد أن مرت التعديلات على قانون الأحزاب، تواكبها حملة هجوم ضد القضاء، أدلى الرئيس مبارك بتصريحات اكد فيها أن تعديل قوانين النقابات المهنية امر يخص اعضائها، مثلما اكد احترام الدولة لاستقلال القضاء، وبعد، حملة التطمينات التي اعقبت الجولة الاولى، فاجأ مجلس الشعب أو بالاحرى كتلة الوطني الرأى العام بمشروع قانون موحد للنقابات المهنية مر بسرعة الصاروخ، وقد اخضع هذا القانون النقابات، على اختلافها، لقانون موحد، يرفع نسبة الحضور في الجمعيات العمومية الانتخابية الى ٥٠٪ في المرة الأولى، ثم ٣٣٪ في المرة الثانية، ثم يفرض مجالس تعيين لمدة سته اشهر في حالة عدم اكتمال النصاب خلال ٣ أشهر، ومن الواضح أن القانون قد استهدف تحدى قدرات الاخوان على التعبئة والتي قدرت في حدود ١٥٪، وذلك بعد سلسلة مقالات حول الأغلبية الصامته- في النقابات المهنية وحدها ودون الانتخابات النيابية والرئاسية والاستفتاءات- ثم تحدى القانون قدرات تيار الإسلام السياسي على التعبئة مرة أخرى بحظر اجراء الانتخابات في أيام العطلات الرسمية، والتي كانت تتيح لهم التعبئة عبر جموع المصلين في المساجد، لتجرى الانتخابات في أيام العمل التي تتيح للادارة قدرات أوسع على تعبئة الكتلة المناصرة للتيار الحكومي، ولكي يستريح المشرع فقد الغى من الانتخابات النقابية مبدأ التجديد النصفي.

ومن المفارقات الحادة التى كشفت عنها مناقشات القانون الاخير أن النقباء فى بعض النقابات المعارضة للمشروع إتخذوا منه موقف التأييد أو التظاهر بالرفض رغم أن تكتيك الاخوان كان يترك للحكومة منصب النقيب لفتح قناة اتصال على الحكم وباهداف التهدئة.

وقد فاجئ هذا الهجوم الاخير على معاقل الاخوان فى النقابات مكتب الارشاد فقد اشارت بعض المصادر الاخوانية انهم كانوا قد ادركوا أن نتائج انتخابات المحامين قد فتحت عليهم ابواب جهنم، وأن احتكار قوائم تيار الأسلام السياسى لكل المقاعد حجب عنهم **تأييد القوى الديمقراطية التى تؤمن بأن النقابة مجالا لنشاط كل التيارات الفكرية والسياسة، دون احتكار**، وكان تصاعد الحملة ضد الاخوان بعد انتخابات المحامين،- فيما تشير هذه المصادر- هى سبب القرار الذى اتخذه مكتب الارشاد بالامتناع عن تقديم قوائم كاملة فى انتخابات المعلمين والصحفيين بهدف تهدئة المخاوف حول مساعيهم للسيطرة والاحتكار، وتخفيض حدة الهجوم الذى استشرفوا اتجاهه، غير أنه يبدو أن خطاب النوايا الاخوانى قد وصل دوائر الحكم متأخرا، **فالحكم لايقبل بأى احتكار للعمل النقابى أو السياسى غير احتكاره، ولايؤمن بحق جميع القوى السياسية بالمشاركة فى العمل النقابى، عدا الحزب الحاكم والسائرين فى فلكه.**

ومهما يكن من أمر فإن القانون الموحد للنقابات المهنية رفض من جانب كل القوى الديمقراطية حتى التى تقف موقف العداء لتيار الاسلام السياسى ويعد خطوة كبيرة الى الوراء من زوايا عديدة أبرزها أنه يستبدل العمل السياسى والديمقراطى بالمواجهة الادارية والتشريعية وهذا المؤشر فى حد ذاته يمكن أن يهدد تجربة التعددية السياسية باسرها، كما أنه على العكس يغلق باب احتمالات التغيير السلمى عبر القنوات الشرعية، ويؤدى الى إنفضاض كتلة واسعة عن العمل النقابى تحت سياج الشرعية ويعاظم من حركات الاحتجاج خارج هذه القنوات.. وهى نفس الاسباب التى دفعت خالد محيى الدين زعيم المعارضة فى مجلس الشعب والهيئة البرلمانية للحزب والنواب الناصريين والمستقلين ونواب من الحزب الوطنى الى رفض القانون والتصويت ضده، بالاضافة الى عدم استشارة النقابات قبل عرض القانون على المجلس والقانون خطوة كبيرة للخلف بالقياس ايضا إلى أنه يفتح الباب لمجالس التعيين بدلا من المجالس المنتخبة بارادة الناخبين او لمجالس تابعة للادارة العليا، وهى مجالس تتجاهل المطالب الحيوية الملحة للعاملين فى ظروف تتفاقم فيها حدة الأزمة الاقتصادية وتتدهور شروط العمل.. وقد كان ذلك أحد اسباب انتفاضة المعلمين بعد طول تخاذل من النقابة العامة الخاضعة لسطوة الادارة.. والحكم بدلا من أن يطرح قضية الاصلاح النقابى ومقرطةالنقابات وتحريرها من سطوة الادارة يتجه ، على العكس، إلى احكام قبضته على النقابات.

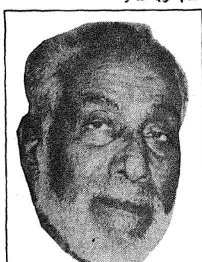
كما أن الجديد الخطير فى الحملة الراهنة التى شملت الاحزاب والنقابات والقضاء والنوادى انها تضع علامات حدود جديدة لقوى المعارضة، ولاتترك، امامها سوى خيارين أما التعلق بذيل النظام وفقد هويتها، او الدخول فى صدام يضعها تحت طائلة نفس العقوبات التى واجهت تيار الاسلام السياسى. فلكما اتسعت حركة المعارضة اتسع مجال الضربة.. والحل على الطريقة الجزائرية تكلفته هنا فى مصر ، لن تكون أقل مما حدث فى الجزائر، فهى تفتح ابواب العنف والعنف المضاد..

ولذلك ترتكب القوى الديمقراطية خطأ فادحا إن اتخذت من هذا الهجوم موقف المتفرج، او خلطت خلافاتها مع تيارالاسلام السياسى بالهجوم السلطوى على مجالات التعبير الديمقراطى، أو انتهجت تكتيك دع الضربة تمر، فللقوى الديمقراطية موقف ثابت ضد كل اضطهاد تتعرض له أى قوى سياسية، ناهيك عن أن مسرح الضربة هو النقابات التى تضم ملايين الاعضاء، والقضاء ملاذ الحريات، وحزب العمل بعد حزب مصر الفتاة، لان لكل منهما موقفا ضاقت به دوائر الحكم.

ومن هنا ينبغى أن يكون الكل فى المعركة ضد العدوان على الديمقراطية، فمن لم تصبه الضربة اليوم تناله غدا، أو تحكم عليه بأن يتوارى فى الظل متحسسا رقبته أو فاقدا هويته.

مخاوف من عسكرة القضاء بعد تحجيم الأحزاب وتأميم النقابات.

مصير حزب العمل على كف عفريت ويوسف والى استضاف مؤتمر المنشقين.



حامد أبو النصر: خطاب نوايا متأخر



د. حمدى السيد: لا... للقانون

صناعة السكر فى مهب رياح اقتصاديات السوق

- الحكومة تعمدت تجاهل سياسة الاغراق الخارجى للسوق المحلى
- الاستيراد سيدمر صناعة باستمارات ٥ر٤ مليار جنيه وتشريد عمالة زراعية وصناعية بها ٣٣٥ ألف عامل ومزارع
- شركات السكر تقترح خطة متكاملة للحماية والاكتفاء الذاتى

محمود الحضرى

تواصل الحكومة تنفيذ سياستها تحت ماتسميه التحرير الاقتصادى، وتحرير التجارة الخارجية متجاهلة كل ماللتلك السياسات من آثار سلبية على الصناعة والإنتاج المحلى وتتجاهل فى ذات الوقت استغاثات القائمين على الصناعة والمنتجين، تحت دعوى أن حرية الاقتصاد والتحول من نظام إلى آخر لابد أن تترك ضحايا.

ففى الوقت الذى لم تنته فيه بعد الأزمة أو قل المذبحة التى تتعرض لها صناعة النسيج فى مصر على أيدى حكام البلاد، وفى ظل سياسة اقتصادية تابعة لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين ومعهما أمريكا واستخدامهم لعبة المعونات والمساعدات ورقة ضغط سهلة على الحكومة. ورغم كل شواهد الأزمة والمذبحة التى تتجاهلها حكومة د. **عاطف صدقى..** بدأت خطوات **مذبحة جديدة لاتقل خطورة تتصل بنحو ٣٥٠ ألف مزارع وعامل وموظف يعيلون مايقرب من مليونى مواطن. تلك هى صناعة السكر،** وهى واحدة من أعرق الصناعات الوطنية فى بلادنا، وترتبط **بأكثر من ٥ محافظات فى الوجه القبلى و٣ محافظات فى الوجه البحرى وحوالى ١١ مصنعا لسكر القصب تابعا لشركة السكر والتقطير منتشرة بأنحاء الجمهورية علاوة على ٤ مصانع أخرى جديدة لسكر البنجر والذره والمولاس بعضها بدأ مرحلة الانتاج فعلا**

والثانى فى مرحلة التنفيذ والتجريب، وتصل الاستثمارات فيها لما يقرب من ٥ر٤ مليار جنيه، وكل هذا مهدد بالفناء والزوال من على خريطة الصناعة، بجانب تعرض العاملين والمتصلين بتلك الصناعة لشبح التشرد. بسبب ماتسميه الحكومة تحرير التجارة بفتح باب الاستيراد دون أدنى حماية للإنتاج المحلى.

التكلفة المحلية لطن السكر ٤٠٪ من المستورد والدعم الأجنبى لتصدير إنتاجه لمصر يصل إلى ٢٠٠٪ على الطن

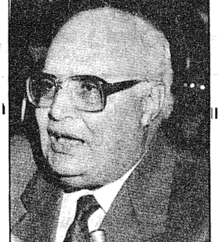
وتبدأ قصة مذبحة صناعة السكر من نوفمبر الماضى عندما تعهدت الحكومة للمؤسسات المالية الدولية **بتحرير كامل لمحصولى القطن وقصب السكر، وتحرير التجارة فيهما مع بداية عام ١٩٩٣.**

وفى شهر يناير الماضى أصدر وزير التموين **د. جلال أبو الدهب** القرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٣، والذى يقضى بإباحة تداول ونقل وطحن السكر المحلى أو المستورد، وإباحة الاستيراد دون أية قيود وبأية كميات. فيما عدا السكر المخصص للبطاقات التموينية.

جاء هذا القرار ليشعل أول فتيل فى **معركة الحكومة للقضاء على صناعة السكر فى مصر.** وسبق ذلك بأيام قليلة قرار آخر بخفض حصة الفرد من السكر بالبطاقة التموينية إلى كيلو جرام واحد بدلا من ٥ر١ كيلو جرام. **لتنخفض بذلك الكميات التى تتسلمها وزارة التموين من شركة السكر المصرية إلى ٦٠٠ ألف طن بإنخفاض ٣٥٠ ألف طن سكر.**

وفى الوقت الذى أصدر فيه وزير التموين قراره السابق، لم يراع كيفية توزيع واستغلال الانتاج المحلى من السكر، فى ظل منافسة غير متكافئة بين المحلى والمستورد فوفقا لما يقوله المهندس **عبد العال خليف** رئيس شركة السكر والتقطير فى تقرير له . **إن إنتاج السكر بكافة أنواعه تجاوز**

عاطف صدقى



الملهون طن بنحو ٦٠ ألف طن. فإنتاج سكر القصب يبلغ ٨٩٠ ألف طن ويمكن الوصول لطاقة إنتاجية ٩٤٠ ألف طن هى الطاقة المتاحة للمصانع ويبلغ إنتاج السكر من البنجر ١٠٠ ألف طن تنتجها شركة الدلتا للسكر. علاوة على ١٠٠ ألف طن سكر الذره والمعروف «الهاى فركتوز» ويستخدم هذا النوع فى الصناعات الغذائية والمياه الغازية.

الفجوة ٤٥٠ ألف

وتوضح الأرقام أن إنتاج السكر المحلى المتاح حاليا حوالى مليون طن بينما الاستهلاك يصل إلى مليون و٤٥٠ ألف طن، أى أن الانتاج المحلى يغطى حوالى ٦٦٪ من الاستهلاك وبقراءة الارقام فى المستقبل، يتبين أن عام ١٩٩٥ سيصل الاستهلاك المحلى إلى مليون و٥٩٣ ألف طن. منها مليون و١٠٠ ألف طن إنتاج محلى، ويصبح العجز بين الاستهلاك والانتاج المحلى حوالى ٤٩٣ ألف طن ويرتفع الى ٥١٨ ألف طن عام ٢٠٠٠ مع زيادة الاستهلاك إلى مليون و٧٨٢ ألف طن والانتاج المحلى الى مليون و٢٦٤ ألف طن. محققا إكتفاءا ذاتيا حوالى ٧١٪. وقد تم حساب هذه المعدلات على أساس استهلاك الفرد للسكر وفق غط استهلاكى أمثل.

أما بإستخدام الأرقام وفق نظام الاستهلاك الحالى. فسيرتفع حجم الاستهلاك إلى مليونين و١٢٤ ألف طن عام ١٩٩٥ . وإلى مليونين و٦٤٠ ألف طن. **لتصل الفجوة الى مليون طن عام ٩٥ وإلى مليون و٣٧٦ ألف طن عام ٢٠٠٠.**

وفى كل الأحوال هناك نسبة كبيرة من الإنتاج المحلى من السكر مطلوب حمايتها والحفاظ عليها، من المستورد وعدم فتح الباب على مصراعيه لاستيراد كميات زائدة عن احتياجات السوق خاصة أن المعلومات من التقارير الدولية تشير إلى أن هناك حربا من جانب الدول المصدرة ضد العالم النامى لقتل صناعاتنا الوطنية وهذه هى الدلائل..

مؤامرة دولية

يكشف تقرير شركة السكر عن عدة حقائق. فيتضح أن نسبة الجمارك على السكر المستورد لاتتجاوز ٢٪ بينما تتصارع الدول بالسوق الأوربية مع أمريكا على خفض أسعار السكر ودعم المصدرين له للعالم النامى ومنه مصر بنسب كبيرة، فوصل الدعم فى بعض الأحيان إلى ٢٠٠٪ فأسعار تكلفة الانتاج للسكر الأوربى وصلت ٧٠٠ دولار للطن، بينما يتم تصديره لنا بحوالى ٣٠٠ دولار. وتستهدف تلك الدول من سياسة الدعم لصادارتها، استمرار العمل بمصانعها، لما تمثلة من قيمة اقتصادية وفرص عمل لأبناء شعبها وللحفاظ على أسواق التصدير. وضرب الصناعات المماثلة فى الدول الأخرى.

وكما يقول التقرير فإن سعر السكر فى بداية عام ١٩٩١ كان ٤٧٠ دولارا تسليم الموانئ الأوربية وواصل إنخفاضه حتى بلغ ٢٤٥ دولارا فى ديسمبر ١٩٩٢

وهنا يطرح السؤال نفسه هل انخفضت تكاليف الانتاج سواء للسكر أو البنجر أو الآلات أو الايدى العاملة..

والإجابة واضحة أن **تجارة السكر تحكمها العوامل السياسية ومقدار الدعم الذى تقدمه كل دولة للحفاظ على مصانعها وعمالتها، وغزو الأسواق للدول المعوزة.**

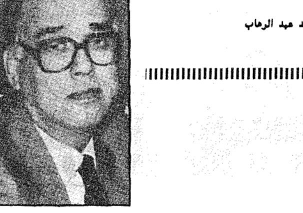
مصلحتنا أولا

يقول المهندس **عادل الشهاوى** رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية أن عامل المصلحة هو الأساس الذى يحكم هذه الدول. فلماذا لانتبع نفس الطريقة مشيرا إلى ضرورة الحماية العادلة، بوضع نسبة جمركية محدودة على المستورد، فليس معقولا أن تصل نسبة الدعم التى تقدمها الدول الأوربية الى ٢٠٠٪ على السكر المصدر لنا، ومقابل ذلك بنسبة جمارك ٢٪ فقط. فهذا تدمير لصناعة وطنية عمرها عمر مصر. ثم هناك ملايين المواطنين الذين يعيشون على هذه الصناعة زراعة وانتاجا وتصنيعا. ويؤكد المهندس الشهاوى أن الانتاج المحلى أقل تكلفة من الانتاج المستورد، لكن نسبة الدعم هى التى تجعل أن هناك فرقا فى السعر.

محاذير خطيرة

من جانبها ترى وزارة التموين أن فتح باب الاستيراد على مصراعيه سيخفض السعر للمواطن، ومن لم تصبح المنافسة لصالحه أساسا، نظرا لاستفادته من دعم تلك الدول المنتجة والمصدرة للسكر. وأن طرح كميات كبيرة من السكر بالأسواق وصلت إلى ١٠ آلاف طن فى الأسبوع مقابل ألفى طن، سيحقق للمواطن سعرا مناسبا. كما أن دخول القطاع الخاص بكثافة مجال استيراد السكر، سيفيد المواطن المستهلك للسكر على المدى الطويل والقصير. ولكن هذا التبرير مردود عليه عمليا من واقع قراءة أرقام أسعار

م. محمد عبد الوهاب



تصدير السكر خلال السنوات الماضية. فقد وصل ثمن الطن من السكر ارتفاعا جنونيا حتى بلغ ٨٠٠ دولار عام ١٩٧٤ و١٩٧٥. وبلغ عام ١٩٨٠ حوالى ٤٥ مليون دولار ويصبح الانخفاض الذى بنت الحكومة سياستها عليه غير مضمون، وقد تتعرض البلاد لأسعار لاتستطيع اقتصاديات الدولة تحملها، وانهيار صناعة تتيح فرص عمل فى مجالات الزراعة والصناعة معا.

ولاحظ من ذلك أن الصناعات الغذائية الجديدة بنت سياستها على أساس ١٦٠٠ جنيه للطن. واذا إختل السعر تصبح تلك الاستثمارات لاجدوى منها وتعد مالا ضائعا.

ويصبح مطلب حماية صناعة السكر أمرا ضروريا، خاصة، أن تخفيض سعر السكر لم يكن له أى مردود، واضح وملموس على باقى الصناعات التى يدخل فيها السكر كمادة خام.

محاذير أخرى

وتنبه أرقام شركات السكر إلى عدة محاذير يجب مراعاتها عند الأخذ بنظام اقتصاديات السوق. فهامش الربح المقرر حاليا على انتاج السكر حوالى ٥٪ ونظرا للاتجاه نحو تحرير سعر القصب، وهو أمر مطلوب، حتى لايهرب الفلاحون. إلى محاصيل أكثر ربحية، ولذا فسعر توريد القصب البالغ حاليا ٦٦ جنيها للطن سيتضاعف لتشجيع الفلاحين على زراعة القصب، خاصة أن ٦٥٪ من انتاج السكر المحلى يأتى من القصب.

ويشير التقرير إلى أن تلك الصناعة ستعزيد من تكلفة الانتاج المحلى، وتصبح مشكلة المنافسة مع المستورد أصعب، لزيادة الفرق بين سعر التصدير المدعم من الخارج، والأسعار المحلية ويصبح بالتالى فرض رسوم جمركية على المستورد أمر مطلوب، لاتقل عن ٣٠٪ أو الأخذ بنظام التعويضات للشركات المنتجة للسكر.

حقائق وأرقام مهمة

وتكشف الأرقام عن حقائق مهمة يجب أن يأخذها المسئولون فى الاعتبار.. أن الصناعة الوطنية فى السكر تتعرض لسياسة شرسة من الخارج، دون أدنى حماية مقابل قيام دول من أمريكا وأوروبا واليابان بفرض نظم حماية لمنتجاتها المحلية. خشية تدمير صناعتها وتشريد عمالها.. ويصبح الأمر بالنسبة لنا أكثر خطورة فى المعلومات الآتية.

تمثل تكلفة الإنتاج المحلى للسكر حاليا حوالى ٤٠ ٪ من تكلفة مثيله الأوربى قبل فرض الدعم عليه لتصديره. ولكن مع تحرير الأسعار وإلغاء دعم المازوت وزيادة سعر القصب ستصبح التكلفة للطن محليا عام ١٩٩٣ الحالى ٣٦٢ دولارا مقابل تكلفة أوربية ٧٧٢ دولارا، ولكن التوقعات تشير إلى أن سعر التصدير سينخفض إلى ١٩٠ دولارا. أما فى ١٩٩٤ ستصل التكلفة المحلية لطن السكر ٤٢٦ دولارا مقابل تكلفة أوربية ٨١٠ دولار وسعر تصدير مدعوم ٢٣٠ دولارا. وفى عام ١٩٩٥ ستصل التكلفة للطن فى مصر ٤٥٩ دولارا مقابل تكلفة فى السوق الأوربية ٨٥١ دولارا وبسعر تصدير ٢٦٥ دولارا. أما فى عام ١٩٩٦ فتصل التكلفة فى مصر إلى ٥١٠ دولارا للطن وفى أوربا ٨٩٣ دولارا وبسعر تصدير ٢٨٠ دولارا.

أما فى عام ١٩٩٧ ستصل التكلفة فى المحلى إلى ٥٦٧ دولارا مقابل ٩٣٨ دولارا للطن فى أوربا بسعر تصدير مدعوم ٣١٥ دولارا.

تكشف تلك الأرقام حقيقة هامة هى أن التكلفة المحلية أقل كثيرا ربما تصل إلى ٤٠ و٥٠٪ من تكلفة المستورد، ولذا ستشتد حرب المستوردين والدول المصدرة لإغراق السوق المحلى بكميات كبيرة تؤدى فى النهاية لقتل صناعة هامة فى مصر. ويصبح الأمر بحاجة لنظرة شاملة.

الحل الناجع

ويصبح الحل المطلوب لحماية الصناعة الوطنية وإيجاد توازن بين المحلى والمستورد. أن يتم تنفيذ سياسة تحدد كميات معينة لفترات محددة لاستيراد السكر. وفرض رسوم تعويضية على قيمة السكر الأبيض المستورد، عند ثبوت أن المورد الأجنبى يستهدف إغراق السوق. وفرض رسم جمركى مناسب على المستورد لحماية صناعة تكرير السكر محليا.

كما تتضمن المقترحات موافقة الحكومة لشركة السكر والتقطير على تكرير كل احتياجات السوق المحلى من المستورد والبالغة حاليا ٦٠ ألف طن وسيوفر هذا حوالى ٦٠ مليون دولار للدولة وسيؤدى إلى تنظيم عملية الاستيراد.

كما سيؤدى أيضا إلى جذب استمارات مطلوبة فى مجال صناعة السكر بحوالى ١٦٥٠ مليون جنيه، لإقامة ٥ مشروعات لإنتاج السكر من البنجر، لإمكانية تحقيق الهدف الاستراتيجى من الاكتفاء الذاتى من تلك السلعة بنحو ثلثى الاستهلاك.

يذكر أن تلك المطالب نوقشت فى اجتماعات مع رئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد والصناعة.



القطن ١٩٩٣

«التحرير»..
بعد أن أكلت الدولة والبيروقراطية زبدة التسويق الإدارى..

مصباح قطب

لم ينج القطن المصرى،غداة الإعلان عن الشروع فى «تحرير» تجارته،استجابة لشروط صندوق النقد الدولى،من حالة الاستقطاب الزائف،التى يراد فرضها علينا فى كافة القضايا الوطنية(طريقة إما وإما)،وذلك بتصوير موضوع التحرير كمؤامرة امبريالية صهيونية يوسف والية،فى صحف التيار الاسلامى ،أو إظهار التحرير كرافد جديد لنهر الخير،الذى تبشرنا به بعض الصفحات الرسمية،وعلى رأسها صفحات «مصر الخضراء» التى ظهرت فى توقيت غريب بالأهرام،مؤخرا،جاعلة من د.والى بطلا لتحويل النهر-نهر الخير- لا يدانيه بطل.

القطن إذن،بعيدا عن المؤامرة والنهر،موضوع سياسى اجتماعى زراعى،(وثقافى)يلخص،ربما أكشف من أى عنصر آخر،التحولات المختلفة فى تاريخ مصر الحديثة،وعلاقتها بالقوى الكبرى،وتوازنات القوى المحلية فيها.

من على رأس هذا الخط.. من البكاء على رأس الميت لاعلى أحزان ابنة خالته،يمكن الحديث عن **«التحرير» وبورصة مينا البصل والقانون الجديد والأسعار**.والأهم من كل ذلك: الفلاحون..الذين بدأ قطاع كبير منهم منذ العام الماضى زراعة القطن اختياريا،رغم ارتفاع التكلفة لأنه مضمون التسويق وبسبب كساد أسواق الخضر لكن «التحرير».فاجأهم هذا العام فكيف سيستقبلونه؟.

قيود -تأميمات.

لم تتم تقييدات تجارة القطن صدفة،فقد جاءت بعد أعوام من المضاربات والعمليات الاحتكارية فى البورصة بلغت قمتها فى ٤٩و٥٠و١٩٥١و١٩٥٢،ومع ذلك لم يتم تأميم تجارة القطن إلأبعد القرارات «الاشتراكية» فى ١٩٦١.وفى ظل التأميم حدث توسع شديد فى تصدير القطن إلى أسواق جديدة بلغت ٤٠ سوقا،كما يذكر رئيس شركة الاسكندرية للأقطان فى دراسة أخيرة له،ويؤكد أن هذه السياسة ظلت ناجحة حتى عام ٨٤/٨٥،وهو العام الذى بدأ فيه استيراد الأقطان الأمريكية قصيرة التيلة،على نطاق واسع وتذكر الدراسة أن حصة مصر من الصادرات العالمية بلغت ٦٦٢ ألف بالة فى ٨٥/٨٦،وانخفضت إلى ٦٣ ألف بالة فى ٩١/٩٢.إذن لابد أن نتساءل لماذا نجح نظام التسويق الإدارى-وله عيوب سنذكر فيما بعد من الذى دفع ثمنها-فى الحفاظ على الموقع التصديرى للقطن حتى هذا التاريخ ثم أخفق بعد ذلك،وبدأت أصوات ترتفع مطالبة بتحرير تجارة القطن منه ؟

للإجابة على ذلك لابد أن ندرس الوضع الدولى الراهن الذى يجابه تكنوقراط القطن،لنعرف سر تحولهم...

من لوز دولى إلى عجز

تفيد المعلومات المأخوذة عن الشركة القابضة للقطن بمايلى:

* **انخفض المستوى العام المتوسط لأسعار القطن فى العالم بنسبة بلغت ٢٠٪ فى نوفمبر ١٩٩٢ مقارنة بنوفمبر ١٩٩١.**
* **للعام الثالث على**

التوالى ٩٣/٩٢، يزيد انتاج القطن عن الاستهلاك.هذا وبلغ انتاج العالم عام ٩٢/٩١ نحو ٢١ مليون طن،بزيادة ٢،٢ مليون طن عن حجم الاستهلاك وتم رصد اتجاهات لانخفاض معدلات الاستهلاك فى أوروبا ،وتحول الصين من مستهلك لـ٢٤٪ من أقطان العالم،إلى مصدر لديه ثلث المخزون العالمى!

* **دخلت دول جديدة إلى ساحة الإنتاج** مثل بارجواى ،التى تحتل المركز السادس فى الانتاج حاليا ، وقد اعتبر اتحاد الغزالين البلجيك أن أقطانها من أقل أقطان العالم تلوثا ،وقد انضمت بارجواى إلى الهيئة الاستشارية الدولية للقطن،التى تضم ٤٦ دولة،وتفكر أوزبكستان فى االانضمام حاليا .

* **التوقعات الدولية تستبعد حدوث منعطفات حادة فى الاستهلاك وفى السوق** خلال الفترة المقبلة ،أى هناك تشاؤم من اتجاه الأسعار إلى النزول(خفضت مصر بالفعل أسعار صادراتها بعد مقاومة باهتة) .ولايتوقع أن تغير الولايات المتحدة وباكستان،من دعمهما لمزارعيهما فى المدى القريب،برغم اعتراض دول عديدة على ذلك. وبينما رفضت دول مختلفة قيام البنك الدولى بإجراء دراسة على نفقة أحد صناديق الهيئة الاستشارية ،عن توقعات الانتاج فى التسعينات ،فإن مصر قبلت للأسف.وقد حدد البنك لبداية الدراسة، دول:**مصروالصين والمكسيك وتنزانيا والهند وباكستان**،وتشير اليسار هنا إلى أن الدراسة التى اعتمد عليها مجلس الوزراء المصرى،لصناعة قانون التحرير،مولتها هيئة المعونة الأمريكية بـ ٢٠٠ ألف دولار..

صحيح أنه شارك فيها وطنيون لايشكك المرء فى نزاهتهم لكن لابد أن نتوقف عند الاهتمام الأمريكى (المعلن) بأقطان الدول النامية المنافسة للقطن الأمريكى ،الذى زاد انتاجه زيادة ضخمة حتى أن صنف البيما كان يشكل ٧٪ من احتياجات أسواق العالم عام ٨٦ وصلت فى ١٩٩٠ إلى ٣٥٪.

* تصاعدت الشكاوى الدولية،وبالذات من اليابان من تلوث الأقطان المصرية بالشوائب والندوة العسلية وقد تبين أن مصر تستعين بخبراء من اليابان منذ عام ١٩٨٣، فى المحالج،لتقليل نسبة التلوث،وقد تم تخفيضها بالفعل بمقدار الثلث!! .وبالمناسبة اليابان يمر بها ١٦٪ من تجارة القطن الدولية،ومع ذلك ليس بها بورصة ،الأمر الذى جعل أحد قياديى الحزب الوطنى فى الاسكندرية هو المهندس الزراعى **جلال الرفاعى** رئيس هيئة التحكيم واختبارات القطن يحذر من التطرف المصرى فى التحرير-مع أنه من مناصريه- ومن تولى الحكومة لأول مرة فى التاريخ- على حد قوله- إنشاء بورصة،بدلا من قيام أصحاب المصلحة بذلك،فضلا عن أنه لاتوجد بضاعة لعرضها فى تلك البورصة كما يقول.

زئبقية الموظفين

إذن ظل التكنوقراط ،وفيهم مئات من الكوادر الفنية الراقية ولاشك راضين عن مسيرة التسويق الإدارى،عندما كانت مميزات القطن المصرى،تفتح لنفسها الطريق بلا جهد فى أسواق العالم.الآن تواجه البيروقراطية اختبارا عسيرا كذلك الذى كانت تواجهه أثناء كوارث النيل والزلازل، بسبب تعقد السوق الدولى يزيد من العسرة إن إجمالى الإجور فى شركات التصدير أصبح يبتلع ٧٥٪ من عوائد التصدير كما يقول المهندس **جلال رفاعى**،لا ٥٪ كما هو مفترض .يضاف إلى صعوبات المنافسة الدولية ،التى يتوقع أن تشتد ،وأن تخضع لصورة كالصور القديمة لتقسم العمل الدولى،بعد الموافقة على اتفاقيات «الجات» ،وفى القلب منها تحرير التجارة الزراعية يضاف لذلك غواية أخرى،أظن وبعض الظن حلال،على الأقل صحفيا ،أن بعض الأكابر وقعوا فيها ، ألا وهى استيراد أقطان أمريكية -بالذات- لتعويض عجز الإنتاج المحلى عن الوفاء بمتطلبات المغازل المحلية والصادرات.الدليل المادى الذى نقدمه هنا هو محضر اجتماع المجلس الأعلى للقطن والألياف فى ١٩٩١/٨/١٥ ،وهو آخر اجتماع للمجلس ،إذ لم يجتمع بعدها ،ولاندرى مصيره حتى الآن..من هذا المحضر العجيب نكتشف التالى:

* إن تدهور إنتاجية القطن الذى بدأ مع عام ٨٣ بالتحديد ،والذى نوهت إليه المعارضة الصحفية (الأهالى بوجه خاص) ،لم يشغل بال وزارة الزراعة وفى واقع الأمر سوى عام ١٩٩٠ كما جاء على لسان رئيس المجلس نفسه .

* إن الإجراءات التى أوصى المجلس بها ،وقدرانها أنها ستزيد المحصول وستؤدى إلي وقف الاستيراد فى مدى قصير،لا تزيد عن حظر التسميد باليوريا لأنه يسقط الوسواس ،وتخفيض المقررات السمادية إلى النصف،وضبط مواعيد الزراعة. وسبل المقاومة ،هى اجراءات طالما صرخنا بها ،ولم تكن تحتاج إلى كل هذا الانتظار .

* ألح أكثر من طرف فى الاجتماع على استمرار استيراد الأقطان الأمريكية بمالايقل عن مليون قنطار،مع كلام عن تنويع الاستيراد لتشمل روسيا وتركيا وسوريا .

وعند التحديد العملى تهرب الاجتماع من البت في استيراد أقطان سورية وتركية،بدعوى أن العينات التى وصلت منهما غير كافية.واقترح رئيس شركة المحلة استيراد نصف الكمية على الأقل من أمريكا والبت فى التنويع تدريجيا!! جاء هذا الاقتراح بعد أن طلب الفنيون زيارة مزارع التصدير قبل التعاقد للتأكد من خلو القطن من الأمراض ،وربط سعر المستورد بصفاته الغزلية حيث أنه يستخدم فى العالم لإنتاج غزول ٦٠ وفى مصر ٢٢-٣٠ وتلك خسارة كبيرة،إذن كان يمكن إما تحسين الغزول أو استيراد قطن أقل تيلة، ثم طرحت أفكار لتشكيل لجان لزيارة المواقع ودعم الحجر الزراعى ،لكن مع إصرار على التعاقد المبكر على استيراد المليون قنطار ،واقحام لمجلس الشورى ووزارة الاقتصاد فى هذا الرأى.

* فى الاجتماع أيضا طرحت لأول مرة الفكرة التى أعلنها وزيرا الاقتصاد والزراعة بعد ذلك كقرار وهى تخصيص مليون قنطار من القطن المصرى للتصدير بصرف النظر عن انتاجنا واحتياجاتنا ،وذلك فى موسم ٩٢/٩١(وهو الموسم الذى لم تتجاوز الصادرات فيه ٥٠ ألف بالة) ولم يتساءل أحد

هل مشكلة التصدير واستعادة الأسواق هي ركن مليون قنطار للتصدير، أم الإعلان عن الوفاء بأي احتياجات تصديرية، وتحسين مميزات القطن المصري، الذي طارده صنف **البيما الأمريكي**، وهو من الأصناف الطويلة الممتازة، وسعره أرخص، في كل مكان؟. هل لهذا الاقتراح علاقة باقتراح الاستيراد؟. عموما فإن المفاجأة المذهلة تتمثل في أن المسئول عن جمعية التسويق التي سوقت ٤.٨ مليون قنطار زهر العام الماضي، يؤكد أن ٥٠٪ من **القطن المستورد، مركون بالمخازن، وهو لايصلح لإعادة تصديره**، فقد تم تبخيره، كما أن مليون ونصف قنطار قطن طويل التيلة، تنتظر من يشتريها لأنه لم يتم تصديرها!!.

عند هذا الحد لابد وأن نطالب الرقابة الإدارية والنائب العام، بفتح ملف استيراد الأقطان الأمريكية منذ ٨٤/٨٥ وحتى الآن، إظهارا للحقائق، وحتى يتكشف الغامض في استهتار الجهات الرسمية بكارثة القطن المصري من ٨٣ حتى ١٩٩٠، ونشير هنا إلى أنه كان من السهل التوقع بأن اتخاذ إجراءات كالتي أعلنها مجلس القطن، بشأن الزراعة والمكافحة والتسميد، كفيل بزيادة المحصول زيادة كبيرة، إذ أن جزءا كبيرا من الكارثة كان بيئيا، كما قال ذات مرة د. **ياسين عثمان** مستشار الوزارة، بسبب فوضى المبيدات والكيماويات.. وبالطبع هناك عوامل أخرى كالمناخ والتوقيتات والسياسة الصنفية وعدم استنباط أنواع جديدة.

* نكتشف من المحضر أن اليابان كانت تستورد ١٠٠ ألف بالة من القطن المصري، انخفضت إلى ١٦ ألف بالة (ستقل عن ذلك في ٩٢/٩٣ وفق المعلومات المتاحة حتى الآن). واليابان دولة لم تزرع قطنا ولن تزرع، وكل ما يعنيها هو السعر والميزات الغزلية والشوائب فلماذا تراجعت صادراتنا إليها؟.

عودة محلية

ينتهي المحضر، لنعود إلى المعلومات المحلية، التي توضح تطورات المسألة القطنية في مصر.. فقد تبين أن حجم الارتباطات التصديرية هذا العام نقص ٣٣٪ عن العام الماضي (ناهيك عن التنفيذ الفعلي للارتباطات). وتحتل دول **اليابان وسويسرا وألمانيا واليونان وكوريا** مقدمة الدول المستوردة من مصر، لكن الملاحظ، والشركة معذورة هنا، أن الصادرات صفر حتى نوفمبر ١٩٩٢ إلى كل من **رومانيا وبلجيكا ويوغسلافيا**، وأن **انجلترا** تستورد ٢٪ فقط من مجمل صادراتنا (؟؟) وتم تصدير ١٨٥ بالة إلى **تشيكوسلوفاكيا**. وقد زادت التسليمات للمغازل المحلية بنسبة ١٥٪ ولشركات الاستثمار بنسبة ٤٨ ٪ عن العام الماضي، نتيجة زيادة محصول هذا العام.

صوت التحرير

من هذا الموقف كله، ارتفعت أصوات من البيروقراط، لهم علاقة جوار بجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية، تطالب بتحرير تجارة القطن، وعلى الطبطاب كان ضغط صندوق النقد الدولي بضرورة الإعلان عن تحرير تجارة القطن قبل مارس الحالي. غير أنه لاالبيروقراطية تريد التحرير فعلا، ولا حتى الحكومة أورجال الأعمال، لأن التحرير الكامل، فضلا عن أنه يتطلب ليس أقل من ١٥ سنة، كما يقول **محمد خليفة** مدير جمعية تسويق المحاصيل، والخبير الاستثنائي بالبورصة، لتكوين كوادر تبدأ من تاجر الصيفة، حتى الفراز والمصدر.. فإنه أي التحرير الكامل يتعارض مع مصالح الجميع، إذ أنه لابد أن ينقل مركز الثقل إلى جماعات جديدة تماما منها في قطاع الصناعة (لاالتصدير كما هو الحال حاليا حيث تضم الشركة القابضة شركات التصدير والحلج) وفي القطاع الخاص، وربما من خريجي معهد القطن الذي أنشيء منذ عام ١٩٦٣، ويعمل أغلب خريجيه في أعمال إدارية!! وبطبيعة الحال لايمكن تحرير زراعة القطن من الدورة، بسبب المشكلة المائية في مصر... لكل ذلك اختارت الحكومة نفس اللعبة التي لعبتها من قبل **(نحن أمة وسط)** ونصت في المشروع المقترح على مرحلة انتقالية ٣ سنوات يبدأ خلالها السماح للتجار بالتجارة، مع الجمعيات والشركات، وتشغيل البورصة، على أن يسمح بتصدير القطن من بعد ذلك (كان في مصر ٥٠ شركة تصدير قبل ١٩٥٢) وتشكيل لجنة للقطن، برأسها رئيس الشركة القابضة لوضع تصور لحد أدنى للأسعار، وهو ذاته الذي رأس لجنة التحرير، وأيضا القيادي الكبير بالحزب الوطني بالاسكندرية.

وتستطيع اليسار أن تؤكد أن مشروع



القانون المقترح سيمر بلا معارضة من نواب الحزب الحاكم في مجلس الشعب، فالخناقة حول القطن أقل من الخناقة حول استيراد الدقيق،بسبب أن الكعكة فى الأخير أكبر وأكثر دواما ،أما الأول فمن المحتمل مع استمرار زيادة الانتاج توقف الاستيراد من الأساس،وهو ما كان يسيل له اللعاب. كماتؤكد اليسار أن النية تتجه لعدم الالتزام بسعر الحد الأدنى التزاما مقيدا للحكومة،وفي هذه الحالة فإن أسعار العام القادم ٩٤/٩٣ ستكون أقل من العام الحالى ،وربما التزمت الحكومة بسعر الحد الأدنى فى تلك السنة فقط،وبعد ذلك ترفع يدها ،ليكون الفلاح فى مواجهة المشترين وحده.والمثير فى الأمر أن نظام الشراء من البيوت-المخازن الخاصة- نظام قائم بالفعل منذ سنوات وله مميزات ،غير أن هذا النظام لم يشكل سوى ٥.٠٪ إلى ٧.٠٪ من إجمالى إنتاج القطن المورد لمراكز التجميع.وهناك من يرى أن هذه هى النسبة بالضبط التى يمكن أن- يجد أصحابها لدى أنفسهم القدرة على التفاوض والمساومة وبيع محصولهم ،فى ظل التحرير،فى بورصة الاسكندرية أو للمحالج والتجار..أما الفلاحون الباقون فسيظلون على نظام التوريد للجمعيات ،آملين أن يتحسن السعر،وأن تقل العمولات ،التى وصلت إلى نحو ٤.٥ جنيه رسميا على القنطار ،بصرف النظر عن البقاشيش وغباوات الموظفين مع الفلاحين والمعروف أن ٩٥٪ من الحيازات فى مصر أقل من ٥ أفدنة،وقد نجد أنفسنا هنا بصدد وضع كوضع البطاطس ومصانع الشيبسى:كبار معدودون يبيعون إنتاجهم بأسعار فلكية،لإنتاج «الكيلو بخيره» وصغار لايعرفون أين يذهبون بمحصولهم،خاصة فى ظل وفرة الإنتاج وضعف القوى الشرائية للسوق المحلى.والغريب أن إحدى الدراسات المقدمة لمؤتمر تحرير القطن والحفاظ على نقاوة السلالات ،والذى أقامته جامعة أسيوط أواخر يناير،ذكرت أن الفلاح كان يحصل على ٨٧٪ من سعر التصدير عام ٧٧،وهبطت النسبة إلى ٦٦٪ عام ٩٣/٩٢(ولن تدوم على ذلك كما ذكرنا) وذكرت الدراسة أيضا أن المصروفات



التسويقية إجمالا بلغت١٩ جنيها للقنطار.ويشير **محمد خليفة** إلى أن الفلاح الأمريكى يحصل على ٨٥٪ من سعر التصدير كحد أدنى وأن جمعية واحدة فى الولايات المتحدة ،هى جمعية كلكتا تسوق ٢٠ مليون قنطار من الإنتاج الأمريكى وحدها ،داعيا بذلك إلى دعم دور الجمعيات فى التسويق لحسابها بالسعر القطعى،أو لحساب أعضائها بالعمولة،أو بالعائد ،ودعم دورها فى اتجاه إلغاء الوساطة بين المنتجين والمحالج،وهو يؤكد أن الجمعيات أقدر من الشركات على ممارسة ذلك الدور.

وقد ظهر من المؤتمر أن أكثر الناس قرفا من نظام التسويق الإدارى هم الفنيون فى صناعة الغزل والحليج فذكر بحث أن ٩٠٪ من رتب القطن المصرى تقع بين جود+ ربع أو -ربع،وأن هذا الوضع غير المعقول ،والذى اختفت فيه الفروق الحقيقية، ورثه الفرازون ،مع توالى ضعف مستواهم **كحقيقة مقدسة** واقترح آخر نظام لمراقبة الجودة المزرعية مع مراقبة الجودة الصناعية،وأعلن ثالث ،وهو البحث الذى اعتمدت عليه الحكومة ،أن طاقة المحالج الحالية تكفى ضعف الانتاج الحالى،ولاتحتاج إلى استثمارات جديدة(لذا اقترح البحث تأجير المحالج أو بيعها!!).

وذكر المهندس **جلال الرفاعى** أن بورصات كثيرة مثل **ليفربول وبريمن** أغلقت،وأن الكمبيوتر هو بورصة التاجر حاليا ،كما أشار إلى أن حجم الفاقد حاليا يصل إلى ١٠٪ .

إذن : هل الدولة معنية بالحفاظ على السوق الوطنى للقطن ،والموقع الدولي له ،ومصلحة الفلاح المنتج،أم إنها معنية بترحيل عبء الأزمة إلى أقل الفئات «مقاوحة» وهم الفلاحون الصغار ،لتكتمل حولهم دائرة الحصار؟ هل تخرج شركة القطن القابضة من الزمالك والاسكندرية إلى بقية الموانى والمواقع بما أنها لم تعد تصدر شيئا يذكر؟ هل تحافظ الحكومة على أسرار الأصناف المصرية أم تترك المواقع البحثية للسلالات مستباحة ..ولابد هنا من أن نذكر أن مدير معهد أبحاث القطن السابق **د.سمير مصطفى كان قد أكد أن المعهد هو الوحيد الذى لم يدخله الأمريكيون ولاغيرهم؟** هل اتجاه وزارة الزراعة مؤخرا إلى معهد بحوث المحاصيل بشأن العديد من أبحاث القطن له دلالة؟ من يحاسب الحكومة على عمليات تأميم الفائض فى مجال القطن طوال السنوات السابقة إذا كانت تريد اليوم أن تترك الفلاح فى العراء ،بعد أن **وصل ماكان يقدمه من دعم من خلال فرق السعر بين المحلى والتصدير للحكومة إلى ٣مليار جنيه فى السنة كما ذكرت صحيفة الوفد فى ١٩٩٢/٧/٢٢** ونقلت عنها نشرة الشركة القابضة للقطن؟؟.

وأخيرا هل سيدخل الاسرائيليون معاهد أبحاث القطن المصرى أم لا؟ تلك هى الأسئلة..

في بلاد الرأسمال:
الاتحاد الحر لعمال البناء
يكشف عورات الخصخصة

حسن بدوى

يعقد بالقاهرة فى منتصف أبريل القادم مؤتمر نقابات عمال البناء والأخشاب بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، الأعضاء بالاتحاد الدولى لعمال البناء. هذا الاتحاد هو أحد منظمات الاتحاد الدولى للنقابات الحرة، الذى يشترك فى عضويته اتحاد العمال الإسرائيلى (**الهستدروت**)، الأمر الذى يثير أسئلة عديدة..

* هل يدعى الهستدروت لهذا المؤتمر؟ وماهو موقف النقابة المضيفة (النقابة العامة لعمال البناء فى مصر) فى هذه الحالة؟ هل تخالف قرارات الجمعيات العمومية لها وللاتحاد العام لنقابات العمال بعدم التطبيع مع إسرائيل، أم تتسق مع آخر موقف لها برفض دعوة الهستدروت حضور مؤتمره العام الذى عقد العام الماضى؟

وفى انتظار إحدى الإجابتين، نعود للمؤتمر الذى سيستمر ثلاثة أيام، تم تخصيص أحدها بالكامل لمناقشة قضية «**الخصخصة**».

وقد أعد الاتحاد الدولى لعمال البناء تقريرا بوجهة نظره فى هذا الشأن وزعه على المنظمات النقابية الأعضاء فيه فى جميع البلدان. سوف يكون أحد الأوراق المطروحة للمناقشة فى المؤتمر المشار إليه.

* **فماذا يقول هذا التقرير الصادر عن اتحاد دولى يعلم الجميع أنه ينطلق من مواقف نقابية غير تابعة أو موجهة بأى فكر أو أيديولوجية اشتراكية، وإن كان متأثرا بالضرورة ببعض الأفكار الاجتماعية لهذا الفكر، بما يجعله اتحادا ذا توجهات إصلاحية اجتماعية؟**

جنون السوق

يبدأ التقرير بحقائق عن الأهمية النسبية للقطاع العام فى النشاط الاقتصادى فى كثير من الدول، فقد تراوحت نسبة نشاطه الاقتصادى مابين ٣٠٪ و٦٠٪ فى دول مثل مصر والجزائر وزامبيا، فى فترة الثمانينات. وفى كثير من الدول النامية شكلت مؤسسات القطاع العام أكثر من نصف القيمة المضافة فى الصناعة، و١٥٪ فى المتوسط من العمالة غير الزراعية، وتبين عينة من ١٤ دولة من الدول الأقل نموا أن مؤسسات القطاع العام مسئولة عن ٢٥٪ فى المتوسط من إجمالى الاستثمار العام.

وفضلا عن ذلك- كما يقول التقرير- فقد لبى القطاع العام عددا من المهام الاجتماعية الهامة ووجه شكل التنمية الاقتصادية الوطنية، وكان الرائد فى النهوض بسياسات الفرص المتساوية واستخدم فى توفير العمل للعاطلين. أنه حجر الزاوية للضمان الإجتماعى والخدمات الصحية إن الخصخصة تغير كل ذلك، فهى تضع القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد تحت رحمة سوق «**ليست حرة**» ولكنه سوق استولت عليه الشركات عبر القومية والاحتكارات منذ زمن. وأن هذه الاحتكارات لاتهتم كثيرا بالثقافات الوطنية أو الشباب أو الكبار أو المرضى أو حقوق المرأة أو حقوق المواطنين أو بالحقوق النقابية أو بالديمقراطية.

إضعاف النقابات

وينتقل التقرير إلى ملاحظة أن الاتجاه الواسع الانتشار فى العالم نحو الخصخصة يرتبط بمحاولات ضخمة لإضعاف النقابات من خلال التشريع، ويضيف «أن المطالب بمرونة الأجور كانت متوازية مع المطالب بمرونة الاستخدام، أى التوسع فى فصل العمال والتراجع عن تشريعات حماية الاستخدام. وانتشار المحاولات التى ترمى إلى انكماش مظلة الخدمات الاجتماعية التى توفرها الدولة وتخفيض قيمتها. وتضع كثير من الحكومات الأولوية للسيطرة على التضخم، دون الاهتمام

الخصخصة تضع الاقتصاد تحت رحمة سوق «ليست حرة»

الاحتكارات الدولية لاتحترم الثقافات الوطنية .... ولاحقوق الإنسان.

بالحفاظ على العمالة بل على حسابها، وهناك اتجاه عام نحو التوسع فى ضغوط السوق».

ويؤكد الاتحاد الدولى فى تقريره أنه ونقاباته يدافعون عن القطاع العام «لأن أحد **النتائج الرئيسية للخصخصة هى البطالة بصفة عامة، أو ظروف عمل أكثر فقرا للعاملين، تصاحبها هجمات على النقابات بوسائل مختلفة بما فى ذلك إبعاد النقابات عن التفاوض ووضع القيود على حق الإضراب».**

طرق لهدف واحد

ويرصد التقرير أشكالا عديدة للخصخصة، فهناك التحول الجزئى، أو الكلى أو بيع منشأة عامة، وهناك تسليم الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعى (الرعاية الصحية والوجبات المدرسية وتنظيف الشوارع) إلى مؤسسات خاصة بنظام المقاولة من الباطن أو التعاقد الخارجى، بالإضافة الى التحويلات داخل المنشأة العامة إلى صورة من الإدارة تتسم أكثر بطابع إدارة المؤسسات الخاصة بحيث تأتى التوجهات الاجتماعية والخدمات فى المرتبة الثانية، وزيادة الأعباء التى يتحملها مستخدمو السلع العامة، أى مايدفعه مستخدم السلعة وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة فى الاستثمارات العامة، وتدعيم مشروعات الإنتاج المشتركة والتى غالبا مايكون القطاع الخاص فيها أجنبيا. وتشجيع التحويل الخاص لبناء وتشغيل الأشغال العامة، أى إعادة رسملة الشركات العامة من خلال الاستثمار الخاص، وتسهيل منافسة القطاع الخاص مع القطاع العام من خلال سياسة التحرر وتخفيف القوانين، وبيع الأراضى وأسهم الملكية العامة.

وتختلف تأثيرات هذه الأشكال للخصخصة من شكل لآخر اختلافا كبيرا وفقا للشكل نفسه وللدولة المطبق فيها والقطاع الصناعى، سواء كان هذا التأثير على الخدمات وأجور العمال واستخدامهم أو على التمويل العام والسياسات الصناعية الوطنية.

فحكومة الأرجنتين مثلا قررت الاستغناء عن ١٢٧ ألف عامل بالقطاع العام خلال ٩١-١٩٩٢ بسبب الخصخصة. وفى **البرازيل وكولومبيا والدومنيكان وبنما وبيرو** تناضل النقابات ضد الخصخصة، وتبيع حكومة **بوليفيا** المناجم وحقول البترول وتسعى لمد الخصخصة إلى الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى.

ومن المعروف أنه فى مصر تم **بالفعل خصخصة الخدمات الصحية والتعليمية تقريبا بشكل كامل ويكاد يكون الدعم قد ألغى عن سلع الفقراء، باستثناء مقررات تموينية محدودة كالسكر والشاى والزيت والأرز ويكيمات يتم تخفيضها تدريجيا بهدف إلغائها نهائيا حتى عام ١٩٩٥، فضلا عن اتباع معظم الأشكال المذكورة سابقا لخصخصة جميع مؤسسات القطاع العام حتى نفس التاريخ باستثناء صناعات الإنتاج الحربى والتعدين.**

نقابة عمال البناء..
هل تقبل مشاركة
الهستدروت فى مؤتمر أبريل
القادم بالقاهرة؟ أم تلتزم
بقرارات الجمعية العمومية؟

* * *

شروط ونتائج
للخصخصة.تشريعات لإضعاف
النقابات

* قيود على حق الإضراب
* التوسع فى فصل العمال
* ظروف عمل أكثر فقرا
* انكماش مظلة الخدمات الاجتماعية
* إلغاء تشريعات حماية الاستخدام
* تدهور الأجور الحقيقية
* تحميل العمال أعباء السياسات الفاشلة

* * *

خلفيات متعددة

ويذكر التقرير أن ٨٣ دولة خصخصت صناعات وأصول وخدمات خلال الثمانينات، وتختلف خلفية الخصخصة من دول لأخرى، لأن أسباب إقامة ونمو الصناعات والخدمات العامة وطريقة إدارتها تختلف من دولة إلى أخرى، ففى عدد من الدول تم تأسيسها باعتبارها طريقة لخدمة المصالح العامة والوصول إلى مجتمع أكثر عدالة، وفى حالات أخرى حدث فساد وانحرافات فى القطاع العام من قبل الطبقة الحاكمة وأصدقائها. وفى هذه الحالات يمكن أن تكون الخصخصة وسيلة أيضا لخصخصة ممارسات الفساد وتقنين المزايا بدلا من التخلص منها.

ويحدد التقرير أسبابا عديدة تدفع الحكومات للخصخصة، منها خفض الدين الخارجى وإلغاء الدعم الحكومى ورفع سعر العملة، ومنها أيضا توسيع رقعة القطاع الخاص وخفض حجم القطاع العام. كسياسة عامة وتوسيع ملكية، رأس المال وأسواقه والإذعان لطلبات هيئات المساعدة الدولية والدائنين. وفى حالات ثالثة قد تكون الحاجة لجذب رأس المال الأجنبى أو لدعم التقدم التكنولوجى والاستثمار فى الصناعات الاستراتيجية أو الاعتقاد بأنها ستحسن الكفاءة والجودة فى الخدمات.

وما يؤخذ على هذا التقرير الهام هو إغفاله عند التعرض لهذه الأسباب، تحديد أى النظم تأخذ بهذه الأسباب أو تلك، فهناك فارق كبير طبعا بين الخصخصة الجزئية التى قد تأخذ بها دولة كالصين أو فيتنام مثلا حين تسعى لجذب رأس مال أجنبى أو تكنولوجيا متقدمة فى مجالات بعينها ضمن تخطيط شامل يضع للقطاع العام دورا رائدا وكبيرا فى قيادة عملية التنمية المستقلة، وبين دول أخرى تخضع لشروط الدائنين أو تسعى للخصخصة لتقنين المزايا وممارسات الفساد. **وهناك فارق بين ضرورة تطوير القطاع العام وتخليصه من الفساد والجمود الإدارى، وبين قتله باسم الخصخصة والسوق الذى ليس حرا!!**

تيارات

●● الماركسية بالنسبة لنا، منهج لاعقيدة، وهى أداة للتحليل والدراسة، ولم ننظر إليها – أبدا – كأمر جامد.. وبعد الانهيار الذى حدث للشيوعية العالمية، نرى أن الفكر الانسانى كله يحتاج للمناقشة بلا استعجال ، ولانرى داعيا للتبكير بتغيير اسم حزبنا، فالتطور نتيجة حتمية. ولنفتح كل الأبواب والنوافذ للتفكير بعقلانية.

محمد إبراهيم نقد

السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى

●● إن الولايات المتحدة تريد أن تتأكد من البنود التي تصرف فيها المساعدات الأمريكية فى مصر

السيناتور باتريك ليهى

رئيس اللجنة الفرعية للمساعدات الخارجية بالكونجرس عقب مقابلته للرئيس مبارك

محمد حسنين هيكل



محمد ابراهيم نقد





أحمد الريان

أمين الحافظ

●● بعد أكثر من ثلاثين عاما ظهر حجم الإفلاس الذى أدت إليه الإدارات «الوطنية» فى بلاد العالم الثالث، من كونغو لومومبا إلى كونغو (زائير) سيسى سيكو ومن أثيوبيا «الماركسى» منغستو هيلا مريام إلى المجموعة القبلية التى أقصت الأحباش عن حكم الحبشة، أما صومال «الوطنى» سيادبرى، فأسوأ حالا من عراق صدام حسين. إنه العالم الثالث فى أحد أكثر أوجه سقوط مشروعه التحررى/التنموى عدمية: بلدان تنتقل من دول إلى «مزابل» للذبح والمجاعات .ليس الغرب وحده المسئول.. ولكنها «النخب» الوطنية المحلية كذلك

جهاد الزين

مجلة «الشروق» – الامارات العربية

●● كشفت التحقيقات عن أن «أحمد الريان» يدير شبكة الاتصالات الدولية للمضاربة عبر تليفون لاسلكى سيارة من داخل زنزانته بسجن مزرعة طرة.

المصور

١٩ فبراير ١٩٩٣

●● قبل أن ندين كل مانراه حولنا من مظاهر عنف، لابد أن نتساءل أولا عما جنته أيدينا..فقد سافر مابين ١٥ و٢٠ ألف شاب عربى إلى افغانستان، بدعوة من جهات كان النظام المصرى والعربى يعرفها، وهناك تم تدريبهم وتسليحهم وتلقينهم مُثلا معينة، وكانوا جميعا يعلمون أن الذين يدربهم هو جهاز المخابرات الأمريكية، لكنهم تغاضوا عن ذلك فى سبيل الإسلام.. فهل هؤلاء مجرمون.. أم ضحايا؟.. أنا مستعد أن أقول أنهم ضحايا

محمد حسنين هيكل

حديث مع عادل حموده نائب رئيس تحرير روز اليوسف

●● إذا كان أسلوب التعامل مع المفاوضات العربية الإسرائيلية هو على نمط الأسلوب المتبع حيال قضية المبعدين، فكيف يمكن للعرب أن يأمنوا على مستقبلهم أو يثقوا بالوسيط الأمريكى، ناهيك عن المفاوض؟!

أليس من المفيد للعرب إذن أن لايتهالكوا على التسليم وأن لايظنوا «عملية السلام» هى الغاية، وأن ضياعها، أو على الأقل تأخيرها ليس نهاية العالم، وأنه لايزال بإمكاننا دخول لعبة العض على الأصابع؟!

د. أمين الحافظ

رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب اللبنانى



السودان:
جنرالات الخرطوم فى القفص

أمينة النقاش

نشرات الأنباء القادمة من السودان، تحفل بكل ما هو عجيب ومتناقض، ويبدو غالباً غير مفهوم: **«حسن الترابى»** يعلن أن المجلس العسكرى الحاكم سيتخلى عن السلطة ويسلمها للمدنيين، و «عمر البشير» ينفى ويؤكد فى نفس الوقت. الحكومة السودانية تفتعل الخلافات مع مصر، ثم توسط منظمة التحرير وسوريا وليبيا لحلها. عناصر من السلطة تبالغ فى الترحيب بزيارة بابا الفاتيكان للخرطوم، وأخرى تهاجمها بشدة. **«المشير»** يشن هجوماً كاسحاً على معارضيه فى الخارج ويعلن أنه أو صد باب الحوار معهم، وسفارته فى لندن توجه إلى عدد منهم الدعوة للحوار. وزراء سودانيون يصفون شروط صندوق النقد الدولى بأنها


عمر البشير

سياسية وماسة بالسيادة، والحكومة تستجيب لكل بنودها. البشير يطلب مساعدة إفريقية لإقناع حركة **«قرنق»** بإستئناف المفاوضات، والأنباء تتحدث عن قيام حكومته بأكبر حملة إبادة ضد أبناء قبيلة النوبة فى جنوب غرب السودان بدعوى انتمائهم لحركة قرنق.

والحكومة السودانية تنفى وجود مقاتلين إيرانيين فوق أراضيها، وحركة **«قرنق»** تؤكد مشاركة ثلاثة آلاف إيرانى فى القتال إلى جانب القوات الحكومية النظامية فى جنوب السودان. مسئولون سودانيون يشككون فى مهمة القوات الأمريكية فى الصومال، ويؤكدون أنها مهمة سياسية تهدد الأمن فى القرن الافريقى، ثم يعربون عن مساندتهم لها باعتبارها مهمة إنسانية!.

القفص الداخلى

موجز الأنباء يقول أن جنرالات **الخرطوم فى «القفص» وأن سياستهم المزدوجة والحمقاء توشك أن تحول السودان إلى «صومال» أخرى.**

ولم يعد اليقين ينقص أحد، داخل السودان وخارجه، بأن السياسات التى يتبعها **جنرالات الجبهة الاسلامية القومية** الحاكمة فى الخرطوم، قد أصابها الوهن، وقادت إلى تفاقم الأزمات، التى تحكم الخناق على رقبة النظام الحاكم، وتحاصره بأفعاله. وبدلاً من أن يعترف هؤلاء بالفشل، وبالعجز عن مواجهته، فإنهم يسعون لإخفائه والتحايل عليه وتمويهه، سواء بالإجراءات الحكومية المتلاحقة، أو القرارات المضطربة، أو بحرب من التصريحات الرسمية المتناقضة.

فالأزمة الاقتصادية، التى كان العجز عن حلها، سبباً رئيسياً للإطاحة بالأنظمة العسكريةوالديمقراطية السابقة، وكانت مبرراً لأنقلاب يونيو ١٩٨٩، تزداد إختناقاً مع مرور أكثر من ثلاث سنوات على وقوعه. فبعد أن شن المسئولون السودانيون هجوماً ضارياً على المؤسسات الدولية المانحة للقروض والمساعدات، استجابت الحكومة لكل شروط صندوق النقد الدولى، التى سبق أن وصفتها بأنها شروط سياسية تتدخل فى الشئون الداخلية للدول. فرفعت الدعم عن السلع الغذائية الرئيسية وسعرت الخدمات، والتزمت بقواعد «تحرير الاقتصاد» من بيع للمؤسسات العامة والاتجاه نحو الخصخصة. وقد أسفرت هذه السياسة التى تضآلت بفعلها موارد النقد الأجنبى وارتفعت معدلات الصرف على الأمن القومى عن إرتفاع نسبة التضخم إلى معدل أكثر من مائة فى المائة، وتدهور قيمة الجنية السودانى، وإرتفاع سعر صرف الدولار إلى ٢٥٠ جنيهاً، وتفشى الغلاء وإنخفاض مستوى المعيشة إلى أدنى درجة، لم يفلح فى علاجه القرار الأخير برفع الأجور والمرتبات. وبرغم الإذعان للشروط، فقد أعلن صندوق النقد الدولى، أن السودان دولة غير متعاونة.

وكانت المظاهرات الشعبية التى خرجت فى مدن متفرقة من السودان، إحتجاجاً على رفع سعر الخبز، بمثابة تكذيب صارخ للأساطير الملفقة، التى ينسجها جنرالات الخرطوم حول نجاحهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الطعام، وهى الأساطير التى دفعت **المشير** إلى القول بأن «السودان» و«أمريكا» **هما أكثر الدول حرية فى العالم، لأنهما تأكلان مما تنتجان.** ولم تكد تمر أيام قليلة على هذا التصريح، حتى اذاعت الأنباء خبر استيراد السودان لصفقة قمح من الولايات المتحدة الأمريكية، تم الكشف عنها إبان زيارة «البابا» الأخيرة للخرطوم!.

وفى خطابه فى عيد الاستقلال، شن رئيس المجلس العسكرى الحاكم الفريق **«عمر البشير»** هجوماً ساحقاً على المعارضة السودانية فى الخارج، ووجه إليها اتهامات بترويج الإشاعات عن محاصرة السودان اقتصادياً وبحرياً، وتعرضه لاحتمالات غزو خارجى، وأعلن أنه أوصد باب المصالحة مع فصائل المعارضة، التى اتهمها بالعمالة والخيانة والتخاذل. وبعد هذا الخطاب بأيام قليلة، وجهت السفارة السودانية فى لندن الدعوة

لعدد من المثقفين المعارضين، للاحتفال بعيد الاستقلال، والحوار حول الوضع فى السودان.

ومن جهتها أعلنت بعض فصائل المعارضة أن باب المصالحة لم يفتح أصلاً لكى يتم الاعلان عن إغلاقه، وأكد «محمد إبراهيم نقد» السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى الذى يعيش رهن الإقامة الجبرية فى الخرطوم هذا المعنى، وقال ليس من المتوقع أن تحدث مصالحة، والسلطة القائمة وصلت بالأستقطاب إلى أخر مراحله، وكرست النظام الشمولى، وليس هناك موقف وسط بين قوى سياسية تريد التعددية الحزبية وبين نظام شمولى.

وبعد أن عجزت الحكومة السودانية عن احتواء فصائل المعارضة سواء بالهجوم عليها، أو التشهير بها أو مصادرة أموالها وممتلكاتها أو فرض حظر على نشاط قادتها فى الداخل، أو دفعها للقبول بالحوار معها، شرعت فى محاولات للخروج من طوق العزلة، التى أحكمت المعارضة فرضه عليها. وكان السعى لنفى الوجه العسكرى للحكم هو خطوة من بين تلك المحاولات. وفاجأ د. «حسن الترابى» الأمين العام للمؤتمر الشعبى العربى الإسلامى الرأى العام بإعلان قال فيه أن حكام السودان العسكريين، سيتنحون عن السلطة فى الأشهر القليلة القادمة، بعد أن أصبح «مجلس الإنقاذ» هيئة رمزية لم تعد هناك حاجة إليه. وأضاف «الترابى» أن البرلمان المعين سيختار رئيساً للدولة لحين إجراء انتخابات عامة ورئاسية فى مطلع عام ١٩٩٥.

بعض فصائل المعارضة السودانية، علقت على تصريحات «حسن الترابى» بأن الجبهة الإسلامية القومية، تهيىء لانتخاب «الترابى» رئيساً للدولة فى الانتخابات المقبلة. أما ضباط الجيش الذين يتولون مناصب تنفيذية فى الحكومة، فقد شنوا هجوماً ضاريا على تصريحات «الترابى» ووصفوها بأنها صادرة من جهات ليس لها صفة الاختصاص. وربط المراقبون بين هذا الهجوم، وبين الأنباء التى تحدثت عن محاولة انقلاب فى الجيش موالية للرئيس الأسبق «جعفر نميرى» وهى المحاولة التى انتهت بإعتقال ١٢ ضابطاً وأعفاء وزير الداخلية «الزبير محمد صالح» من منصبه.

أما «عمر البشير» الذى يسعى للظهور بمظهر المستقل عن الجبهة الإسلامية القومية وزعيمها، فقد علق على تصريحات «الترابى» بإعلانه عن قرب حدوث تعديل كبير فى شكل الوزارات المركزية وحكومات الولايات بما يتناسب مع الحكم الفيدرالى دون أن يحدد فترة زمنية كذلك، ثم قال أن المجلس العسكرى الحاكم، يملك سلطة إتخاذ قرار بحل نفسه، وأن ذلك سيحدث دون أن يسبب فراغا دستوريا. وهو ما يعنى أن «البشير» الذى يحرص فى الفترة الأخيرة على أن يؤكد، أنه صاحب القرار الأول بحكم موقعه كرئيس للمجلس العسكرى، لا ينفى ولا يؤكد أن العسكريين سيتخلون عن السلطة لحكومة مدنية. وفى أعقاب هذا الموقف المزدوج، أجرى «المشير» تعديلاً وزارياً جديداً، الغى بموجبه عدداً من الوزارات، واستحدث وزارات جديدة، وأعفى عدداً من الوزراء من أعضاء المجلس العسكرى الحاكم، بينهم «فيصل مدنى» وزير الصحة. كما أعقب ذلك بتعديل وزارى آخر، أعفى بموجبه وزير الخارجية «على أحمد سحلول» من منصبه، وتعيين «حسن أبو صالح» - أحد الوزراء السابقين للحزب الاتحادى الديمقراطى - مكانه بعد أن انتهت بالفشل محاولة الجبهة الإسلامية امتلاك هذا الموقع بعضو مباشر من أعضائها، وهى المحاولة التى تعيد التأكيد، على تعدد مراكز القرار فى السلطة السودانية!

لقد أحكم تعثر برنامج تحرير الاقتصاد طوق العزلة على جنرالات الخرطوم، فمعدلات الانفاق على الأمن القومى تواصل ارتفاعها، والدول الغربية المانحة للمعونات تحجم عن المساعدة، والحرب المشتعلة فى الجنوب لا توشك على التوقف، بل تنذر بالتصاعد بعد أن حولتها الحكومة إلى حرب دينية، تستهدف اخضاع الجنوبيين المسيحيين واللادينيين بالسلاح إلى الثقافة العربية الإسلامية، والقضاء نهائياً على هويتهم الثقافية، بما يهدد وحدة السودان بخطر التفتت والانقسام.

وكان من الطبيعى مع تصاعد الحصار المضروب على جنرالات الخرطوم، أن تتخبط قراراتهم وأن تكون الازدواجية هى السمة الأساسية التى تغلب على سياساتهم.

وفى الوقت الذى أرسل فيه «البشير» مبعوثيه إلى نيروبى، طلباً لوساطة الرئيس الكينى «آرب موى» لاقناع الحركة الشعبية بقيادة العقيد «جون قرنق» لعقد جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة السودانية، أعلنت الأخيرة عن بدء حملتها السنوية ضد مناوئيها فى الجنوب، وكشف «قرنق» عن أن الحكومة السودانية قد عرضت على أحد معاونيه مليون دولار فى مقابل اغتياله، وشنت الحكومة حملة إبادة جماعية ضد أبناء قبيلة «النوبة» و «الكواليب» فى جنوب كردفان، أنتهت بمقتل ٦ آلاف مواطن بعد دفن كثيرين منهم احياء فى قبور جماعية، بدعوى التخلص من العناصر التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

ومن المعروف أن ثلاث جولات من المفاوضات جرت بين الحكومة السودانية وحركة «قرنق» فى «أديس أبابا» و«نيروبى» و «أبوجا» على امتداد الأعوام الثلاثة من عمر الأنقلاب لم تفض إلى حل لمشكلة الجنوب، لرفض جنرالات الخرطوم، الاعتراف بالتعدد القومى والثقافى واللغوى والعرقى والدينى الذى يعد السمة الأساسية للسودان، واصرارهم على نشر الثقافة العربية الاسلامية على أسنة الرماح، وتصعيد الأعمال العسكرية، كلما لاحت فى الأفق فرصة للحوار، وإقصاء أربعة ملايين جنوبى وحرمانهم من حقوق المواطنة بسبب عقائدهم الدينية ومعتقداتهم السياسية والثقافية.

وتمنى الحكومة السودانية نفسها، بإحكام سيطرتها على حركة التمرد فى الجنوب، فى أعقاب الأتفاق الذى وقعته مع «أوغندا» مؤخراً، ويهدف إلى إنهاء النشاط المعارض لكل من الطرفين فى بلد الآخر. ويتصور جنرالات الخرطوم أن هذا الاتفاق سيضمن عدم السماح «لقرنق» بإستخدام المناطق الحدودية مسرحاً لنشاطه. لكن حركة «قرنق» تعلن أنها ليست حرباً تقليدية يمكن إغلاق الحدود أمامها، ولكنها حرب عصابات تستغل الطبيعة الجغرافية لمناطق الجنوب، ولا يحول دون تواصلها أى اتفاقات بين الحكم وجيرانه.

كما توهم جنرالات الخرطوم أن التشجيع على إحداث إنقسامات داخل حركة التمرد، كفيل بإضعافها، وتسهيل عملية القضاء عليها. فشجعت الحكومة جناح «الناصر» المنشق على «قرنق» بقيادة «لام أكول» و «رياك مشار»، ودعمته ودفعته للتطرف بالدعوة إلى فصل جنوب السودان عن شماله، ورحبت بالانشقاق الجديد الذى قاده الجنرال «مارتن ماجير» ظنا منها بضعف الحركة الشعبية، وقرب استسلامها مما يسهل فرض الأمر الواقع على أهالى الجنوب. لكن التجربة أثبتت، أن هذه اللعبة قد انقلبت على حكام الخرطوم وزادت من حصارهم داخل القفص، بعد أن أصبح من الصعب السيطرة على هذه الانشقاقات، وأصبح التفاوض معها عملية عسيرة، وبات عليها أن تتفاوض مع ثلاثة أطراف بدلاً من واحد، وأن تواجه شروط كل

منهم لإلقاء السلاح، مما جعل السلام الآن أبعد منالاً عما كان عليه الحال قبل وقوع الانقلاب.

القفص الإقليمي

تعثرت سياسات الانقلاب، وفشلت في تقديم أي حلول لمشاكل السودان المزمنة، وأحكم هذا الفشل طوق العزلة والحصار على قادة النظام. وكان من المتوقع أن يمد جنرالات الخرطوم أبصارهم صوب الشمال بحثاً عن مخرج، فكان إحياء النزاع مع مصر حول مثلث «حلايب» هو القضية التي تحقق للجنرالات هدفين في آن واحد. الأول صرف نظر الرأي العام السوداني عن التفكير في مشاكله الحقيقية التي يعجز عن مواجهتها وخلق خطر وهمي على السيادة الوطنية، يلهب المشاعر ويحشد الناس حول موقف يزعم الحفاظ على التراب الوطني. والثاني هو إستخدام ورقة «حلايب» للضغط على مصر لوقف الهجوم على نظام الحكم السوداني ووقف اتهامه بتصدير الإرهاب للدول المجاورة، وإستعاضته التحالف مع إيران، بديلاً للتحالف العربي الإفريقي، وإستخدام النفوذ المصري لتحسين علاقات السودان بالغرب.

وبدلاً من أن يلجأ الجنرالات الأصوليون الى اللجنة المصرية السودانية المشتركة لحل المشاكل بين الطرفين، صعدوا الخلاف بشكوى مصر إلى مجلس الأمن بدعوى انتهاكها للأراضي السودانية، كما نقلوا مدارس البعثة التعليمية المصرية في السودان وأخضعوها لوزارة التربية والتعليم السودانية في خطوة مفاجئة زادت من توتر العلاقات المصرية السودانية. وبعد أن أوشك الخلاف حول «حلايب» أن يفضي إلى مواجهة مسلحة بين البلدين، تضاربت خلالها تصريحات جنرالات الخرطوم وتناقضت بما يؤكد أن تدويل الخلاف كان وسيلة ضغط وليس حرصاً على «حلايب».وسط «البشير» «معمر القذافي» وحافظ الأسد» و «ياسر عرفات» لحل الخلاف مع مصر أكثر من مرة، وأسفرت جهود الوساطة عن موافقة الطرفين المصري والسوداني على إستئناف أعمال اللجنة المشتركة لبحث الخلاف حول «حلايب».

لكن هذه الخطوة، لن توصد أبواب تجدد النزاع في المستقبل، ذلك أن الجبهة الإسلامية القومية المهيمنة على مقاليد السلطة في الخرطوم، تبدو الآن بسبب الدور الذي تلعبه الحكومة المصرية، داخل مصر وخارجها في مقاومة حركات الاسلام السياسي وتصعيد المواجهة معها، وتنسيق خطوات المقاومة مع كل من تونس والجزائر، في صورة المدافع الأكثر شدة عن حرية تنظيمات هذه الحركات بما يؤهلها لقيادة تلك التنظيمات. ومن المعروف أن «د. حسن الترابي» يطرح «مؤتمر الشعب الاسلامي» الذي يرأسه كبديل للتنظيم العالمي للاخوان المسلمين، الذي تتركز قيادته الآن ومنذ فترة في يد الإخوان في مصر. وبالتالي تصبح احتمالات المواجهة بين الجبهة الإسلامية والحكومة المصرية قائمة، بالنظر إلى مساعي الجبهة لتثبيت قواعد حكمها في السودان.

وكما أحكم إنحياز جنرالات الخرطوم للموقف العراقي في أعقاب غزو الكويت أسوار العزلة حولهم، فقد سارعوا للتنصل منه والعدول عنه، بشن هجوم مكثف على العراق وعلى «صدام حسين» داخل البرلمان بما دفع الحكومة العراقية إلى تقديم احتجاج رسمي على ذلك. ولأن الحرص على العراق لم يكن في الأول والأخر هو الهدف بل تحطيم أسوار العزلة بالأدعاء أولا بالعداء للغرب وللوجود الأجنبي في الخليج، ثم بالهجوم على العراق لمحاولة التقرب من السعودية ودول الخليج بعد أن قادت حرب الخليج الثانية، إلى كارثة قومية شاملة.

القفص الدولي

قادت المعايير المزدوجة التي يستخدمها جنرالات الخرطوم في سياساتهم إلى احكام العزلة على نظامهم. فبعد ثلاث سنوات من إدعاء الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية ومحاربة الغرب، تسعى الحكومة السودانية للتقرب منهما ونيل رضائهما، بعد أن ازدادت القناعات الغربية بفشل السياسات السودانية في التوصل لحل لمشاكل السودان المتفاقمة، بما يجعله بؤرة لعدم الأستقرار في منطقة القرن الأفريقي التي تحظى بأهمية استراتيجية. فبعد أن قبلت الحكومة بروشتة صندوق النقد الدولي كاملة، وقمعت التحركات الشعبية المعارضة لحالات الغلاء الناجمة عنها قمعاً وحشياً، شرعت في إصدار عدد من التصريحات ينفي وجهها الأصولي ويؤكد للغرب الرغبة في نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين، وإبداء التفهم للأسباب الإنسانية التي حدت بالتدخل الأمريكي في الصومال، ومهاجمة العراق والابتعاد عنه خطبا لود حلفاء الغرب من الدول العربية، وقيام حسن الترابي بجولة لعدد من الدول الأوروبية ولأمريكا ليشرح لهم أنه لا تعارض بين سياسات الخرطوم وبين المصالح الأمريكية، ولأجل هذا الهدف قبل «الترابي» حضور جلسة استجواب في الكونجرس الأمريكي حول تلك السياسات. وفي هذا السياق رحبت الحكومة السودانية بزيارة بابا الفاتيكان للخرطوم التي استغرقت عشر ساعات، لتؤكد له إحترامها للتعدد الديني في البلاد وإثبات انها ليست حكومة طائفية لكن حفاوة الاستقبال لم تمنع «البابا» من التصريح في الخرطوم بأن السودان بحاجة الى حرية دينية وإحترام حقوق الانسان ووضع حد للحرب القائمة في الجنوب. وكما أن الاستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، لم تحل دون تجميد عضوية السودان في المؤسسات الدولية المانحة للمعونات والقروض، كذلك لم تمنع التوضيحات التي ساقها «حسن الترابي» للولايات المتحدة الأمريكية، والغزل الدائم للمسئولين السودانيين مع الغرب، الجمعية العامة للأمم المتحدة من إصدار قرار بإدانة إنتهاكات حقوق الإنسان في السودان. كما لم يمنع منظمة العفو الدولية من إصدار تقرير يتهم الحكومة السودانية بانتهاك حقوق الانسان، وشن حملات تطهير عرقي في جبال النوبة انتهت بقتل مئات المواطنين. كما قالت المنظمة أن المجازر الجماعية التي ارتكبتها الحكومة السودانية في «كردفان»، قد أظهرت إزدراءها لحقوق الانسان لشعورها بأنها بعيدة عن عين الرقابة الدولية، ودعت المنظمة في نهاية تقريرها المجتمع الدولي لمراقبة الوضع داخل السودان.

لكن أخطر ما قادت إليه سياسات جنرالات الخرطوم في السودان، أن يفتعل الوسائل ويدفع الأمور، إلى أن تتحول إلى طبعة مخففة من الصومال، لكي تتيح له الفرصة لإعادة ترتيب الأوضاع داخله. وقد عبر عن ذلك صراحة متحدث باسم الوكالة الأمريكية للتنمية، إذ حذر من خطر المجاعة في جنوب السودان، وقال إن أربعة ملايين شخص فيه يتأثرون بالحرب والمجاعة والجفاف، وألمح إلى أن المجاعة في جنوب السودان لها أبعاد مماثلة لما يحدث في الصومال.

والخطر الداهم المتوقع لمثل هذا التدخل هو تقسيم السودان لا محالة، وهو ثمرة مرة للسياسات المزدوجة لجنرالات الخرطوم، الذين تثبت الأحداث أنهم غير مخلصين لما يعلنون، وأن سياسة التناقض في المواقف هي وسيلة للتنفس والبقاء بعد إدراكهم أن القفص يضيق عليهم ويوشك على خنقهم.

وليس أمام جنرالات الخرطوم من سبيل للنجاة وحماية السودان من المصير الذي يوشك أن ينتهي اليه بعد أن أصبح مهدداً بغزو خارجي، سوى شيء واحد، هو تسليم السلطة للمدنيين، وإعادة تنظيم الحياة السياسية بشكل ديمقراطي وإحياء التعددية الحزبية.

ضريبة مبيعات في الأردن!

علي الرنتيس

رسالة عمان

في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي ينفذه الأردن بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، قامت الحكومة بعرض مشروع **قانون حول ضريبة المبيعات** على الأوساط الاقتصادية المعنية كغرف التجارة والصناعة.

وبعد حوارات طويلة من خلال عدة لقاءات اتضح أن الهيئات الاقتصادية غير الحكومية والعديد من الباحثين والمحللين الاقتصاديين والقانونيين يعارضون فرض هذه الضريبة بشدة. وانصبت اعتراضات هذه الجهات على مشروع القانون على عدد من القضايا.

ففرض ضريبة المبيعات سيزيد معدل الضرائب، والتي سيتحملها في النهاية المستهلك. وهذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في البلاد بالنسبة للمنتجات المحلية، خاصة في ظل تعمق الخلل بين الأجور والأسعار. إذ من الملاحظ أن معدل الزيادة في الأسعار ينمو بوتيرة أسرع وأكبر من معدل نمو الأجور في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار. إما بسبب زيادة الضرائب أو بسبب ارتفاع التكاليف أو بسبب زيادة هامش الربح للمنتجين أو المستوردين، أو بسبب هذه العوامل مجتمعة كليا أو جزئيا فإن جهودا رسمية تبذل كتجميد الأجور أو السماح بزيادتها بمعدلات منخفضة.

* بذلك ستؤدي هذه الضريبة إلى زيادة معدل الضريبة بشكل عام، وأن فرضها لايأتي في إطار عملية إعادة النظر في السياسة الضريبة أو في إطار عملية شاملة للإصلاح الضريبي، وإنما يأتي منفصلا عن السياسة الضريبية ككل، الأمر الذي سيلحق الضرر بالاقتصاد الوطني ، لآن هذه الضريبة ستعزز الاتجاهات التقشفية في الاقتصاد في مجالات الاستثمار والاستهلاك. وهوما يتنافى مع الدعوة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتمكينه من التعافي والخروج من حالة الركود التي اصيب بها منذ عدة سنوات وتعمقت بسبب أزمة الخليج.

* فإذا أخذنا في الاعتبار حالة الاقتصاد الأردني واستمرار حالة الكساد بالنسبة لبعض القطاعات فإن فرض ضرائب جديدة سيزيد من الأزمة والمفروض تعزيز الاتجاهات التي تسمح بتوسيع الاستثمار من خلال السياستين المالية والنقدية، والتي تتطلب تسهيل ظروف وشروط الائتمان، واتباع سياسة ضريبية مرنة تساهم في تحقيق هذا الهدف.

* وتشعر الأوساط الاقتصادية والشعبية بعدم الاطمئنان للادعاءات القائلة بأن ضريبة المبيعات ستكون بديلا لضريبة الاستهلاك وبدون أية زيادة ، وتعتقد على العكس أن ضريبة المبيعات في مرحلتها الأولى ستزيد نسبة الضريبة بحدود ٦٪ وقد تصل في بعض الحالات إلى ١٥٪.

وبجانب الهيئات الاقتصادية المتمثلة أساسا في غرف التجارة والصناعة، فإن غالبية الأحزاب السياسية التقدمية وكذلك ممثلو بعض الهيئات النقابية المهنية والعمالية قد أعربت عن معارضتها لهذه الضريبة. وجرى جدل واسع في الصحافة حول ضريبة المبيعات ،ورغم أن تأييد فرض هذه الضريبة يأتي فقط من الأوساط الرسمية ومن أشخاص عرفوا بتأييدهم المطلق لسياسة صندوق النقد الدولي، فإن الحكومة قد أحالت مشروع القانون إلى المجلس النيابي لمناقشته وتبدي بعض الأوساط قلقها من موافقة المجلس على القانون بالصيغة التي وضعتها الحكومة، إذ أن معظم مشاريع القوانين أو المقترحات المتعلقة بالأسعار والضرائب، قد تم تحريرها، رغم الملاحظات حولها والجدل بشأنها والذي كان ساخنا أحيانا ، كما حدث على سبيل المثال حين قامت الحكومة قبل عام برفع أسعار بعض المحروقات. فإن بعض النواب والذي كان يفترض أن يكون لهم موقف معارض لأسباب اجتماعية وطبقية، لم يسمع صوتهم حين أقرت الزيادة.

وقد أقدمت الحكومة أخيرا على رفع سعر

كيلو الخبز ١٠ فلسات، خلافا لكل التأكيدات السابقة، وكان لهذا الإجراء صدى سيئا فى الأوساط الشعبية، خاصة وإن المصادر الرسمية تشير إلى أن مايزيد عن ٣٠٪ من العائلات فى الأردن تعيش تحت خط الفقر، وأن البلاد تعانى من ارتفاع فى معدل البطالة يصل الى ٢٠٪.

ويأتى رفع سعر الخبز ومحاولة فرض ضريبة المبيعات وزيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة فى موازنة الدولة، التى أقرت من الناحية التشريعية تأتى كل هذه الإجراءات فى إطار تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادى، الذى تتبناه الحكومة الأردنية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى. وتهدف هذه الاجراءات مع غيرها فى الإطارين المالى والنقدى إلى تقليص عجز الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات.

ويظهر أن جملة الاجراءات المتخذة بهذا الصدد ستعمق الجوانب التقشفية فى اقتصاد البلاد وقد تنعكس على الاستثمار والاستهلاك رغم كل أشكال التفاؤل الذى يبديه المسؤولون!!

اهتمام واسع بحقوق الإنسان

تبذل اللجنة الأردنية للهيئات غير الحكومية للتحضير للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى سيعقد فى فينا فى يونيو القادم جهودا حثيثة للتحضير للمؤتمر والسعى لإعداد ورقة عمل موحدة حول قضايا حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

وترى اللجنة الأردنية أن قضية حقوق الإنسان من القضايا الاساسية التى تستأثر باهتمام الشعوب كافة، وأن القضية أصبحت تأخذ أبعادا جديدة وتستقطب مزيدا من المنظمات والهيئات غير الحكومية للنضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة الى أن قضية حقوق الإنسان تستأثر باهتمام الأمم المتحدة وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٥٦/٤٤ بعقد مؤتمر عالمى لحقوق الإنسان فى فينا عاصمة النمسا خلال الفترة من ١٤ الى ٢٥ يونيو المقبل.

وتوجهت المنظمة العربية لحقوق الانسان -فرع الأردن- الدعوة إلى المنظمات غير الحكومية التى تعنى بحقوق الإنسان فى مختلف القطاعات العمالية والمهنية والنسائية والثقافية والاقتصادية وتجاوب مع الدعوة سبع عشرة منظمة التقت وأقرت برنامجا لعملها وانتخبت مكتبا من المحامى **«هانى الوحلة»** رئيسا، **أملى نفاع**- نائبا للرئيس، المحامية **«أسمى خضر»**، مقررة، وكل من الدكتور **سليمان صويص «ومحمد سعيد مضية»** والمحامى **«محمد الشويكى»** والنقابى العمالى **يوسف الحورانى وعبد الجبار أبو غربية** أعضاء.

وكانت السيدة إملى نفاع قد عادت قبل فترة من فينا بعد أن مثلت اللجنة الأردنية فى المؤتمر الذى نظمته منظمة العمل على مراقبة الحقوق العالمية للنساء، وأدلت بحديث صحفى لمجلة «اليسار» ذكرت فيه أن عدد اللواتى شاركن فى المؤتمر حوالى ١٥٠ امرأة يمثلن ٤٠ دولة إضافة إلى الاتحاد النسائى الديمقراطى العالمى والمجلس العالمى للنساء.

وقالت إن من ضمن المواضيع التى تركز البحث حولها **«الاتفاقية الدولية حول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة»** والتى صادقت عليها حتى الآن ١١٩ دولة من بينها الاردن الذى صادق عليها مع بعض التحفظات.

املى نفاع



وذكرت ان من ضمن الوثائق التى أقرتها المندوبات نداء حول الأوضاع المتفاقمة فى يوغسلافيا (سابقا) والتى يذهب ضحيتها بالأساس النساء والأطفال مشيرة الى أن المندوبات استنكرن جرائم الاغتصاب الهمجية التى تتعرض لها النساء هناك.

وأكدت أن المندوبات تبنين نداء حول المخاطر الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية والتى كان من ضمنها إبعاد اكثر من ٤٠٠ مواطن فلسطينى يعيشون فى ظروف قاسية.

وأوضحت السيدة نفاع أن المنتدى- الاسم المختصر للمؤتمر العالمى للمنظمات غير الحكومية حول حقوق الانسان - يهدف الى تمكين المنظمات غير الحكومية والمجموعات والأفراد من المهتمين بقضايا حقوق الانسان من الاجتماع ومناقشة المواضيع التى ستكون مدار مناقشة خلال مؤتمر الأمم المتحدة، وتوفير الأجواء التى تساعدها على الإعلان عن اهتماماتها والتعبير عن آرائها كما سيشكل مناسبة هامة لتبادل الآراء والخبرات بين المنظمات المشاركة.

وتحدثت عن جدول أعمال المنتدى فذكرت أن هناك جدولا يتضمن أجهزة هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان وآلياتها، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة وعلاقة حقوق الإنسان بالتنمية والديمقراطية.

وذكرت أنه ستعقد اجتماعات عامة وأخرى للمجموعات المتخصصة لمناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال وإقرار التوصيات مشيرة الى أن هذه التوصيات ستنتقل بدورها إلى المؤتمر والعالمى لهيئة الأمم وذلك من أجل تقوية مساهمة المنظمات غير الحكومية فى أعمال المؤتمر.

رابين
ينفذ خطة من جانب واحد في المناطق المحتلة

حنا عميرة

رسالة القدس

التصريحات المتلاحقة لعدد من المسؤولين الاسرائيليين- بدءا برابين وانتهاء بأصغر مسؤول في مايسمى بالادارة المدنية الاسرائيلية -عن الاهتمام بتنمية المناطق الفلسطينية المحتلة وعن إطار قوانين السوق الحرة فيها تشير إلى وجود خطط لدى حكومة رابين يسعى لتنفيذها من جانب واحد في الضفة والقطاع.

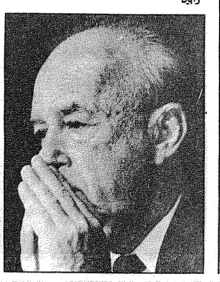
وتستهدف هذه السياسة وضع العامل الاقتصادي في تعارض مع اهداف النضال الوطني الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال وفرض وقائع اقتصادية مسبقة تحول دون انفصال المناطق الفلسطينية المحتلة عن اسرائيل في المستقبل.

وقد عبر **داني غيلرمان**. رئيس اتحاد الغرف الصناعية في اسرائيل ويشارك في لجنة اقامتها المنظمات الاقتصادية الاسرائيلية للبحث في مضمون الحكم الذاتي، عن هذه السياسة، خلال ندوة نظمها مكتب الصحافة الحكومي الاسرائيلي بتاريخ ٨ شباط ١٩٩٣، «بقوله على الاقتصاديين أن يخلقوا حقائق على أرض الواقع قبل التوقيع على أية اتفاقية سلمية». وقال أيضا «علينا عدم تكرار ما حدث اثناء محادثات كامب ديفيد حيث أهملنا الجوانب الاقتصادية».

وفي نفس هذه الندوة تحدث ايضا **افرايم سنيه** رئيس لجنة المناطق المحتلة في الكنيست الاسرائيلي حيث أكد «يجب العمل على تطوير الاقتصاد في الضفة والقطاع بسرعة اكبر من السرعة التي تسير بها مفاوضات السلام.

ويبدو أن هذا هو المعنى الحقيقي لما يسمى باقتصاد السلام الذي يحلو للمسؤولين الاسرائيليين الحديث عنه في الضفة والقطاع، واستباق العملية التفاوضية بنتائج يجرى فرضها مسبقا على الارض بهدف التأثير عليها ومعرفة مسارها وتقيدها بقيود واثقال تتوافق مع المواقف الاسرائيلية المطروحة على طاولة المفاوضات. أي أن المقصود هنا فرض وقائع اقتصادية معينة ينبثق منها الحل أو الإطار السياسي المقترح لحل القضية الفلسطينية. وقد رسم **غيلرمان** حدود هذا الإطار السياسي على الشكل التالي. إن مرحلة الحكم الذاتي تفترض وجود المناطق المحتلة واسرائيل في جسم اقتصادي واحد ولن يكون هناك أي حدود أو حواجز جمركية- أي الحاق اقتصادي وسياسي كامل- أما بالنسبة للعلاقة بين الضفة والقطاع فقال:« يجب التفريق بين الضفة والقطاع كوحدات اقتصادية».. أي تجزئة وتقسيم المناطق المحتلة بين الضفة والقطاع من ناحية ودمجها مع اسرائيل من ناحية ثانية.

رابين

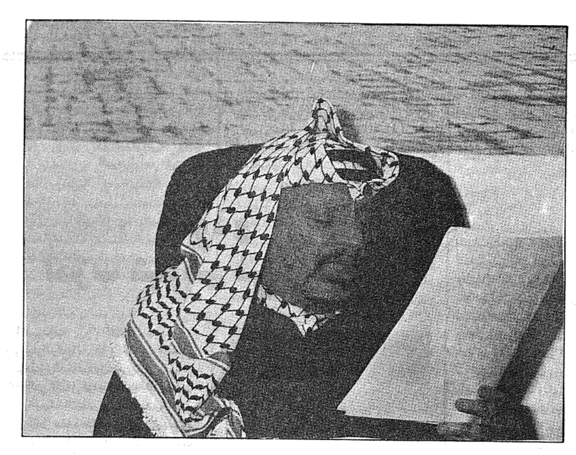


وفي نفس هذا السياق تحدث المقدم **هيلل شايتفلد** قائد فرع الاقتصاد في مكتب شؤون وزارة الدفاع الاسرائيلية في المناطق المحتلة بشكل واضح بان الهدف المعلن لمكتبه. مزج اقتصاد المناطق مع الاقتصاد الاسرائيلي **(صحيفة عل همشمار ١٤/٢/١٩٩٢).**

وعلى هذا الأساس فقد وضعت خطة لإقامة ثلاث مناطق صناعية كبرى على المناطق الحدودية بين القطاع واسرائيل منها واحدة قرب حاجز ايرز وهو المدخل الرئيسي المؤدي الى غزة من إسرائيل.

وفي مقابلة مع البرفيسور **عزرا سدان** الذي رأس طاقما قام بإعداد خطة للسياسة الاقتصادية في المناطق المحتلة **(عل همشمار ١٠/٩٢٢)** قال نحن نتحدث الان عن إسرائيل والمناطق ككيان اقتصادي واحد، وتطرق بعد ذلك إلى السماح بفتح فروع للبنوك الأردنية في الضفة فقال إن هذه السياسة ستساهم في تغيير الخارطة الاقتصادية لهذه المنطقة!

وتجمع مختلف الأوساط على أن جانبا هاما وأساسيا في هذه السياسة الاسرائيلية يقوم على مخاطبة **بعض القطاعات الاجتماعية الوسطى وفئات**



ياسر عرفات

البيروقراطية الفلسطينية وتقديم **إغراءات معينة إليها بهدف استقطابها لصالح الحل الإسرائيلي المقترح للمناطق المحتلة، أي الحكم الذاتي المحدود**، والذي يقل كثيرا عما ورد في اتفاقات **كامب ديفيد**، وأخذ موافقة الأوساط المذكورة على مثل هذا الحل المنقوص والذي يرمي الى تحويل المرحلة الانتقالية إلى الحكم الذاتي وفق المفهوم الإسرائيلي، إلى حل دائم وبتأييد فلسطيني محلي محدود بحكم محدودية الفئات المرشحة للموافقة عليه.

وعلى هذه الخلفية تعمد رئيس الإدارة المدنية في المناطق المحتلة أن يعلن في سياق مقابلة مطولة لصحيفة **القدس** بتاريخ ١٩٩٣/٢/٥، بأن سياسة إدارته تقوم على عدم الانتظار حتى تأتي المرحلة الانتقالية، وأن يشير الى الاستعداد لتقديم التسهيلات المناسبة للاستثمارات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

وأما الموضوع الأكثر خطورة في تصريحات زوهر فهو ما أبداه من استعداد للتعاون مع المجالس الفلسطينية العليا التي شكلت حديثا في المناطق المحتلة بتوجيه من قيادات فلسطينية مسؤولة في **منظمة التحرير الفلسطينية**. وقال حول هذا الموضوع نحن مستعدون اليوم للتعاون مع الجهات الفلسطينية في جميع المجالات وخاصة في المجالات الاقتصادية حتى لايلقون اللوم علينا لماذا فعلتم كذا.. ولم تفعلوا كذا. وأضاف ورغم أن المجالس بدأت تنشأ هنا وهناك وأصبحت كل مجموعة تنشئ مجلسا خاصا بها.. فمجالس عليا في الصحة والاقتصاد والإسكان.. الخ ورغم أن هذه المجالس غير مرخصة وبعضها يتخذ من القدس مقرا .رغم ذلك نحن مستعدون في حالة طلب هذه المجالس المساعدة والجلوس معنا أن نجلس معها للعمل في الصحة والصناعة والاقتصاد ومستعدون لدراسة كل طلب تقدمه لأننا في مرحلة مفاوضات سلمية فإمكانية النقاش وارده، رغم اننا لم نصل إلى السلام ولكننا في الطريق إليه ومثل هذا العمل سيكون له انعكاسات ايجابية على الحكم الذاتي.

ماذا يعني ذلك؟ أنه يعني بوضوح أن خطة رابين، التي ابتدأ بتنفيذها من جانب واحد في المناطق المحتلة، تحاول العثور على أدوات فلسطينية لتعريب الادارة الاسرائيلية المدنية، واستخدام ماتحاول أوساط البيروقراطية الفلسطينية تصويره وكأنه البناء التحتي للدولة الفلسطينية القادمة، كآلية لتنفيذ خطة رابين في المناطق المحتلة،والحصول على ختم فلسطيني لتسريع سياسة فرض الامر الواقع،وايجاد عناوين جديدة يقبل بما لا تقبل به قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو وفدها المفاوض في حالة عودته إلى طاولة المفاوضات، ولمواجهة هذه السياسة الإسرائيلية يجب التأكيد بأن إسرائيل قد فشلت طيلة سنوات الاحتلال السابقة في استخدام العامل الاقتصادي لكبح جماح التطلعات القومية الفلسطينية في التحرر والاستقلال. كما فشلت ايضا في العثور على أية فئة اجتماعية ذات وزن تستطيع الاعتماد عليها في تمرير مخططاتها.. ولذلك فقد بقي الاحتلال الاسرائيلي احتلالا غريبا وخارجيا بحكم طبيعته التوسعية يستند الى أدوات القمع والبطش والقتل والاستيلاء على الاراضي بالقوة وعلى هذه الخلفية تصاعدت المقاومة ضده واندلعت الانتفاضة الفلسطينية المجيده.

إن هذا لايعني التقليل من خطورة المخططات الإسرائيلية الجديدة.. لكن مقاومتها تتطلب إعادة النظر بالكثير من المسلمات .. وخاصة مايتعلق بدور القيادة الفلسطينية وطبيعة آدائها وعلاقتها بالجماهير ووضع خطة متكاملة تتجاوز جميع النواقص وترص الصفوف وتعزز اللحمة.. لأن هذا هو الطريق المضمون لإفشال المخططات المعادية.

** الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ركح)أحد الأحزاب الشيوعية العريقة في الشرق الأوسط،تاريخه يزخر بالنضالات والمواقف المشرقة،لكنه مازال قابعا في أزمة الأحزاب الشيوعية والعمالية. في نهاية يناير،عقد مؤتمرا طارئا له،حسم فيه النقاش الأيديولوجي، وثبّت برنامجه السياسي الناجح،وعمق النهج الديموقراطي في حياته اليومية.أما في القضية التنظيمية فمازالت المشكلة قائمة.

نموذج لحزب شيوعى فى أزمة!

نظير مجلي

رسالة حيفا

الحزب الشيوعي الإسرائيلي(ركح)، هو واحد من الأحزاب الشيوعية والعمالية والتحررية الوطنية في عالمنا، التي تشكل نموذجا صارخا للأزمة التي تجتاح الحركة الاشتراكية العلمية،المؤتمر الطارئ،الذي عقده هذا الحزب في نهاية يناير الماضي(٢٨-١٩٩٣/١/٣٠) ،أعطى الدليل القاطع على أنه لم يعد للرأسمالية ماتخشاه من الأحزاب التي ترفع لواء الاشتراكية ،فهذه الأحزاب منشغلة في ذاتها ،وستبقى كذلك لفترة طويلة ،على مايبدو.

ونقول نموذجا ،لأن الغالبية الساحقة من هذه الأحزاب وحركات التحرر،تعيش الحالة نفسها.

فمنذ انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا،تتخبط في صراعات لا أول لها ولا آخر. ويسود كوادرها الإحباط ويصيبها التقاعس،الترهل يسيطر على تنظيماتها،والميوعة تشل نضالاتها،والنقاشات البيزنطية تبعدها عن موقعها الطبيعي في الشارع،مع الناس. وكل هذا يؤدي بها إلى الوهن والتآكل وتقليص النفوذ.

لقد حدث شيء لهذه الحركة يستدعي التوقف وإعادة التفكير والتقويم للكثير من الأمور، فكريا وسياسيا وفي نظام العمل وأسلوب النضال، بدون أدنى شك فالأزمة شديدة والضربة قوية ومفاجئة،ولكن مايحدث هو أن النقاش بات المهمة الأولى والوحيدة تقريبا،وبات مثل طاحونة الماء، لايغير ولايبدل شيئا ،اللهم سوى التقوقع داخل الصالونات،وتسربت إليه النغمة الفردية

الذاتية والصراعات الشخصية التي تهدد بالتمزق والتفسخ،ولم يبق للخصوم والأعداء، سوى قطف الثمار الناضجة من الشجرة التي غرسها هؤلاء المناضلون بأيديهم ورعوها،ورووها حتى كبرت وشمخت ،بالعرق والدم.

لقد مرت حوالي أربع سنوات على الانهيار في المنظومة الاشتراكية ،وإذا كان مسموحا في بداية هذه الفترة ،الدخول في بلبلة فكرية والغرق في رحلة عميقة من التشكيك في التاريخ وفي النظرية وفي القادة وفي كل الطريق،فإن تطورات الأوضاع وما يتكشف اليوم من حقائق كانت غائبة من المفروض أن تكون كافية لنا كي نحدد موقفنا وأهدافنا وننطلق لمواصلة مشوارنا بشكل أفضل..ودون أن نترك النقاش والتفكير وإعادة النظر..الخ..

ففي بداية الانهيار كان مفهوما أن نقف ونتجمد وننزع الثقة حتى ..بكل ما آمنا به سابقا،كان مفهوما أن نراجع الكثير من المسلمات الفكرية،وهناك اجتهادات خارقة لتغيير الكثير من المفاهيم والمسلمات والمقولات،ليس فقط بالنسبة للنظر إلى ستالين،ولا حتى لينين،بل أعيد النظر في مقولات أساسية لطروحات ماركس وانجلز.وزاد إدراك الشيوعيين لضرورة التفكير الجديد،وتطور النظرية بحيث تتلاءم مع كل بلد وحزب ووضع وفق الضرورات والمميزات الخاصة وتغيير الأساليب والأدوات النضالية ،وتعميق الديموقراطية مع تقليل المركزية وتوطيد الصلة مابين القيادات والكوادر بحيث لاتكون هناك أية هوة،والإصغاء أكثر لنبض الجماهير،والحفاظ على القرب الدائم منها ،ومحاربة الروتين،والبيروقراطية ...إلخ..لم يبق حزب شيوعي أو عمالي إلا وعالج مثل هذه الطروحات وخرج باستنتاجاته منها ،والغالبية العظمى من هذه الأحزاب تركت باب النقاش مطروحا ،بحيث إننا نؤمن بالاشتراكية-العلمية- الماركسية-اللينينية لكن لا نعتبرها دينا ،ولا قرآنا منزلا أو إنجيلا مقدسا ، إنما هي فكر مليء بالديناميية يتحرك .يتجدد،يتطور تتسع آفاقه ..الخ.

فما الداعي إذن لمواصلة الإحباط واستمرار السفسطة الكلامية.؟

ويصبح هذا السؤال ملحا أكثر،مع التطورات المتسارعة في الاتحاد السوفييتي السابق ودول شرق أوروبا ،حيث باتت حياة الناس، بعد انهيار الاشتراكية، أشبه بالجحيم :إفتقد الأمن والأمان،سيطرت المافيا على الشوارع ليل-نهار-وعلى المؤسسات ،وانتشرت البطالة والغلاء والفقر ،والإجرام وبدا الناس يخسرون الامتيازات الأساسية التي كانت في زمن الاشتراكية مقدسة:مجانية التعليم ،مجانية التأمين الطبي، أجور السكن الزهيدة..وغيرها وسيطرت الحروب العرقية والإثنية،وبات الناس يموتون في الشوارع قتلا حربا أو قتلا مافياويا.

باختصار أصبح الناس هناك يأكلون أصابعهم ندما على تحمسهم المتسرع لسقوط الاشتراكية.

وفوق هذا وذاك، بات يتكشف للناس،أن الانهيار الذي حدث في دول المنظومة الاشتراكية لم يكن فقط بسبب أخطاء الماضي ولابسبب فشل الاشتراكية. **الناس يعرفون اليوم أن هناك عناصر أخرى أوصلت إلى هذه الحال،بينها عناصر مخابراتية أجنبية.**

فماذا يجب أن يحدث بعد، وأي التطورات ننتظر،حتى نعود إلى أنفسنا وننطلق لمهماتنا الأساسية الميدانية..أحزابا ثورية مناضلة فعلا وبشكل متجدد،ومخلصة للجماهير الشعبية وأهدافها.فهل تعرفون حزبا اخر على هذه المهمة؟ إذن ،فلم الانتظار ،ولمن؟!

الحزب الشيوعي الإسرائيلي

بعد هذه المقدمة العامة الطويلة،وعلى خلفيتها نعود إلي **الحزب الشيوعي الإسرائيلي** ومؤتمره الطارىء الذي عقد في يناير الماضي ،طارىء،لأنه عقد قبل موعده بحوالي السنة ونصف السنة.فلماذا المؤتمر الطارىء؟!

في المؤتمر الذي سبق،أي الذي عقد في سنة ١٩٩٠(نشرنا عنه تقريرا مفصلا في العدد الخامس من اليسار- يوليو ١٩٩٠)،طرحت بالتفصيل قضية البرسترويكا وانهيار الاشتراكية في أوروبا الشرقية والعبر التي يجب استخلاصها ،وبحثت المشاكل التنظيمية التي أعقبت هذا الانهيار،واتخذت في حينه عدة قرارات أساسية نلخصها على النحو التالي:

.. **في القضية الأيديولوجية** أكد المؤتمر أن :«الحزب الشيوعي الاسرائيلي يرتكز على أساس أفكار الاشتراكية العلمية الماركسية -اللينينية التي تعكس الواقع في تطوره وتشير إلى طريق تغييره،يطور الحزب ويطبق بشكل خلاّق هذه الأفكار حسب مرحلتنا وحسب الظروف الخاصة في إسرائيل (البند ٨ في النظام الداخلي)..و«هدف الحزب هو إقامة نظام اشتراكي في اسرائيل فالاشتراكية هي مرحلة تاريخية جديدة في تطور الإنسانية ومعناها سلطة الطبقة العاملة ومجموع العاملين في المدينة والقرية وحلفائهم وملكية اجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية وإلغاء الاستغلال الطبقي، استغلال الإنسان للإنسان ونوعية حياة عالية ورفع مستوى الحياة المادي والثقافي واستئصال التمييز القومي والطائفي والمساواة في حقوق المرأة في المجتمع وفي العمل وفي العائلة،حرية الإنسان وتطوره الحر والشامل .الاشتراكيةهي عملية تطور وديناميكية وتجدد دائم وليست نظاما اجتماعيا جاهزا وثابتا،الاشتراكية هي مجتمع في مركزه الإنسان.تسود فيه الديموقراطية العميقة في كل مجالات الحياة»(البند ٩).وأقر هذا الموقف بشبه إجماع (٣٧٥ **صوتا مؤيدا مقابل ٦ معارضين).**

-سياسيا، أعيد إقرار البرنامج السياسي،واتخذت القرارات السياسية بالإجماع .وكان هذا أمرا متوقعا إذ أن **الحزب الشيوعي طرح برنامجا سياسيا ثبتت صحته على مدى الأجيال**، وهذا باعتراف الخصوم قبل الاصدقاء.إن كان في القضية الفلسطينية **(موقفه المميز في المطالبة بحق تقرير المصير للشعبين في البلاد كان وحيدا ثم تبناه كل أنصار السلام اليهود وحركة التحرر الوطني الفلسطينية وقوى التقدم في العالم العربي)** أو في القضايا العربية (شعاره الشهير:«مع الشعوب العربية ضد الاستعمار.وليس مع الاستعمار في أي حال من الأحوال).

-**داخليا**،اتخذت عدة قرارات واستحدثت عدة أساليب،لضمان تعميق الديمقراطية منها:إقامة جسم جديد مابين المؤتمر واللجنة المركزية،هو المجلس القطري،مؤلف من ٢٠٠ عضو ينتخبون بشكل مباشر من الفروع وله الصلاحية المطلقة لإقرار عدد من الأمور الأساسية في حياة الحزب اليومية. وسحب صلاحيات واسعة من اللجنة المركزية.**إتاحة الفرصة أمام التعددية داخل الحزب.** تحديد مدى بقاء العضو في مناصب مركزية لدورتين،وإذا أراد ترشيح نفسه لدورة ثالثة عليه أن يحظى بأصوات ٦٠٪ من المندوبين.

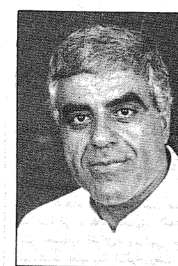
وقد وضع المؤتمر الـ٢١ في حينه،أمامه هدفا هو تحقيق انطلاقة جديدة للحزب إلى الأمام والتغلب على الإحباط والترهل وتقوية صفوفه.

لكن ماحدث خلال السنتين ونصف السنة هو:

- **انخفض عدد اعضاء الحزب بنسبة ٢٥٪.**
- **انخفض نفوذ الحزب**

توفيق زياد





هاشم محاميد



تمارغوجانسكى أعضاء الكنيست من الحزب الشيوعي

الشعبي،وفي الانتخابات للكنيست هبط عدد المصوتين بنسبة ٢٥٪ والتمثيل البرلماني من ٤ أعضاء إلى ٣ أعضاء في الكنيست(مع ذلك اعتبرت هذه النتيجة انجازا ،إذا أخذ بالاعتبار الواقع السياسي والظروف المحيطة والأوضاع الداخلية في الحزب،وبقي الحزب القوة الأكبر بين جمهور الفلسطينيين سكان اسرائيل-عرب ١٩٤٨).

- **انخفضت مداخيل الحزب من التبرعات المالية بنسبة ٤٠٪.**

- **أصاب الشلل معظم فروع الحزب ومناطقه.** وفيما كان هذا الحزب قائدا للنضالات الجماهيرية والمعارك السياسية التي دوت أصداؤها في العالم (يوم الأرض،مذبحة ريشون ليتسيون،يوم الأقصى..وغيرها)،خلت ساحة النضال تماما.

وأصبحت تلك معارك محدودة مثل :إضراب السلطات المحلية احتجاجا على عدم تحرير الميزانيات ،تظاهرة ،رفع شعارات باشتراك عشرات الأشخاص..الخ..

- **تواصلت النقاشات التي تدخل في باب جلد الذات والسفسطائيات** وتطورت لتأخذ طابعا أيديولوجيا حينا (حول الاشتراكية واقتصاد السوق)وسياسيا حينا آخر(حول حرب الخليج وقضية الهجرة اليهودية) وتنظيميا وشخصيا (مجموعة فلان..ومجموعة علان).وكالعادة،القضايا السياسية حسمت وانتهت إلى موقف موصل(**رفض العدوان الأمريكي على العراق بلا تحفظ،معارضة أن تكون الهجرة اليهودية على حساب المواطنين العرب.والمطالبة بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين**). وفي القضية ظل النقاش محدودا ،وحسم المؤتمر بأكثرية ساحقة (بمعارضة صوتين مقابل تأييد ٣٩٠ صوتا).**لكن الصراع التنظيمي والشخصي استمر، وانفجر بشكل خطر عشية انتخابات الكنيست** بحيث كاد يهود وحدة الحزب على خلفية تركيب قائمة المرشحين.

لهذا كله تقرر عقد مؤتمر طارئ،،هو المؤتمر الـ٢٢.

محاولة أخرى..

لقد كان المؤتمر الـ٢٢ بمثابة محاولة أخرى لإنقاذ الحزب ،وإعادته إلى موقعه الطبيعي في قلوب الناس وحياتهم اليومية والنضالية.

ولوحظ أن الكثير من أعضاء الحزب القدامى وأصدقائه الحميمين، بعثوا بالرسائل الشفهية والخطية إلى قيادة الحزب ومندوبي المؤتمر،يدعونهم فيها بحرارة إلى صيانة الحزب وعدم السماح بالمزيد من إضعافه.

وقد سادت قناعة شاملة بين الكوادر ،أن الطابع الشخصي (للأفراد والمجموعات) هو الذي طغى على الخلافات ولذلك تركزت الدعوة على طلب الترفع عن هذه الخلافات والوحدة الصادقة من أجل انطلاقة متجددة.

واتضح في المؤتمر أن هذه هي رغبة المندوبين أيضا، إن كان خلال مناقشاتهم أو في التصويت لدى انتخابات لجنة مركزية جديدة.فبشكل واضح،أعطى المندوبون **أصواتا عالية جدا لكل التيارات في القيادة.ولم يسمحوا بتغليب طرف على الآخر.**

وعلى الرغم من استمرار الصراعات والتكتلات في اجتماع اللجنة المركزية (عقدت في ١٣ فبراير الماضي) ،فإن توازنا معينا في القوى ظل قائما في هيئة مكتب اللجنة المركزية(هيئة جديدة استحدثت ،بعد أن تم إلغاء هيئتي المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية) .وقد انتخب **سكرتيرا عاما للحزب، الكاتب القصصي المعروف ،محمد نفاع**،الذي أعلن أن مهمته الأولى ستكون السعي لتوحيد الصفوف من أجل تحقيق الإنطلاقة الجديدة والمتجددة التي قررها المؤتمر.

ومن الأمور البارزة التي أقرها مؤتمر الحزب الشيوعي الإسرائيلي الـ ٢٢ نذكر منها:

- **أيديولوجيا**:إعادة التأكيد على الماركسية-اللينينة -الاشتراكية-العلمية ولكن كمصدر الهام،والتركيز على قضية الديناميكية في هذه النظرية وضرورة البحث الدائم لتطويرها من جهة ولملاءمتها مع الظروف المميزة للبلاد ،من جهة ثانية.

- **سياسيا**: الموقف نفسه، مع تأكيد مااتفق عليه،في حينه حول الموقف من حرب الخليج ومن الهجرة وكلاهما موقف واضح.ضد احتلال الكويت ،وضد الحرب المدمرة مع العراق،ومع الشعب العراقي ضد الاستعمار.

* ضد الهجرة القائمة علي حساب الشعب الآخر والمطالبة بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

- **النظام الداخلي** اتخذت عدة قرارات إضافية في مجال **تعميق الديموقراطية على حساب المركزية** وتوثيق الصلة بين الهيئات القيادية والكوادروضمان **إطلاع الكوادر على ما يجري في الهيئات القيادية وإتاحة التعددية بشكل أوسع من مفهومها الشكلي.**

-**العمل النضالي**: هنا،سجل المؤتمر أمامه إمكانيات العمل والنضال الواسعة والتي لم يسبق لها مثيل بالنسبة للحزب في الماضي.**إذ أنه بات حزب المعارضة اليسارية الوحيد في اسرائيل**(حزب العمل أصبح حاكما،وحركة ميرتس التي تضم أحزاب اليسار الصهيوني ،انضمت إلي الحكومة في الإئتلاف.**والحزب الديموقراطي العربي، بزعامة عبد الوهاب دراوشه،عرض نفسه على رابين ليضمه إلى الائتلاف،وقد اختار لذلك الطلب وقتا في غاية السوء ،إذ فعلها بعد أيام من قرار إبعاد الفلسطينيين إلى لبنان**). إن جماهير تلك الأحزاب اليسارية خاب أملها بأحزابها،خصوصا بعد أن أيدت **ميرتس** قرار الإبعاد ،هذه القوى ،بدأ بعضها يبحث عن حزب بديل لتأييده،واليساري الفعلي منها ،وارد جدا احتمال التفافه حول الحزب الشيوعي والجبهة التي يقودها.

..وأخيرا

إن الحزب الشيوعي الإسرائيلي ليس حزبا عاديا في اسرائيل وليس حزبا شيوعيا عاديا بالنسبة للأحزاب الشيوعية الأخرى في العالم،تركيبته اليهودية-العربية،فريدة في الأحزاب الإسرائيلية .كونه القوة الأكبر بين العرب في اسرائيل ،تفتح أمامه أفقا واسعاجدا،في قيادة نضال هؤلاء العرب، إلي جانب إخوتهم ،الشعب الفلسطيني من أجل السلام ومن أجل حقوقهم في العيش بمساواة مع اليهود.

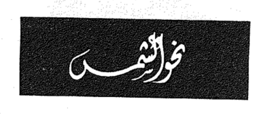
غني عن الذكر أن سلامة الموقف الأيديولوجي هي التي تحكم الخط السياسي النقي والصحيح.

وفي حالتنا هذه،لاغبار على مواقف الحزب الفكرية أو السياسية،**والسؤال هو: إذا كانت قيادة الحزب ستدرك خطورة الاستمرار في صراعاتها الذاتية وتضع حدا لها.. لتعيد لهذا الحزب مجده التاريخي ودوره الكفاحي أم تواصل نهجها المعتد إياه .**

وهناك تفاؤل جدي بأن تختار الطريق الأول بالتالي ،خصوصا وأن الحزب مازال قويا ،بكوادره واسعة ،ومستعدة للعطاء والتضحية ،والأهم من ذلك ،لن تقبل بأن ينهار هذا الحزب.

وها هي اسرائيل، مرة أخرى، تلوى ذراع «الأمم المتحدة» وتفرض على «العالم الجديد» أن ينحني..
ومايجرى في هذا العالم.. «الجديد»، لايدعو للعجب. فهي- اسرائيل- دولة صغيرة» وحيدة وهدفا للإرهاب الذى يزاوله الشعب الفلسطيني عليها، منذ اعلنت عن نفسها واحة للحضارة والديمقراطية وسط عالم عربي ليس كذلك- عالم عربي واسع، متفسخ وينغل بالعطن والرائحة.. وعندما يبتلع «مجلس الأمن» لسانه ويشطب قضية المبعدين الفلسطينيين من جدول الأعمال، فليس في الأمر غرابة.. ذلك انه (مجلس الامن) يعود إلى صوابه ويمتثل للأخلاق «الجديدة» التي يجب أن تعم العالم.. «الجديد»!
عجيبة..؟
فقط، غير العاقلين وأصحاب الحواس العاطلة عن العمل، لا يستطيعون استيعاب الذى يجرى:
دولة إسرائيل الصغيرة والوحيدة في مواجهة الارهاب الذى يزاوله الاولاد والنساء والشيوخ الفلسطينيون،
يتمتع حكامها ببراعة شاملة غير موجودة في المحيط العربي. يعرفون أن «العالم الجديد» الذى لايزال قيد البناء حسب خرائط المصالح يحتاج إلى شركاء أذكياء وأقوياء وقادرين على الإضافة إليه. اضافة، هي بالطبع، شئ آخر غير التبعية الذليلة والتسول وحروب شيوخ القبائل..!

ميثاق للعالم الجديد



فالح العطاونة

في إسرائيل حكام يفهمون العالم الجديد على حقيقته، عالم كانوا ينتظرون قدومه منذ زمن بعيد- عالم رائق، بديع وممتع كلعبة سيرك، ينجح فيه أولئك البارعون كالحواة، يبتهج العالم.. الجديد للبراعة الشاملة ويفرك كفيه بغبطة، ويتمغط راضيا عن اللعبة.

حكام اسرائيل يتمتعون بملكة رهيبة. يمجدون القيم الانسانية العامة الى درجة تقترب من التقديس و...لاتقترب من الالتزام! للعرب، أن يقولوا مايشاؤون عن حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الامم المتحدة وكل الماركات القديمة في العالم القديم.. ولهم عالمهم الجديد الفوار مثل كرنفال. يقتلعون مئات الفلسطينيين ويقذفونهم بعيدا وراء اسرائيل الكبرى، يشرحون للعالم.. الجديد اسباب اجراءاتهم الامنية الصعبة: «ضد الارهاب ومن أجل السلام..! وعندما تلوذ الأمم المتحدة في الحرد أو في سوء الفهم فهي مشكلة تتعلق بها وحدها.. ذلك أن اسرائيل دولة ديمقراطية من طراز أخر لا يستوعبه ميثاق الامم المتحدة.. وعليه، فلينتظر العالم ومعه الامم المتحدة ايضا، اللعبة الديمقراطية في دولة من طراز جديد.. ويتسمر بانتظار ماتقوله المحكمة العليا الإسرائيلية. واذا ماانتهت «اللعبة» بما لا يسر، فذلك يعود الى أن العالم لم يستوعب اللعبة بعد.

في اسرائيل التي بنت نفسها لعالم آخر انتظرته طويلا، أشياء كثيرة لاتبدو مفهومة للمتخلفين عن فهم حسابات «العالم الجديد». كل القضايا في دولة اسرائيل. صغيرة أو كبيرة، تحل بطريقة «الصفقة».. وعلى العالم الكسول وغير الشاطر أن يتعلم. فبدلا من إعادة المبعدين الفلسطينيين دفعة واحدة، حسب قرار متسرع اتخذته الامم المتحدة بسوء فهم، يمكن- مثلا- إعادة مائة مبعد فقط. وفي اطار «الصفقة» ايضا، ليس مهما أن تلتزم إسرائيل بعدم شرعية الإبعاد. إذ يكفي، في هذا المجال، تصريح «ناعم» من وزير خارجية إسرائيل يقول فيه أن «الإبعاد سياسة اسرائيلية استثنائية..! وهكذا يقترب العالم الجديد من ميثاق جديد يحل قضاياه الشائكة- ميثاق الصفقة المجرب في دولة هيأت نفسها، منذ نشأت، لعالم أخر جديد، لم تستوعبه لا الأمم المتخلفة ولا الامم المتحدة، بعد!

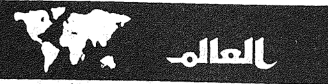
أو ليس من واجب العالم الجديد، بعد الذى جرى، أن ينحني؟!

إن رؤيا معافاة من الحول، تعفي أصحابها من تلبس الغرابة. ذلك ان حكام إسرائيل الأذكياء لديهم من المساهمات والافكار مالا ينتهي عند حد- مساهمات وافكار تتجاوز حدود الفهم لهذا العالم- الجديد.. الى المشاركة الفعالة في صياغة روحه وميثاقه الجديد!

في إسرائيل، الآن، يطبق مسؤولو «الأمن» حزمة شاملة من الأفكار، في مواجهة ارهاب الولاد الفلسطينيين: اطلاق الرصاص بسخاء، قاتل، عشرات الجرحى كل يوم، خلع اشجار، اعتقالات، نسف بيوت، حظر تجول لأيام طويلة على مدن وبلدان بأكملها ابعادات بالجملة والمفرق و.. لجماعة عمل جديرة بتسجيلها في دفاتر الحروب التاريخية، وصلت حد تدمير احياء سكنية كاملة بالصواريخ المضادة للدبابات (.. حدث مؤخرا في حي الامل في غزة)!

وفي اسرائيل، الآن ما يستحق الانتباه، فالحكام البارعون الورعون، يعلمون حكام العالم دروسا في احترام حقوق الإنسان. فقد استقبلوا مؤخرا ثمانين شخصا بالتمام والكمال من لاجئي البوسنة والهرسك المعذبة

في إسرائيل الآن يتألق عصرنا الجديد، المبارك- عصر حلول الميثاق الجديد الذى سيعم العالم عما قريب: تخرج الأمم المتحدة من جلدها، ينحني العالم لبراعة الاقوياء و.. يعلن العالم العربي الواسع والمتفسخ التزامه: تطبيعا وسلاما وهوانا، إلى حين..



التقرير الرسمي الأمريكي.. «الأكثر مبيعا» القناع الزائف.. أمريكا في دور حارس حقوق الإنسان؟

سمير كرم

رسالة واشنطن

ما إن يبدأ شهر فبراير- من كل عام- حتى يشرع الدبلوماسيون من معظم بلدان العالم في واشنطن، ومنهم المراسلون الصحفيون من الأجانب والأمريكيون في ترقب اللحظة التي تعلن فيها وزارة الخارجية الأمريكية صدور تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في دول العالم كافة. فالتقرير يصدر عادة في الأسبوع الأول أو الثاني من شهر فبراير.

وعندما يصدر التقرير يهرع الدبلوماسيون والمراسلون- خاصة الأجانب منهم - للحصول على نسخ منه ليوافوا عواصمهم بمايخصها منه.

أما الصحفيون الأمريكيون فإنهم - في عجلة شديدة- يلتقطون الفصل الذي يكون موضوعا مثارا في وقت صدور التقرير... مكتفين بذلك.فإذا كانت هناك أزمة ساخنة **مع إيران** - مثلا- فإن تركيز الإعلام الامريكي يصبح على الفصل المتعلق بانتهاكات إيران لحقوق الإنسان. أما إذا كانت الأزمة ساخنة **بين الولايات المتحدة وليبيا، أو سوريا،أو العراق، أو كوريا الشمالية، أو كوبا.. إلخ** فإن الاختيار يتجه إلى الفصل المتعلق بها مباشرة. وينسى كل ما عداه.

طبعا **تبرق السفارة السعودية** بمحتوى الفصل المتعلق بانتهاكات السعودية.. ثم لا تلبث أن تبعث بنسخ كثيرة إلى الجهات الرسمية والشخصيات المهمة التي يهمها أن تعرف ماذا قالت وزارة الخارجيةالأمريكية عن سجلها في حقوق الإنسان في تقريرها السنوي.

الأمر نفسه بالنسبة للكويت والبحرين وقطر والمغرب وتونس. -وطبعا مصر- وكل دولة عربية.. وكل دولة إسلامية وكل دولة في العالم الثالث، بالأضافة الى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية والصين.. وإسرائيل والأراضي العربية المحتلة.

باختصار فإن تقرير الخارجية الأمريكية عن ممارسات وانتهاكات حقوق الإنسان في كل من دول العالم على حدة يعد واحداً من أكثر التقارير التي تصدرها الحكومة الأمريكية رواجا.. **أنه التقرير «الأكثر مبيعا»** الآن بعد أن حتمت إجراءات الحد من النفقات التي قررها الكونجرس الأمريكي قبل سنوات أن تباع هذه التقارير بدلا من أن توزع على الدبلوماسيين والصحفيين كما كان الحال في السابق.

ولابد أن نلفت النظر إلى أننا نتحدث عن تقرير هو بمثابة مجلدضخم **يقع في نحو ألفي صفحة لأنه يغطي ١٧٦ دولة** بتفصيلات دقيقة ومطولة.. تتراوح بطبيعة الحال بين دولة وأخرى. فلكل منها نصيبها حسب سجلها في مجال حقوق الإنسان على أوسع نطاق،بما في ذلك **الحقوق المدنية والحقوق الدستورية والحريات العامة**.. وصولا إلى أساليب ومحاكمة وأساليب تطبيق القوانين، حتى أفدح الانتهاكات وأبسطها من التعذيب إلى الفصل من العمل الى التخويف والتحرش..

وللحقيقة فإن الجهد الذي يبذل في وضع هذا التقرير السنوي ضخم. وللحقيقة أيضا فإن احتمال الكذب فيه ضئيل. واحتمال الخطأ- نوعي مسبب على الكذب- ضئيل أيضا.. ويمكن أن نقول إن أوفر قدرممكن من الموضوعية ينعكس في هذه التقارير العديدة، **إلا عندما يتعرض واضعوها لوصف.. نظام حكم ما بتعبيرات عامة من نوع «الدكتاتورية أو شمولية» في وصف كوبا مثلا.. ومن نوع «ديمقراطية برلمانية» في وصف إسرائيل كمثل عكسي** ويبدو أنه لاسبيل لدى الباحثين والمسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية للإفلات من هذه التعميمات..أما عند الخوض في التفصيلات فإنها غالبا ماتكون مؤسسة على معلومات محدودة وموثقة.

لكن الكذب والخطأ والتحيز يحدث بعد ذلك. يحدث في مرحلة مابعد صدور التقرير كل سنة. ليس فقط من جانب الإعلام الأمريكي الذي يكتفي من آلاف الصفحات بما يخدم معركة ساخنة مع هذا البلد أو ذاك . وليس فقط من جانب الدبلوماسيين الأجانب الذين ينكبون على ترجمة مايتعلق بحكوماتهم- فهذه وظيفتهم، وهو تصرف مشروع. وليس فقط من جانب أجهزة الإعلام في كل من الدول التي يتناولها التقرير حين تنتقي ماتقوله الخارجية الأمريكية عن دولة أخرى بينها وبينها حقوق أو عداء،أو خلاف.. هذه كلها أمور مفهومة ونكاد نقول مشروعة.

إنما الكذب والخطأوالتحيز يقع في الأساس- فيمابعد صدور هذا التقرير من جانب الحكومة الأمريكية. كيف؟

إنها تتجاهله تماما.. إلا مايناسب منه حروبها الخاصة. وحينمانقول أنها تتجاهله لا

نعنى فقط تجاهل المعلومات الواردة فيه هذاالعام، أو التى وردت فى أى عام سابق، إنما نعني أساسا تجاهل الغرض الذى من أجله يصدر هذاالتقرير.. ويبذل فيه كل هذاالجهد. وينفق عليه ماينفق من تكاليف.

لماذاتصدر الحكومة الأمريكية هذا التقرير؟

سؤال ينطوى على اسئلة كثيرة وأكثر دلالة.

لماذا تخص الحكومة الأمريكية نفسها بهذه المهمة؟

من عهد إلى الولايات المتحدة بمسؤولية مراقبة حقوق الإنسان وانتهاكات حكومات العالم لها بدرجات الانتهاك المتفاوتة؟ هل صدر بذلك قرار من الأمم المتحدة؟ ولماذا لا تؤدى الأمم المتحدة هذه المهمة؟

والأهم من كل هذه الأسئلة: لماذا؟ الهدف من إصدار هذه التقارير؟ وهل يتحقق هذا الهدف فعلا؟

لابد من أن نبدأ الحكاية من نقطة بداية إصدار هذه التقارير. فهى تنطوى على إجابات على معظم هذه الأسئلة.

فى يوم أول يناير ١٩٧٧ سمحت لجنة الشؤون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى بنشر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن انتهاكات حقوق الإنسان فى ست دول تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية. (ذلك أن وزارةالخارجية تصدر هذه التقارير لتلك اللجنة وليس للإطلاع العام.. واللجنة هى التى تسمح بنشرها). **كانت التقارير معلقة فقط بالأرجنتين وهايتى وبيرو وأندونيسيا والفيلبين وإيران (التى كانت لاتزال تحت حكم الشاه).** وعلى الرغم من أن التقرير تضمن تفصيلات انتهاكات هذه الحكومات لحقوق الإنسان فى بلادها إلا أنه تضمن توصية للكونجرس بالموافقة على «**مواصلة مد هذه الدول بالمساعدات العسكرية الأمريكية لاعتبارات استراتيجية ودبلوماسية**».

لكن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكى أصرت فى ذلك الوقت على أن تنشر هذه التقارير. على الرغم من أن وزارة الخارجية أبدت اعتراضات أصلا على فكرة إصدار تقارير عن ممارسات حقوق الإنسان فى الدول الأجنبية لأن ماتنطوى عليه «**من شأنه أن يشكل إحراجا لدول حليفة ويضر بمفاوضات تعقد مع دول معها**

عن «نيويورك تايمز»

خصومات». وكانت الخارجية ترتأى أن تبقى هذه التقارير- إذا وضعت أصلا- سرية.

وبالفعل صدر هذا التقرير بأجزائه الستة عن الدول الست المذكورة متضمنا مايحدث فيها من انتهاكات مثل استخدام أساليب التعذيب والاعتقال التعسفى والسجن بلا محاكمة لفترات طويلة وغير ذلك من الاعتداءات على الحياة والحرية والأمن الفردى. بل تضمن التقرير إشارات واضحة إلى تقارير لهيئات خاصة معنية بحقوق الإنسان مثل تقارير منظمة «العفو الدولية» عن هذه الدول..

أما الأسباب التى ساقتها وزارة الخارجية لتوصيتها باستمرار المساعدات العسكرية للدول المنتهكة لحقوق الإنسان فقد تضمنت: **مصلحة الولايات المتحدةفى الحفاظ على صلتها مع الزعامة الأرجنتينية، والمصالح الأمنية فى ذلك البلد الذى تمتد سواحله لمسافة ١٠٠٠ ميل على طول جنوب المحيط الأطلنطى، الأهمية الاستراتيجية لعلاقات الصداقة مع اندونيسيا، أكبر وأكثر بلدان جنوب شرق آسيا المشر جغرافيا وسكانيا، الحفاظ على علاقات بناءة مع حكومةبيرو عن طريق برنامج المعونة. المصلحة الأمريكية فى مواصلة استقرار حكومة إيران وأهميةذلك البلد كمورد للبترول للولايات المتحدة واليابان: رغبة الولايات المتحدة فى الاحتفاظ بالقواعدالعسكريةفي الفلبين التى (يصفها تقرير الخارجية آنذاك) يمكن أن يشلهاسحب المساعدة العسكريةالأمريكية،**

والاهتمام الانسانى بالقدرة المدعمة على الإنقاذ الجوى والحربى الأمريكيين الذى تكلفه المساعدة الأمريكية لها يبقى.

وكان الكونجرس قد طلب وضع التقارير عن الدول الست كاختبار مبدئى لالتزام السلطة التنفيذية بقانون المساعدة العسكرية الذى أصدروه فى العام السابق(١٩٧٦)، وكان هذا القانون قد نص على أنه ينبغى أن **«لا تقدم مساعدة أمنية لحكومات تمارس بطريقة منظمة انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان..» لكن القانون نفسه نص على أنه فى ظروف استثنائية» يمكن مواصلة تقديم المساعدة**، ويكون على وزارة الخارجية أن تشرح الظروف.. وللكونجرس أن يقرر قطع المساعدة أو خفضها أو الموافقة على استمرارها (...).

بعدأيام من نشر تقرير الخارجية عن الدول الست المذكورة- نتيجة لإصرار الكونجرس- **تولى الرئيس جيمى كارتر مسؤوليات الرئاسة..** وكان قد أكد طوال الحملة الانتخابية التى انتهت بفوزه **أن حقوق الانسان ستكون المعيار الأساسى لعلاقات أمريكا الخارجية بالدول الأخرى**. وبالفعل أصبح تقليد إصدار تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان فى كل دولة من دول العالم تقريرا نافذا بموافقة الكونجرس والبيت الأبيض ووزارة الخارجية.

وفى مارس ١٩٧٧- وكان عمر رئاسة كارتر أقل من ثلاثة أشهر-قال فى اجتماع شعبى فى مدينة**«كلنتون» بولاية ماساتشوزيتس : «إننى أريد أن أرى** بلدنايضرب المثل فى المستوى الأخلاقى. **إن لدى شعوراعميقابأنه حينما يوضع الناس فى السجن بلا محاكمة ويعذبون ويحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية فإنه يتعين على رئيس الولايات المتحدة، بل إنه يملك الحق فى أن يجهر عن الاستياء وأن يتخذ عملا مابهذا الشأن.. إننى أريد أن يصبح بلدنا بؤرة اهتمام عميق بالكائنات البشريةفى جميع أنحاء العالم».**

وعلى الرغم من أن هذه «الاستراتيجية الجديدة للسياسةالخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت كانت فى الحقيقة أحدث جبهة لتطبيق سياسة احتواء الاتحاد السوفييتى ومحاصرة النظم المتحالفة معه أو التى ترتبط به بعلاقات مصالح وصداقة.... إلا أنه لم يكن بالإمكان قصر تطبيقهاعلى الاتحاد السوفييتى وحلفائه والدول التى تناهض النفوذالأمريكى. فكان لابد من تعميم هذا الإجراء.. وأن تصدر تقاريرالخارجية الأمريكية سنويا عن جميع الدول ، بما فيها تلك التى ترتبط بعلاقات تحالف أو صداقة أو مصالح مع الولايات المتحدة.

مع ذلك فإن اتخاذ حقوق الإنسان معيارا لمواصلة المساعدات- عسكرية كانت أو اقتصادية- لم يطبق بأى درجة من الجدية فى أى وقت.. بالأخص بعد هزيمة كارتر فى انتخابات ١٩٨٠ وبداية حقبة سيطرة المحافظين واليمين الجمهورى بقيادة **رونالد ريجان** ، وبعده **جورج بوش.**

ولعل أهم تطور فى سياسة جعل حقوق الإنسان المعيار الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية تمثل**«توجيه جمهورى»** أصدره **كارتر فى ١٧ فبراير ١٩٧٨** كانت النقاط الجوهرية فيه هى التالية:

* الأولويات المحددة كأهداف لسياسة حقوق الانسان الأمريكية: خفض الانتهاكات الحكومية واسعة النطاق فى أنحاء العالم لتكامل الأشخاص وتعزيز الحريات المدنية والسياسية. كذلك من أهدافها المستمرة دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

* يزداد الاعتماد على الحوافز الإيجابية التى تؤدى إلى تحسينات (فى ممارسات حقوق الإنسان). وذلك مثلا بالنظر بصورة خاصة إلى اعتماد مساعدات أمريكية.

* لاتأييدا أمريكيا» إلا فى ظروف استثنائية. .للأعمال التى تقوم بها حكومات مذنبة بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان.

* توجه مبادرات أمريكا فى مجال حقوق الإنسان فى المؤسسات المالية الدولية(المقصود المؤسسات مثل **البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى)** على نحو لايؤدى إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية فى المحافظة على هذه المؤسسات كأدوات اقتصادية فعالة.

وقد لعبت **زبجنيو بيرجينسكى** مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومى دورا بارزا فى صياغة سياسة حقوق الإنسان كمعيار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية، على الرغم مما هو معروف عنه من أنه من المحافظين، الأمر الذى يؤكد أن **هدف هذه السياسة كان «استراتيجيا» أكثر منه إنسانيا».** وتحت توجيهه انشئت لجنة مشتركة من ممثلى عدد من الوكالات الأمريكية الرسمية المعنية بمسائل المساعدات الخارجية، مهمتها النظر فى قرارت المساعدة من زاوية حقوق الإنسان وتقديم التوجيهات. وأطلق على هذه اللجنة اسم **«مجموعة ممثلى الوكالات بشأن حقوق الإنسان والمساعدة الخارجية».** وكان رئيس هذه المجموعة **وارين كريستوفر** وزير الخارجية الحالى فى إدارة الرئيس **بيل كلنتون.**

خلال السنة الأولى من عمل هذه اللجنة أوصت بأن يعارض ممثلوا الولايات المتحدة فى المنظمات الدولية تقديم قرض **لغينيا،** وتأجيل قرض **لكوريا الجنوبية** والامتناع عن التصويت عند طرح موضوع قرض لكل من **باراجواى ونيكاراجوا** . وفى حالتين أخريين أيدت المجموعة قروضا **لجمهورية أفريقيا الوسطى ونيكاراجوا** على أساس أن القروض نفسها تخدم حاجات إنسانية». **وهكذا فإن القرارالوحيد بمعارضة قرض الدولة فى العام الأول**

كيف يتراكض الدبلوماسيون والإعلاميون-أميركيون وأجانب.. لالتقاط تقرير وزارة الخارجية السنوى عن حقوق الإنسان..وماذا يفعلون به؟

أكثر النظم انتهاكا لحقوق الإنسان كانت دائماأكثرها صداقة لأمريكا من اندونيسياشرقا إلى رومانيا والسعودية وتشيلى والسلفادور.. والقائمة طويلة..

من تنفيذ التوجيه الرئيسي بشأن حقوق الإنسان كان ضد غينيا التي تنتهج سياساشتراكية. وفي العامين التاليين أوصت المجموعة بإصدار التعليمات للوفود الأمريكية بمعارضة ستين قرضا لخمس عشرة دولة.

وعندما كان العالم يحتفل في ٦ ديسمبرعام ١٩٧٨ بالذكرى الثلاثين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجدت إدارة كارتر في ذلك مناسبة «مفيدة» لتأكيدسياسة التركيز على حقوق الإنسان كمعيار للعلاقات الخارجية لكن ذلك التأكيد لم يتجاوز حدود البيانات..لأن خلافات داخلية في إدارة كارتر كانت قد بدأت تظهر معارضةبعض أركانها- ومنهم **بيرجينسكي** نفسه للتركيز على هذه السياسة ،لأنها بدأت تتسبب في الإضرار بالعلاقات مع معظم حكومات أمريكا اللاتينية،وخاصة **البرازيل والأرجنتين وتشيلي...** ولأن قطاعات من القوى السياسية الأمريكية بدأت تشعر بأن هذه«سياسة أحادية الجانب تميل نحو اليسار»(...)

وهذا ما أكده «بيرجينسكي نفسه في مذكراته التي نشرها عام ١٩٨٣ عن فترة توليه منصب مستشار الرئيس للأمن القومي (من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١) وكانت بعنوان **«القوة والمبدأ»**

مع ذلك فهويذكرأن تلك السياسة في مجموعها «كانت ناجحة في أنها خلقت مناخا من الاهتمام العالمي الذي شجع على تحسين أحوال حقوق الإنسان وكبح الانتهاكات الصارخة وكشفها..» وهو تقدير لايستند إلى واقع حقيقي، **فقد كانت معظم النظم الصديقة للولايات المتحدة- خاصة في نصف الكرة الغربي وكذلك في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا في تلك السنوات أكثر حكومات العالم ممارسة لانتهاكات حقوق الإنسان.** كانت ممارسات شاه إيران ودكتاتور **تشيلي بينوشيه وحكام كوريا الجنوبية والارجنتين والسعودية والفلبين،** وأكثر أصدقاء أمريكا بين حكام أوربا الشرقية صداقة للولايات المتحدة في ذلك الوقت رئيس رومانيا **نيكولاي شاوشيسكو.** وأكثر حلفاء أمريكافي الشرق الأوسط اعتمادا على المساعدات الأمريكية-إسرائيل- كان أولئك جميعا يتمتعون بالتأييد المادي والمعنوي.. وأحيانا العسكري من الولايات المتحدة

بينما تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان مستمرة في الصدور تمتلىء بالحقائق..ولاتجد لها صدى في السياسة الحقيقية للولايات المتحدة وعلاقاتها مع الدول الأخرى.خلال تلك السنوات- في النصف الثاني من السبعينات-ظلت انتهاكات حقوق الإنسان كمعيار لعلاقات أمريكا الخارجية سلاحا يستخدم فقط ضد دول تعارض الولايات المتحدة نظمها لاعتبارات أيديولوجية أو استراتيجية أو اقتصادية .**ولعل من أكثر دول العالم تعرضا للضغط بقياس كثافة هذا الضغط أو استمراريته هي كوبا فهي هدف للضغط الأمريكي بجميع أشكاله .ولاتجد الإدارات الأمريكية المتعاقبة مبررا لها أفضل مما تتضمنه تقاريرها السنوية عن حقوق الإنسان عن الأوضاع في كوبا.هذا في الوقت الذي تغيرت فيه لهجة التقارير ودرجة تركيزها بالنسبة لدول طرأت عليها تحولات اقتربت بها عن الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية. نيكاراجوا على سبيل** المثال،كذلك،**إيران.. حتى الصين** تراوحت السياسات الأمريكية تجاهها-بسبب اعتبارات

بيل كلينتون



تجارية وقبل ذلك استراتيجية عندما كان من المفيد الاقتراب من الصين «الورقة الصينية» ضد الاتحاد السوفيتي.

وفي السنوات منذ بداية الثمانينات تركت سياسات **ريجان وبوش** اليمينية بصمات سوداء على السياسة الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان..بل أجبر الدبلوماسيون المحترفون الذين يشتركون في وضع تقارير حقوق الإنسان على تغليب الاعتبارات السياسية في وضعهم للحقائق والمعلومات في تقريرهم السنوي.وطوال تلك السنوات أدركت منظمات حقوق الإنسان الدولية والأمريكية-التي لاترتبط بالحكومة الأمريكية-على أي حد تستخدم إدارة ريجان وبعدها إدارة بوش تقرير وزارة الخارجية السنوي عن حقوق الإنسان لتبرير سياسات خارجية لاتهدف بأي حال إلى دعم قضية حقوق الإنسان ،**إنما تهدف إلى«فرض العزلة الدولية» على عدد من النظم التي بها تسير في الخط الأيديولوجي الأمريكي الذي تعبر عنه معايير معينة في مقدمتها فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأمريكية ،اتباع سياسة السوق اقتصاديا بصرف النظر عن أية اعتبارات اجتماعية أو سياسية تؤثر على أوضاع البلاد الداخلية أو مستويات المعيشة والعدالة الاجتماعية فيها،التعاون في المجالات العسكرية والمخابراتية مع الولايات المتحدة بلاحدود أو قيود.. إلا ما تقبله الولايات المتحدة.**

أما كيف يتم التلاعب في صياغة تقارير حقوق الإنسان لتفي بأغراض السياسات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة فيمكن أن نذكر عدة نقاط :- منها المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في انتقادات أخذت الطابع الدوري المستمر..**إذ أخذت تصدر منذ منتصف الثمانينات سنويا تقارير نقدية لتقرير الخارجية الأمريكية** ويتضح منها أن تقرير الخارجية الأمريكية يلجأ إلى الأساليب التالية التي تعرى صياغته من الموضوعية وحتى حسن النية:

* **ذكر الانتهاكات دون وضعها تفصيليا وبدقة حين يتعلق الأمر بطرف تؤيده الولايات المتحدة،كما هو الحال بالنسبة لممارسات اسرائيل** في الأراضي العربية المحتلة،وكما كان الحال

فى ممارسات جماعات «المجاهدين» طوال سنوات الحرب فى أفغانستان.فينطبق ذلك أيضا على دول مثل السعودية وكينيا ..وحتى بالنسبة لجنوب أفريقيا على عكس مايجرى بالنسبة لدول مثل إيران وكوريا وليبيا والعراق وكوبا ونيكاراجوا قبل اتفاق الساندنيين فى الانتخابات قبل ثلاثة أعوام.

* إدخال تبريرات ومعاذير لانتهاكات حقوق الإنسان على نحو مايحدث بالنسبة لإسرائيل فى التعامل مع الفلسطينيين،وكما كان يحدث فى سنوات الصداقة بين واشنطن وبغداد ،ويحدث الآن مع هاييتى تحت حكم العسكر،وفي الماضى فى حالات يوغوسلافيا ورومانيا.

* التركيز على أية مظاهر تحسن اذا ماتوفرت مثل هذه المظاهر فى حالات حكومات تريد الولايات المتحدة تجنب إدانتها أو إحراجها ،وقد مورس هذا بشكل خاص بالنسبة للسلفادور حتى فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة والقوات المسلحة مدانة بممارسة أعمال القتل الجماعى ،بما فى ذلك قتل مجموعة من الراهبات الأمريكيات بسبب الاشتباه في تقديمهن العون للفلاحين الذين يؤيدون الثوار اليساريين. ومورست سياسة التركيز على مظاهر تحسن طفيفة فى الصين عندما كانت الولايات المتحدة تؤيد سياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة السوق وتفتح أبوابها للتجارة والاستثمارات الغربية.

* التركيز على وعود الحكومات الصديقة -مثل السلفادور وكينيا والسعودية والكويت وغيرها- على الرغم من أن هذه الوعود لاتجد طريقها إلى التنفيذ العملى بتحسين أوضاع حقوق الإنسان فى تلك البلدان

* إظهار الانتهاكات فى حالة الحكومات أو القوى الصديقة لأمريكا على أنها معلومات غير مؤكدة بنسبتها إلى مصادر المعارضة لإكسابها قدرا أقل من المصداقية.أو نسبتها إلى مصادر تبدو مدعاة للشك .

وقد فعلت الخارجية الأمريكية ذلك بشكل خاص فى تقاريرها عن ممارسات عصابات «الكونترا» فى نيكاراجوا التى كانت تؤيدها وتمولها الولايات المتحدة نفسها.كذلك فى تقاريرها عن أفغانستان وهاييتى وسرى لانكا والصومال.

* نزع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان فى البلدان الصديقة للولايات المتحدة من سياقها السياسى الأمر الذى يجعلها تبدو أقل أهمية وأقل خطورة من الواقع. تم ذلك فى حالات الفلبين سواء فى عهد ماركوس أو فى عهد أكينو ،كما تم في الصومال فى عهد سياد برى .

* وفى الحالات التى كان يهم الولايات المتحدة تسويد صفحة حقوق الإنسان فى البلدان غير الصديقة لها فإن الانتهاكات تساق فى تقارير الخارجية الأمريكية دون اهتمام بالتحقق منها أو من مصداقية مصادرها أو حتى ظروف وقوعها.فهناك على الدوام انتهاكات الاغتيال والتعذيب والاعتقال والاضطهاد السياسى بكل أنواعه فى حالة كوبا.معظمها مستقاة من مصادر «الكوبيين فى المنفى» الذين يعيشون فى الولايات المتحدة على تجارة مهاجمة نظام كاسترو ،وذلك على الرغم مما هو معروف عن عجز المخابرات الأمريكية على مدى ثلاثين عاما عن اختراق الجبهة الكوبية لجمع المعلومات.

وقد أصدرت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» و«لجنة المحامين أنصار حقوق الإنسان» -وهما منظمتان أهليتان-تقريرا مشتركا حثتا فيه وزارة الخارجية الأمريكية على «إعادة النظر- فى الخطوط الهادية» التى تستند إليها فى وضع تقاريرها عن حقوق الإنسان-حتى تأتى هذه التقارير منصفة وخالية من التناقض.ودعا تقرير المنظمتين إلى الأخذ بعدة توصيات لتحقيق هذه المهمات أهمها:

- تصور انتهاكات حقوق الإنسان فى أبعادها الكاملة دون التهوين أو المبالغة أو تبرير.

- تحليل أوضاع حقوق الإنسان كما هى فى وقتها دون السماح للتحسينات أو الانتكاسات فى الظروف بأن تضفى غموضا على هذه الأوضاع.

- ضرورة تحديد وقت حدوث الانتهاكات فى السنة التي يغطيها التقرير.

- تسجيل الجهود العملية التى تبذلها حكومات بهدف تصحيح أوضاع حقوق الإنسان ،بما فى ذلك ما تحاوله من التحقيق فى الانتهاكات ومحاكمة المسؤولين عنها.

- إذا كانت هناك ظروف تحول دون ذلك -شرح تلك الظروف أو الاعتبارات بوضوح.

- تقدير ما إذا كانت مصادر المعلومات عن الانتهاكات مصادر جديرة بالثقة ومدى مصداقيتها فى السابق.

- أيضا النمط الحالى للانتهاكات والسياق السياسى الذى تقع فيه وتسليط الضوء على المسؤولية عن هذه الانتهاكات وخاصة الخطير منها. وقد مضى وقت كاف على هذه التوصيات-إذ صدرت فى يونيو عام ١٩٨٨ -ولاتزال الحكومة الأمريكية مستمرة فى ممارساتها الخاصة بتقارير حقوق الإنسان دون أن تأخذ في حسابها سوى مبدأ علاقتها بكل بلد على حدة ضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان نفسها.

والآن وقد حلت محل إدارتى ريجان وبوش اليمينيتين إدارة ترفع الشعار الذى ارتفع فى عهد إدارة كارتر عن اتخاذ حقوق الإنسان معيارا أساسيا للعلاقات الخارجية الأمريكية فإن سلوك الإدارة الجديدة برئاسة كلنتون والتى تضم عددا من أكثر العناصر اهتماما بهذا الموضوع ،بينهم دارين كريستوفر وزير الخارجية وأنطونى ليك مستشار الأمن القومى ونائبه صمويل بيرجر(الذى كان عضوا فى مجلس إدارة حركة السلام الآن» الأمريكية..وبينهم أيضا دونا شلالة وزيرة الصحة التى تعد واحدة من القوى «اليسارية» فى الحزب الديمقراطى الأمريكى..بل بينهم هيلارى كلنتون زوجة الرئيس نفسه..فإن كثيرين يعلقون آمالا كبارا،تفوق حتى تلك التى علقت على إدارة كارتر من قبل فيما يتعلق باهتمام أمريكا بحقوق الإنسان.

والسؤال الآن: كيف سيكون أداء إدارة كلنتون فى هذا المجال؟ هل سيأتى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية التالى - فى فبراير ١٩٩٤- مختلفا عن تقارير الأعوام الماضية؟ سؤال لن يجيب عنه إلا سجل هذه الإدارة فى معالجة علاقاتها الخارجية ..لكنه ليس أهم الأسئلة.

السؤال الأهم -فى اعتقادنا- هو : ماهو سجل الولايات المتحدة نفسها فى مجال حقوق الإنسان؟ ومن يراقبه؟ ومن يحاسبها ؟ وهذا موضوع آخر.

إدارة كلنتون تعيد شعار حقوق الانسان كمعيار للسياسة الخارجية الأمريكية.. هل يختلف الحال عما كان فى عهد كارتر؟

الطريق المسدود

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

عندما يعلن أى مواطن روسى فقير الآن عن بيع تلفزيون قديم لديه، وعندما تعلن أى شركة كبرى عن وصول وبيع كمية جديدة من سيارات المرسيدس، فلابد للإعلان أن ينتهى بالعبارة التالية :«الأسعار المعروضة سارية لمدة يومين فقط». وإذا اقترضت ألف روبل من مواطن كان عليك أن تردها فى ظرف يومين على الأكثر، لأن قيمة الفلوس تتناقص بصورة مذهلة من يوم لاخر فى ظل التضخم، الذى دخل مرحلة «فرط التضخيم» بنسبة خمسين فى المئة وهى النسبة التى لابد أن تنهار لديها أعتى الأنظمة الاقتصادية.

وعندما يتفق الناس مع عامل أو موظف على أجرة أو راتب يقولون له:«فى حدود عشرين دولار».. وكانت تشترى ثمانية الاف روبل من شهر، فأصبحت تشترى أكثر من ثلاثة عشر ألف روبل، بعد أن أصبح سعر الدولار ستمائة وستين روبلا. ومع أن سعر الدولار فى ارتفاع مستمر، إلا أن ارتفاع الأسعار يتجاوز كل وثبة يقوم بها الدولار، وقد بلغ سعر كيلو اللحم حوالى ألفى روبل- أى أكثر من عشرة جنيهات، مثلما هى الحال فى مصر، مع فارق واحد أن الحد الادنى للأجور فى روسيا رسميا هو حوالى عشرين جنيها وهو مايعيش عليه غالبية المواطنين. وتؤكد الأرقام الرسمية أن الحل الوحيد الذى وجده المواطنون فى مواجهة هذه الأزمة هو أن يأكلوا أقل، فصارت الأسرة تتناول من اللحوم والخضروات والفواكة أقل بمرة ونصف مما كانت تتناوله عام ١٩٩١.

وقد علق الكثيرون أملهم- أو جزءا من أملهم- على وصول الرجل الموفور الصحة **تشيرنوميردين** رئيسا للوزراء، فإذا بالتدهور يستمر فى عهده وإذا بالجبل يتمخض فيلد فأرا، وعندما أقرت الحكومة الجديدة برنامجها الاقتصادى لعام ٩٣ فى عشرين يناير، فإنها لم تتجاوز التصريحات العامة التى لخصها **تشيرنوميردين** فى الخطوات التالية:

* إيجاد آلية فعالة لاستقرار الروبل - تطوير نظام المراقبة على منح القروض من قبل البنوك التجارية- التخلى بالكامل عن التوزيع المتساوى لقروض الدولة واستبدالها بالإقراض الهادف للفروع الأولية- الاتفاق مع المؤسسات التى لاتحقق أرباحا على أسعار موحدة- اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتشجيع المنتجين الزراعيين على اختلاف أشكال تملكهم لكى يبيعوا منتجاتهم للدولة- إعادة النظر فى كل التسهيلات الضريبية المتعلقة بالتصدير والاستيراد التى تم منحها لبعض الأقاليم والمقاطعات الروسية- تنظيم حقوق تلك الأقاليم بحيث لاتضر بتوزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم- تقليص دعم الدولة للمؤسسات غير الرابحة -ضبط نظام تصفية الحسابات بين دول الرابطة السوفيتية.

وبينما ركز **تشيرنوميردين** على التصدى للتضخم باعتباره الوحش الذى يهدد بالتهام كل شئ، واصل البنك المركزى إصدار الأوراق النقدية لتغرق السوق من فئات جديدة كالخمسة الآف، ووعد باصدار ورقة من فئة الخمسين ألف وخلال أربعة شهور فقط- مابين يوليو ونوفمبر العام الماضى- أصدر البنك علاوة على إصداره الطبيعى أكثر من تريليون روبل. وفى يناير وفبراير الحاليين ارتفع سعر البنزين من ٢٥ روبل للتر الى ٣٧، مما أدى تلقائيا لرفع كافة أسعار السلع الاخرى، وارتفعت أسعار بطاقات الطيران الداخلى والخارجى مرتين، وسعر الغاز والتدفئة، والكهرباء، وأجور السكن، وزادت أربع مرات اسعار المكالمات التليفونية، وهبط حجم الإنتاج الصناعى أواخر العام الماضى بنسبة ١٨،٨٪ وتقلص حجم التصدير والاستيراد بنسبة ٢٥٪ مقارنة بعام ٩١، وهبط استخراج الفحم والنفط وانتاج الطاقة الكهربائية، وكفت الدولة عن العمل بنظام

ДЕНЬ

17—30 января 1993 г. № 3 (83)

ГАЗЕТА ДУХОВНОЙ ОППОЗИЦИИ

«ВАШИ УКАЗАНИЯ ВЫПОЛНЕНЫ, Г-Н БУШ!»

Из записи основного содержания беседы президента РФ Б. Н. Ельцина с президентом США Дж. Бушем в узком составе 3 января 1993 года



ТАБЛО:

عدد صحيفة «دين» الذى تضمن محضر الحوار السرى بين بوش ويلتسين

* *

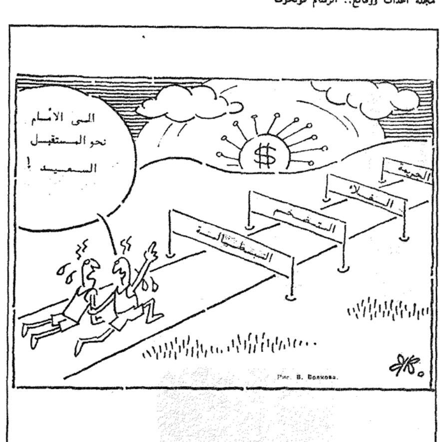
وتصدره عنوان: «أوامرك قد نفذت.. سيادة الرئيس»

العلاج المجانى ولجأت الى نظام «**التأمين الصحى**» . أما مساعدات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لروسيا فلم تتجاوز حدود المليار دولار، مما دفع النظام الروسى لإعادة التفكير فى علاقته **بالعراق وليبيا**، وإصرار **يلتسين** على حق روسيا فى بيع الأسلحة **للهند** ودول الخليج العربى، وأخذت موسكو تخطط لزيادة حجم صادراتها من الاسلحة هذا العام من ٣ مليار دولار إلى ١٦ مليار، بعد أن نجح المجمع الصناعى العسكرى الروسى فى التشبث بإنتاج الأسلحة المتطورة، بدلا من الالتزام ببرنامج تحويل الصناعات الحربية للانتاج المدنى الذى أعلنه **جورباتشوف** عام ٩٠، وقد عبر أحد المسئولين عن جوهر ذلك التحول بقوله: «يمكننا بالطبع أنتاج خمسة وعشرين ألف مكواة كهربائية بدلا من طائرة مقاتلة واحدة، ولكن سعر الكيلو جرام الواحد من الطائرة أغلى بكثير من سعر الكيلوجرام من المكاوى»!.

وقد ترافق اشتداد الأزمة الاقتصادية بالصراع على السلطة، والهزات السياسية التى ضاعفت من الشعور بعدم الاستقرار وغياب الحكم، ولاحظ **جورباتشوف** من مقره «**صندوق جورباتشوف للأبحاث السياسية**» أن:«الازمة التى تمر بها روسيا اليوم تكتسب ملامح مشئومة يوما بعد يوم، وبينما تتصارع القوى السياسية فيما بينها بعنف لتستحوذ على مكان لها عند دفة الحكم، فإن تلك القوى لاتلحظ أن دفة الحكم لم تعد تتحكم فى سفينة البلاد من زمن بعيد». فقد أفضى مؤتمر النواب الذى عقد فى ديسمبر العام الماضى الى اختلاف خريطة التحالفات والمحاور السياسية، فتبددت الهالة التى أحاط **يلتسين** نفسه بها طويلا باعتباره الزعيم الذى تصدى لانقلاب أغسطس. والحاكم الأعلى بين الفرق المتنازعة، وتحول من العنصر الرئيسى فى اللعبة السياسية الدائرة الى مجرد أحد عناصرها، بعد تبلور قوة برلمانية بزعامة **حسبولالاتوف** وقوة تكنوقراطية بزعامة **تشيرنوميردين**، وقوة أخرى بزعامة رجال جايدار الذين مازالوا فى الحكم مثل **تشوبايس** المسئول عن التخصيص، **وتشوخين**، **وفيودروف** الذين واصلوا الجايدارية من دون جايدار، وقوة رابعة بزعامة **ألكسندر روتسكوى** نائب الرئيس، ومجموعة خامسة برئاسة **يورى سكوكوف** رئيس لجنة الأمن، ثم ظهور قوة دستورية فى شخص **فاليرى زوركين** رئيس المحكمة الدستورية العليا، بينما ترقب أجهزة الداخلية والجيش والمخابرات الصراعات دون أن تتورط فى المراهنة على إحدى الفرق حتى ترجح كفة أحد الأطراف..وقد دفع هذا الدرس الروسى بإسلام **كريموف رئيس** أوزبكستان للتصريح بقوله:«إنهم يتهموننى بالديكتاتورية، لكنها أفضل بكثير من انعدام السلطة خاصة فى المراحل الانتقالية». وللمرة الأولى عقدت فى ٥ فبراير بموسكو مائدة للحوار المستديرـ الوسيلة التى وصلت بها المعارضة للحكم فى **بولندا**ـ بين الاحزاب السياسية وممثلى البرلمان والحكومة للبحث فى صيغ «**الوفاق الوطنى**». وزج **يلتسين** بنفسه فى لعبة خاسرة بمراهنته على استفتاء يجرى فى ١١ أبريل يحسم فيه المواطنون الصراع بينه وبين السلطة التشريعية، وسرعان ماتراجع عن فكرته خاصة بعد أن جمع البرلمان توقيعات من النواب تكفى لعقد مؤتمر نواب طارئ فى مارس- قبل موعد الاستفتاء بشهر- قد يلغى فيه الاستفتاء ويعرض يلتسين للخطر.. وبذلك أصبح المطروح عمليا هو المدى الزمنى المتبقى للزعماء المؤقتين للتحولات المؤقتة وفى مقدمتهم **يلتسين**.

وقد أخذت تتنامى الميول لاعتبار يلتسين وحكومته «**حكومة الاستسلام**» على حد تعبير المعارضة القومية الروسية، التى تقول أنه لابد للأمريكيين من حكومة تقبل بتوقيع صك الهزيمة، مثلما يحدث عادة بعد الحروب، وأن حكومة يلتسين من هذه الزاوية هى الحكومة التى لادور لها إلا توقيع صكوك الهزيمة. وقد فجرت صحيفة «**دين (اليوم)**» قنبلة عندما أقدمت على نشر محضر الحوار السرى الذى دار بين **يلتسين** وجورج بوش فى الكرملين قبل توقيع اتفاقية تقليص الأسلحة فى ٤ يناير الحالى، وقدمت لها بقولها: «**إن بلادنا محتلة، هذه هى الحقيقة، أما حكومة يلتسين فهى حكومة الاحتلال التى عليها أن تنصاع لكل مايصدره لها الأمريكيون من أوامر**. واليكم مثالا واحدا، فعندما وقع **يلتسين وبوش** اتفاقية ١٧ يونية ٩٢ تضمنت بندا ينص على أنه ليس من حق روسيا أن تقيم أية دعاوى قضائية ضد الولايات المتحدة فى حالة الإضرار بممتلكات تعود لروسيا فى أمريكا أو حالة وفاة أحد العاملين الروس فى أمريكا. ووفقا

مجلة أحداث ووقائع.. الرسام لولكوف



لهذه الاتفاقية فإن يلتسين ملزم باستشارة أمريكا بصورة دورية قبل اتخاذ أية قرارات هامة، وعندما وقع يلتسين وكرافتشوك وشوشكينتش اتفاقية محمية بيلو فيجسكايا التى ألغت وجود الاتحاد السوفيتى كاد الرؤساء الثلاثة أن يتشاجروا فيما بينهم لانتزاع حق «أولوية إعلام بوش هاتفيا بذلك النبأ». كما منح يلتسين الأجانب حق تأجير جزر الكوريل لمدة ٩٩ عاما بقرار صادر فى ديسمبر ١٩٩٢.

وقد تسبب نشر محضر الحوار السرى فى أزمة ، اذ أن هذه المباحثات التى دارت على مستوى رفيع داخل الكرملين، ولم يحضرها الا عدد محدود من القادة، لايمكن أن تتسرب عادة لأى مكان. وبينما لم تنكر واشنطن ماجاء فى المحضر، فإن الناطق الرسمى باسم يلتسين صرح بقوله إن الحكومة الروسية تشعر بقلق شديد من حادثة لا مثيل لها من قبل.

وفى محضر الحوار يقول يلتسين لجورج بوش صراحة: «لقد طلبتم منا ابقاء كوزيريف فى مكانه وزيرا للخارجية، وها نحن قد لبينا لكم طلبكم، أما عن الحكومة الجديدة فإنه لم يتم عمليا إلا استبدال أربعة وزراء، وبذلك بقى فريق الإصلاحات الاقتصادية عمليا كما هو دون تبديل، وهذا الفريق لن يسمح لرئيس الوزراء تشيرنوميردين بالحياد عن نهج الإصلاحات، ومع أن انسحاب جايدار يمثل خسارة واضحة، إلا أنه سيعود عما قريب لمنصب رفيع، علاوة على أننى عينته مستشارا لرئيس روسيا فى الشئون الاقتصادية، واذا لاحظتم فقد ظل وزراء الوزارات القوية فى مواقعهم الامن والداخلية والدفاع، وبالنسبة لوزير دفاعنا جراتشوف فإنه شاب لايتجاوز الخامسة والأربعين ويؤيد الإصلاحات ويقف إلى جانب تقليص القوات العسكرية، ونحن نعتزم أن ننظر لأمريكا باعتبارها شريكا أساسيا لنا من خلال نهجنا فى السياسة الخارجية. وقد وقفنا دائما إلى جوار أمريكا فى قضية يوغسلافيا بما فى ذلك فى مجلس الأمن الدولى، ولكننا قد نجد أنفسنا فى وضع صعب مع المعارضة الروسية إذا تزايدت خشونة الموقف الامريكى. إذن ماهو الحل الذى تقترحونه؟.. إنكم تعتزمون توجيه سرب أو سربين لمراقبة المجال الجوى للبوسنة والهرسك، وربما يمكننا أن نقترح من ناحيتنا أن تتضمن هذه القوات عددا من



صحيفة «سوفيتسكايا روسيا» ٤ يناير ٩٣-بعد معاهدة الاسلحة

بوش: «ياسلام ياشباب لو اثنين منكم فى الصين!»

طائراتنا من طراز «س و-٢٧» مع أطقم روسية؟ وبذلك نقدم العون لكم دون تمرير هذه المسألة على مجلس السوفيت الأعلى؟

وبالنسبة لمعاهدة تقليص الأسلحة فإننا على حد علمى يمكننا الاستفادة من اربعمائة مليون دولار أخرى غير التى خصصها الكونجرس لنا لتدمير الأسلحة ، وربما يكون من الأفضل ألا تثار هذه المسألة علنا الآن. ان لدينا فى البرلمان الروسى خصوما للمعاهدة ، واخرين يؤيدون التطلعات العدوانية للعراق. وأنا أشاركم قلقكم بالنسبة لموقف أوكرانيا من الانضمام للمعاهدة، ولكن المسألة الأساسية هى أن كرافتشوك يدرك أنه لايستطيع أن يفعل أى شئ من دون روسيا، وكنا نورد له أربعين مليون طن من النفط سنويا، هذه السنة صدرنا لهم فقط ١٥ مليون طن، وهذا الاجراء بالنسبة لكرافتشوك اشبه بمسمار فى نعشه، أما اذا قمنا بتصفية الحسابات المتبادلة مع أوكرانيا فأن الدين الاوكرانى سيكون ضخما جدا. والان بالنسبة للمسائل الاقتصادية، فإن الدول السبع الصناعية تؤيد تأجيل سداد روسيا لديونها، وهناك بهذه المناسبة مشكلة مديونيتنا لأمريكا، وكنا نود أن نؤجل الدفع لسنة أخرى، بينما وجهتم أنتم إلينا ضربة جديدة بوقفكم لشحن الحبوب إلى روسيا..»

وردا على يلتسين يقول له جورج بوش فى الوثيقة التى لم تنكر واشنطن صحتها: «أشكركم على تنظيم لقائنا هذا، وأؤكد لكم أولا أننا لن نتراجع عن تطوير علاقات التعاون مابيننا مستقبلا، بشرط استمراركم فى السير قدما على طريق الإصلاحات بنفس الحزم، وستدعمكم الإدارة الأمريكية الجديدة بفعالية، ولكنى أود أن أسألكم عن الحكومة الروسية الجديدة وموقفها من الإصلاح؟ كما أننى أنوى توصية كلينتون بالحفاظ على علاقات وثيقة معكم، ولكن بالنسبة ليوغسلافيا فأن لدى تخوفات من أن تؤدى علاقتكم التاريخية بالصرب لتوتير علاقاتنا بكم مستقبلا.. وبالنسبة للديون الروسية فإن المشكلة الحقيقية -من وجهة نظر القوانين الأمريكية - قد ظهرت عندما كفت روسيا عن تسديد الديون فى نوفمبر الماضى، وحينئذ وجدت نفسى عاجزا عن تأكيد أنكم قادرون على الدفع وكما تعلمون فإنه لاستئناف القروض لابد من تسديد الدين.. أما عن كلينتون فإن نصيحتى لك أن تؤكد له بكل السبل على التزامكم بالاصلاحات...».

بولندا

تنتحر على مذبح الصندوق

د. سعد حافظ

رسالة وارسو

يفيق البولنديون الآن من حلم أن العصا الرأسمالية السحرية سوف تفتح لهم أبواب الجنة ونعيمها، وماعليهم إلا تقويض «النظام القديم». ذلك الحلم الذى نسجه اليمين بكافة تياراته بدءا من تجار العملة، وعبورا بالكنيسة، وانتهاء بالمثقفين المنبهرين بالغرب والذين يعرفون بالليبراليين، وبالدهاة الذين وظفوا منظمة التضامن. بل وشاركت أخطاء اليسار وجموده فى نسج خيوط الحلم.

ويجئ شتاء ١٩٩٣ القارس المتقلب محملا برياح الاضطرابات التى توجتها إضرابات عمال الفحم على أثر غلق ٤٠٪ من المناجم، وهى حلقة من سلسلة إضرابات المعلمين والأطباء وغيرهم من الفئات والطوائف المضارة.

تحول للرأسمالية أم انتحار على عتبتها؟

شهدت الفترة من نهاية السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات (١٩٨٩) جهودا محمومة لتقويض النظام الاشتراكى القائم وقتها، دون طرح شكل للنظام البديل وآليات الانتقال إليه وكيفية السيطرة عليه. وهل تسعى بولندا لتطوير النظام إلى اشتراكية ذات مساحة ديمقراطية واسعة، تحقق فيها الطبقة العاملة استقلالها عن السلطة؟ أم بناء حالة مميزة من الرأسمالية تتسع لقاعدة أوسع من الملكية العامة (حالة من الاشتراكية الديمقراطية) أم الانتقال للرأسمالية بالشكل الذى تعرفه غرب ووسط أوروبا مع أخذ خصوصيات بولندا فى الاعتبار، بمعنى أخذ الطابع القومى، والخصائص الثقافية للبولنديين، ورصيدهم التاريخى، فضلا عن أحوالهم الاقتصادية فى الاعتبار؟

فى الواقع لم يتبلور شئ من هذا ولاذاك عند أى من القوى الاجتماعية، بل شهدنا حالة محمومة من جهود هدم النظام القائم، لعبت فيها كل القوى الداخلية والخارجية دورها، بما فيها السلطويون والانتهازيون فى جهاز الحزب الحاكم، وهو مايفسر تبرير إعلان ياروزلسكى للأحكام العرفية «بأن الأمة البولندية فى خطر».

والقارئ المتأنى لوقائع التغيرات الجارية الحادة والسريعة منذ ١٩٨٩ لن يجهد ذهنه طويلا بالتحليلات ليكتشف أن مايحدث حالة من حالات الانتحار الجماعى دون عقدة ماسارا.

وتتجلى مظاهر هذا الانتحار الجماعى فى «تحويل الملكية العامة بطريق الصدمة»، وهو المصطلح السياسى الذى صكه الاقتصاديون الليبراليون لتبرير حالة نهب الملكية العامة دون توفر التراكمات الخاصة. وقد أنشئت لذلك الغرض وزارة التحولات الملكية من عامة لخاصة. وقد قرر منذ اللحظة الأولى لقفز اليمين للسلطة **نزع ملكية ٥٠٪ من المشروعات العامة وتحويلها لخاصة فى غضون ثلاث سنوات** وقد تم بالفعل تصفية ١٤٫٥٪ من المشروعات وأغلبها صناعية، تملك بعضها الأجانب (خاصة من الألمان والإيطاليين)،

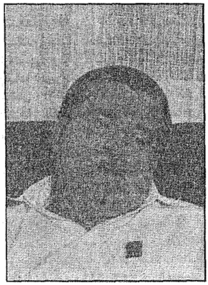
وسمح بتملك الأجانب للأراضى، حتى أن «القوميين» يخشون من استرداد ألمانيا للمناطق المتصارع عليها عن طريق شرائها.

وعلى **طريقة الانتحار تم فتح السوق أمام الصناعات الأوروبية واليابانية دون إجراء أى دراسة لأخطارها على الصناعة الوطنية ودون أى إجراء لحماية الصناعات المهددة وهى كثيرة**، كالبترو كيماويات، والمنتجات الكهربية، والصناعات الغذائية، بل والإنتاج الزراعى ذاته، **فشهدت حالة من الكساد**، فضلا عن الكساد الذى أصابها نتيجة إغلاق كثير من الصناعات العسكرية التى كانت تخلق الطلب عليها. والتى تأثرت بدورها بالاتفاقات الدولية وبحل حلف وارسو وبمنع صادرات السلاح للعراق «المستورد الرئيسى للصناعات العسكرية البولندية».

وتم إغلاق العديد من المشروعات الانتاجية الكبيرة، وبخاصة فى الصناعات الاستخدامية كمناجم الفحم وبعض الترسانات وماإليها، ولأسباب ليست واضحة بدرجة كافية، وما يساق من حجج عن تخلف تكنولوجياتها وانخفاض إنتاجيتها لايبرر إغلاقها، بل إن التحولات هدفت للتطوير والتحسين كما أعلن. كما أن الاعتبارات الاقتصادية ليست هى الحاكمة دائما حتى فى أعرق الدول الرأسمالية الغربية. ولعل **الأرجح هو إفقار هذه المشروعات بهدف تخفيض قيمتها عند نزع ملكيتها العامة.**

وفى ضوء المنافسة غير المتكافئة والإغلاق القسرى الكلى أو الجزئى للمشروعات دون محاولة رسم السياسات الإنعاشية واتخاذ الإجراءات اللازمة لها، ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٣٪، وفى مناطق المشروعات المغلقة وحدها ارتفعت الى ٤٠٪. وقل المعروض من كثير من السلع وارتفعت أسعارها بشكل جنونى، فقد قفزت مرة واحدة **بحوالى ألف فى المائة فى ١٩٨٩ وهى تزيد الآن بسبعين فى المائة سنويا حسب البيانات الرسمية.**

وانخفض دخل بولندا رغم ارتفاع الأسعار بـ ٢ر١٣٪ فى ١٩٩٠، ٥ر٩٪ فى ١٩٩١ ولازال مستمرا فى الانخفاض عن هذه المستويات المنخفضة. وكانت الصناعة مصدر الانخفاض الرئيسى، فقد تدهورت بنحو ٣ر٢٣٪ فى السنة الأولى و٢ر١٤٪ فى الثانية وعلى رغم أن الزراعة لم تشهد التدهور فى البداية بنفس الصورة إلا إنها



ليش فاونسا

متسارعة الخطى نحوه، فقد قل ناتجها فى السنتين المذكورتين بـ ٤ر١٪، ٥ر٧٪ على التوالى. ويبرر الاقتصاديون التخفيض فى الناتج الزراعى بعدم القدرة على المنافسة مع منتجات أوروبا الموحدة فى السوق الأوروبية ورفض تسويقه فى دول شرق أوروبا التى تعانى المجاعات بسبب عدم توفر العملات القوية (الدولار والمارك والين وغيرها)، وضعف القدرة الشرائية للمواطن البولندى الذى أفقرته التحولات.

ومع الغلاء الفاحش ونقص الإنتاج وزيادة معدلات البطالة فضلا عن تفشى الفساد والمافيا، وتأثير المافيا الروسية على كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية أصبح الإنسان البولندى العادى يعانى من الفقر الشديد، **فحوالى ٨٠٪ من السكان يتقاضون راتبا شهريا يبلغ مليون ونصف مليون زولوتى شهريا وهى تكفى لوجبة واحدة آدمية لشخص واحد فى اليوم.** ويقدر الاقتصاديون خط الفقر بنحو مليون ومائتى ألف زولوتى. وتبرز بيانات توزيع الدخل، شاملة إعانات البطالة أن نحو ٤٠٪ من السكان دون هذا الخط. وبتأمل أحوال الباقين فإنهم فى طريقهم لعبوره بل إن قسما من العشرين بالمائة الباقين ليسوا ببعيدين عنه.

وقد حرمت نسبة كبيرة من الأطفال من الحليب، كما أن إعانات البطالة لاتنقذ الكثيرين من مشارف المجاعة المتوقعة، وحسب قول أحد المحللين، **لن تختلف شرق أوروبا فى القريب العاجل عن شرق أفريقيا لو استمرت معدلات التدهور الحالية**

وإذا كانت الاستثمارات مؤشرا للأمل فى زيادة الإنتاج والدخل فى المستقبل فإنها تتدهور بمعدلات أعلى، ٣٥٪ سنة ٩٠ و٩ر٢٧٪ فى ١٩٩١.

كما قلت الصادرات البولندية بـ ٥ر٦٪ فى ١٩٩١ فى حين زادت الواردات بنسبة ٤ر٣٤٪، أى أن العجز زاد، مما رفع ديون بولندا من ٤٥ الى ٥٠ مليارا.

ويقف الاقتصاديون البولنديون جميعا موقف الاستنكار من أداء الاقتصاد، لكنهم يؤيدون استمرار نفس الممارسات، أى يحافظون على الأسباب دون علاج. وتتسلط عليهم فكرتان لتبرير ذلك الموقف الانتحارى، أولاهما الجمود عند تصور أن بولندا بوابة الغرب الى الشرق، متناسين أن الشرق نفسه قد وقع فى نفس الوحل البولندى. وأن الغرب ليس مطالبا بإنقاذ الاقتصاد البولندى ليكون مثل الشرق المحتذى.

وثانيتهما أن أى تحول لابد من ثمن له وأن هذا هو ثمن التحول. ولايوضحون ثمن التحول لماذا؟ وماهى طبيعة التحول ذاتها؟ ومن الذى يدفع الثمن؟ ولماذا يتحمل البولنديون والاقتصاد البولندى من أجل أوروبا أو اليابان؟.

ولايرجع أحد مايحدث **إلى سببه الحقيقى وهو تعليمات صندوق النقد الدولى كشرط لإعادة جدولة الديون، أو التخفيف من بعض أعبائها.**

الانتحار السياسى

وفى إطار هذا السقوط الجماعى فإن شرط الاستقرار الذى يعول عليه لبلورة ملامح العهد الجديد هو تحقيق استقرار سياسى فى بلد أنشأ ١٦٠ حزبا، تسع وعشرون منها ممثلة فى البرلمان، مما يجعل منه برلمان أقليات متشرذمة، يحظى **الشيوعيون فيها بأكبر عدد مقاعد لحزب (٥٨)**

معقدا).

ولم يتخذ البولنديون أية دفاعات قبل توصيات الصندوق،فقد تم تجميد «الهيئة العليا للتخطيط» لأنها تحمل بصمات الشيوعية. وهذا مدعاة للتساؤل أو ما كانت بولندا فى حاجة لتخطيط من نوع جديد تحكم به حركة الانتقال لو أن لدى صناع التاريخ «برنامج تحول رأسمالى»؟! وسر التجميد أن الهيئة تحمل بصمات الشيوعية دون السعى لتغيير أدواتها وأسلوبها فضلا عن دورها المشار إليه. أو على الأقل لإيقاف الانهيارات وعلى الرغم من أن الهيئة أصبحت تكنى بمعهد السياسات تجنبا لسخط اليسار من حلها وللحفاظ على بعض الوظائف الحكومية لكبار رجالات الدولة بمن فيهم بعض مستشارى فاونتسا والتضامن، إلا أنه لا توجد استراتيجية تعمل وفقا لها هذه الهيئة، ولاحتى بولندا، ولابرنامج يعكس خصوصيات المجتمع والاقتصاد البولنديين.

وتسعى الكنيسة لتحقيق بعض المكاسب مقابل خدماتها كمنبر لمعارضة النظام القديم فشهدت توسعات فى بناء الكنائس فى ظل تفاقم أزمة الإسكان وارتفاع أسعاره الجنونى كما أنها تجاهد لإلغاء قانون إباحة الإجهاض ومحو سياسة تنظيم الأسرة.

أما السلطويون والانتهازيون الذين تسلقوا لسدة القيادة فى الحزب الشيوعى فى فترة الاحتضار فقد استأثروا بالمشروعات الرابحة فى عمليات الخصخصة، وتسرى الإشاعات بأنهم مولوها من الديون التى حصلوا عليها من السنين الأخيرة ونهبوها لجيوبهم الخاصة.

الصندوق يشحذ سكينه

وسط هذه الدوامة من الفوضى والتخطيط الاقتصاديين، ومع تبلور الاستقطاب الاجتماعى الحاد الذى أفرز شريحة من أصحاب الملكيات الرأسمالية والدخول العالية والمزايا الاجتماعية والمواقع السياسية المتميزة إزاء الطبقات المفقرة من العمال والفلاحين وشرائح التكنوقراط، والتى تفتقد طليعتها الحزبية المنظمة، فإننا نجد أن السياسات الاقتصادية البولندية المعلنة فى ١٩٩٢ و١٩٩٣ تترجم روشتة الصندوق والبنك الدوليين والتى تعمل على تعميق التحلل الاقتصادى، والكساد، وتكريس حالة فوضى السوق، والإخلال بتوزيع الدخل، وذلك من خلال **خفض الإنفاق العام على الاستثمارات** رغم حاجة الاقتصاد البولندى، حسب تقديرات «الاقتصاديين الرشيدين»، إلى نحو ٤٠٠ بليون دولار لإعادة تطوير تكنولوجيا الإنتاج، وكذلك **خفض الإنفاق الاجتماعى على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى وكذلك البحث العلمى.**

بل أبعد من ذلك فإن البيانات الفعلية تأتى أقل من الميزانية المخفضة، فقد قل الإنفاق الاستثمارى الفعلى عن المستهدف بنحو ٤ر٢٢٪، والانفاق على الضمان الاجتماعى بنسبة ١ر١١٪ عن المخطط له.

ولم تكن السياسة النقدية أكثر حكمة، مما أدى بارتفاع أسعار الفائدة إلى معدلات عالية جدا ٤٩٪ فى ١٩٩٠، ٤٢٪ فى الشهور الأولى من ١٩٩١ التى يتوفر عنها معلومات مما لايشجع أى مستثمر خاص على العمل، ومما يشجع على النشاط الريعى المالى وهو أبعد ما تحتاجه بولندا. وأدت السياسات النقدية إلى تخفيض العملة الوطنية (الزولوتى) من ٥٢٣٥ وحدة مقابل كل دولار سنة ١٩٨٩ الى ١٥٨٨٠ وحدة فى ١٩٩٢. والتعبير السائد هو أنك إذا أردت التسوق فلتحمل زكيبة من النقود، البولندية، أو جزلانا من الدولارات. والتدهور المعلن فى العملة يبلغ ٥ر٨١٪ سنويا، ولكنه يتزايد مؤخرا، وتفقد السلطات النقدية الهيمنة عليه.

كما تتبع السياسات الاقتصادية تعاليم الصندوق وتحويل الاقتصاد البولندى إلى أقتصاد سياحى، وتعميق التحولات فى الملكية بطريقة الصدمة. وفى هذا الخصوص تتبع عدة سبل معا فى نزع الملكية العامة وتحويلها لخاصة، أبرزها **تصفية المشروعات العامة «والخصخصة بالمفرق»**، أى **باختيار مشروعات معينة تباع بالكامل، أو حصص منها للقطاع الخاص**، وفقا لأسلوب البيع هذا فقد اختير ٨٨١ مشروعا. كما أن هناك **«الخصخصة بالجملة»**، وهذه يقترح لها برنامج يطرح بمقتضاه ١٠٪ من حصص المشروعات للعاملين و٣٣٪ لصناديق الاستثمار القومية و٢٧٪ لصناديق الاستثمار الأخرى وتخصص الثلاثون بالمائة الباقية لوزارة تغيرات الملكية «وزارة الخصخصة» لطرحها للبيع. أما مخصصات صناديق الاستثمار الأخرى فسوف تطرح للبيع فى سنوات قادمة حسب البرنامج الموضوع. والأهم من هذا وذاك أن المشروعات الجارى نزع ملكيتها العامة أغلبها مشروعات صناعية وتجارية ومشروعات مقاولات.

***

ولا عجب إذا رأى المطالع لوقائع التغيرات فى بولندا أن متخذى القرارات لا يطرحونها فى إطار مصالح الاقتصاد البولندي حتى فى إطاره الرأسمالى، والبادى للعين أنها تأتى **كنوع من الثأر التاريخى من نسق السياسات الاقتصادية الاشتراكية التى تكاملت بينها وكاملت معها الأهداف الاجتماعية**، ووجدت فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل **(الكوميكون)** السابق إطار متكاملا مع التوجهات الداخلية يخفف عنها أعباءها وأزماتها فى إطار من تنسيق خطط الإنتاج والتبادل. (ولعل فى مهاترات السعى لبناء سوق شرق أوروبا المركزى مخرج ملائم).

ترى هل هى سكرة الموت؟ أم هى إفرازات حالة فوضى السوق والغوغائية السياسية التى يظنها البعض «الشكل الانتقالى للديموقراطية»؟ أم أن ما يزعمونه صحيحا من أنها طبيعة المرحلة وأن ماعلينا سوى الانتظار.

وفى هذا السياق فإن الجميع تقريبا يتفقون ألا عودة للماضى حتى مع إصلاحه. فضلا عن أن بولندا على حافة الإنفجار. ولايحتمل أن يخلق الانفجار حالة من التغيير ذى الطابع الثورى (أيا كانت اتجاهاته) بقدر ما قد ينتهى بالفاشية أو بالفوضى.

ولازالت الطبقات الاجتماعية المطحونة ذاتها واقعة تحت وهم ثمن التحول بقوى غيبية لايبررها الواقع الموضوعى لبولندا، وموقعها من النظام العالمى والتقسيم العالمى للعمل ولاحتمالات الغد أما القوى المؤهلة لقيادة هذه الطبقات فهى لازالت تفقد مصداقيتها، وسطها، فضلا عن إن تسارع الأحداث يجعلها فى موقع رد الفعل. وهذه القوى ممثلة فى **تضامن ١٩٩٠** (وهو انشقاق عن منظمة التضامن بعد انحراف **فاونتسا** وأهدافه عن أهداف المنظمة بعد تسلمهم السلطة) **والقيادات الشيوعية للحركة النقابية بعد التضامن والشيوعيين الراديكاليين المطالبين بتثبيت أقدامهم من** خلال عمل قاعدى شاق وسط الجماهير الجائعة العاطلة والمضللة وهى قوى لم تطرح كطليعة قيادية بعد رغم اختمار الظروف الموضوعية للثورة وليس للتغيير فقط.

العنصرية والارهاب النازى في ألمانيا الموحدة

جونتر أورت

رسالة برلين

لفت انتباه الكثيرين ما حدث فى إحدى المدن المتوسطة الحجم فى شرق ألمانيا فى سبتمبر ١٩٩١، عندما هاجم عدد كبير من السكان الألمان مبانى مخصصة لعمال ولاجئين أجانب ،مما أدى فى النهاية إلى قيام الجهات الرسمية بنقل الأجانب إلى أماكن بعيدة عن تلك المدينة ،وسط تصفيق شامت من قبل السكان الذين نجحوا بذلك في طرد الأجانب من مدينتهم.

شكل ذلك الحدث قفزة نوعية فى موجة الكراهية ضد الأجانب المتواجدين فى ألمانيا وسبب الذهول والرعب في نفوس السكان غير الألمان،ولم تمض فترة طويلة حتى تكررت أحداث مشابهة فى أماكن أخرى وبلغ الوضع ذروته فى نهاية أغسطس ١٩٩٢،عندما تظاهر مجموعة من سكان مدينة **روستوك** (وهى فى الشرق أيضا) أمام مسكن للاجئين الأجانب احتجاجا على وجودهم ،وتحولت المظاهرة فورا إلى استخدام العنف ضد الأجانب واستمرت أعمال العنف عدة ليال توافدت خلالها مجموعات نازية من كل ألمانيا إلى روستوك لتشارك فى الإرهاب ضد اللاجئين والاشتباك مع الشرطة التى بدورها لم تتخذ إجراءات جدية لحماية الأجانب، فتمكن الفاشيون من إشعال حريق فى مبنى اللاجئين

ولم يفلت أكثر من مائة فيتنامى من الموت إلا بالصدفة.واتضح فيما بعد أن عملية الإرهاب العنصرى هذه كان مخططا لها قبل وقوعها.

ومرة أخرى حظيت الأحداث بتصفيق وتشجيع من قبل الكثير من السكان الألمان..**واتضح أيضا أنه كان للعناصر الفاشية المنظمة دور حاسم فيما حدث**، وتبين ذلك من وجود **(الرؤوس الحليقة)** وحملهم الرموز النازية ووجود عدد من القياديين النازيين المعروفين فى ساحة الأحداث.

ولم يمر منذ ذلك الوقت أسبوع فى ألمانيا إلا وهوجمت فيه مساكن للاجئين، أو تعرض من فضحته بشرته الداكنة للضرب وسوء المعاملة وحتى القتل،وقد **طالت تلك الجرائم بعض اليساريين والمعوقين أيضا.**

ولم تقتصر هذه الأحداث على الشرق الألمانى فقط « ألمانيا الديمقراطية سابقا » ،وإنما شملت الغرب كذلك وإلى نفس الدرجة قياسا إلى عدد الحوادث،**وإن أخذ وجود العصابات النازية شكلا أجلى وأوقع فى الجزء الشرقى،الأمر الذى يعود إلى فراغ فى البنية السياسية لألمانيا الديموقراطية (CDDR) سابقا**، وأسباب أخرى متفرقة لانغوص فى تحليلها هنا .

أسباب الظاهرة

إذا صوبنا النظر إلى السنوات القليلة المنصرمة فنجد أن تطورين اثنين، لم يفلتا من انتباه أحد بالتأكيد ،لعبا دورا حاسما فى نشوء الظاهرة اليمينية فى ألمانيا (ودول أخرى) وهما :**انهيار الأنظمة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ..ودمج ألمانيا الشرقية إلى الغربية كنتيجة مباشرة له.** غمرت ألمانيا حينذاك موجة الحماس الوطنى الثمل، خلقت إحساسا بالغربة لدى الجاليات الأجنبية الموجودة فى ألمانيا والتى ولد الكثير من شبابها فى عقر ديار ألمانيا ولم يروا أوطان أبائهم وأمهاتهم قط ،بينما أصيب اليسار الألمانى وقتها بارتباك وأخذ يتراجع إثر هزيمة الاشتراكية،حتى لو لم يكن متحمسا للنهج السياسى الذى كانت الأنظمة الشرقية قد طبقته،ولم يعد اليسار يلعب منذ تلك الفترة إلا دورا هامشيا فى ألمانيا ،وإن لم يكن يحظى بقوة فعالة قبل هذه التغيرات أيضا.

أعقاب الوحدة

ثم مالبث حتى اختلط الفخر الوطنى للأغلبية بشعور من خيبة الأمل عندما لم تأت الوحدة الألمانية بالنتائج المنشودة فى الشرق،حيث ازدادت البطالة نتيجة إغلاق المؤسسات الإنتاجية الشرقية وعدم استعداد الرأسمال الغربى القيام باستثمارات كبيرة كبديل للصناعة الشرقية القديمة.

من جهة أخرى أحس الغربيون أن رفع الأوضاع فى الشرقية إلى مستوى الغربية يكلفهم الكثير.

ورغم عدة خلافات وتبادل السخريات بين سكان الغرب والشرق،اتفقت أوساط كبيرة من الشعب الموحد فى نقطة واحدة:"**إن وجود الأجانب سبب الأزمة أو هو يكرسها**

النازيون الجدد



على الأقل.إلا أنه يجب أن نعود أكثر إلى الوراء قليلا لنعرف أسباب تفشى العنصرية فى ألمانيا.

حملة ضد المطالبين باللجوء

فمنذ أوائل الثمانينات والحكومة والأحزاب الألمانية الغربية تشن حملة مسعورة ضد وصول المزيد من اللاجئين من جنسيات مختلفة إلى ألمانيا (الثرية)، وذلك بحجة التكاليف التى تسددها الحكومة لمعونة هؤلاء الأشخاص،ولم تتعب وسائل الإعلام فى تسخين الموضوع،مشجعة ومبررة بذلك المشاعر المعادية للغرباء عند المواطنين الألمان،وشاغلة إياهم عن المعضلات الحقيقية فى البلاد.

أما النظام فى ألمانيا الشرقية (الاشتراكية) فلم يطرح فى إطار برنامجه وجهوده التربوية إشكالية العنصرية كإحدى آليات الاضطهاد وبالتالى لم يخلق وعيا مناهضا لها فى أذهان المواطنين. وهكذا كانت الأرض ممهدة لنشوء العنصرية.

وقد تعرض الرئيس **فايتساكر** للرمى بالبيض وبعض أنواع الخضروات والاتهام بالنفاق بمناسبة مظاهرة فى ٨نوفمبر ١٩٩٢ نظمتها الحكومة الألمانية فى برلين تحت شعار **(كرامة الإنسان لاتُمس)** كى تظهر للدول التى أظهرت بعض القلق على مايجرى فى ألمانيا من أعمال تمس كرامة الإنسان،أنها لاتقف مكتوفة اليدين إزاء الإرهاب النازى.. فى الوقت الذى تقف فيه فعلا مكتوفة اليدين أمام زحف النازيين الجدد،وبينما تسبب نفس الحكومة المآسى السياسية والاقتصادية فى العالم عن طريق تصدير السلاح إلى الأنظمة الشمولية وإملاء شروطها التجارية على الدول غير الصناعية .واتضح أن الحكومة تخاف على سمعتها (والمناخ الاستثمارى) أكثر من أن تهتم بأرواح المستضعفين فى البلاد، وهذا ما أشار إليه بعض المحتجين فى المظاهرة...

النازيون الجدد

ولكن من هم الذين يمارسون الإرهاب ضد الأجانب،عمالا كانوا أو طلابا أولاجئين ويحرقون بيوتهم ويدمرون الأنصاب التذكارية التى تذكر بجرائم النازيين فى الثلاثينات والأربعينات الذين أبادوا الملايين من الناس،معظمهم من اليهود،فى المعسكرات؟

إن طريقتهم فى الحاضر تشبه إلى حد بعيد طريقة العصابات النازية فى العشرينات والثلاثينات ويستخدمون نفس رموزها كالصليب المعكوف رغم أن القوانين الألمانية تحظرها.أغلب النازيين اليوم هم من جيل الشباب ولكنهم يتبنون الأيديولوجيا القديمة بحذافيرها،بما فى ذلك اللاسامية كجزء من العقائد العنصرية الموجودة عالميا.

وتتشكل كتلة القوى الفاشية من عدة مجموعات مختلفة، فهناك **(الرؤوس الحليقة)** (المتخصصون) فى إرهاب الشارع، وهناك من يصفقون لهم وهناك من يكتفون بالتفرج .ولكن لم يكن لهم هذه الفعالية لولا أن وقفت وراءهم عشرات التنظيمات والأحزاب الفاشية التى لم تحظر الحكومة منها إلا تنظيما واحدا إرضاءا لضغوط مختلف الجهات ،مع العلم أن قادة تلك التنظيمات معروفون وتباع صحفهم فى كل كشك تقريبا.

...وأنصارهم

صحيح القول بأن هذه المجموعات على خطورتها لاتشكل إلا أقلية من المجتمع الألمانى ،إلا أن رد فعل الأغلبية لايشعر المرء بالغبطة،إذ يرفض أغلب الألمان الشكل القبيح والأسلوب العنيف لما يجرى ولكن يعترفون فى نفس الوقت بوجود شىء اسمه **(مشكلة الأجانب)** ،وإن لم يطالبوا بترحيلهم الجماعى فإنهم يطالبون بإجراءات تحد من قدومهم.وقلة من يطالبون باجراءات حاسمة ضد القتلة الألمان.

وقد وافق الحزب الاشتراكى الديموقراطى(SPD) على تعديل بند الدستور الذى يمنح اللجوء السياسى لمن يحتاجه ووافق على فك بعض القيود التى كانت تمنع الجيش الألمانى من العمليات العسكرية غير الدفاعية خارج البلاد،وهذا غيض من فيض.

إضافة إلى ذلك يعيد الكثير من المؤرخين والصحفيين النظر فى تاريخ ألمانيا ما بين



هلموت كول

١٩٣٣-١٩٤٥ بهدف تقديم بعض التبرير لما ارتكبت ألمانيا من جرائم حينذاك .**كل هذا يدل على محاولة رد اعتبار الفاشية بعد زوال الاشتراكية فى ألمانيا،كما يشجع ذوى الأفكار اليمينية أيما تشجيع.**

وقبل أن أتطرق إلى القوى المضادة لهذه الموجة الفاشية المؤسفة أود أن ألقى ضوءا على التحليل الذى تقدمه كثير من وسائل الإعلام الألمانية حيث ترى أن الوضع الاقتصادى الكئيب خاصة فى المحافظات الشرقية،هو المسؤول الرئيسى عن اتجاه شبان عديدين إلى اليمين المتطرف،ويقال فى هذا السياق أن قلة أندية الشباب (والديسكو) وملاعب الرياضة والملاهى وحتى شكل البيوت الاشتراكية البائس فى الشرقية يجعل الناس يعتدون على الأجانب!!

ولكن إذا كان الأمر كذلك وإذا أوصل الانكماش الاقتصادى الخفيف الذى تشهده ألمانيا حاليا المواطنين إلى الهوس.فماذا ينتظرنا إذا حصل هناك تراجع اقتصادى حقيقى،وهو إمكانية محتملة.

قوى مضادة

وقد شهدت ألمانيا فى الأشهر الماضية العديد من المظاهرات المتضامنة مع الأجانب ويشكل ذلك نقطة ضوء وسط ظلام موحش،بما تعبر عنه تلك المظاهرات من رفض وعدم استعداد لتجربة فاشية جديدة .كما أن بعض الأجانب أنفسهم لم يعودوا يعتمدون على أن تساعدهم الشرطة وبدأوا يدافعون عن أنفسهم بالوسائل المتاحة وقت الضرورة.وهناك أيضا المجموعات اليسارية المستقلة ذات الإدارة الذاتية(الأوتونوم)الذين يحاولون أن يتصدوا لأعمال الفاشيين مباشرة وأن يمنعوهم من الظهور العلنى. لكن السلطة لا تخفى موقفها منهم.فعندما سافر عدد منهم إلى مدينة **روستوك** ليساندوا اللاجئين ويضعوا حدا للإرهاب العنصرى لم تتردد الشرطة فى أن تعتقلهم لمدة عدة أيام-بينما عربدت المجموعات النازية أمام مسكن اللاجئين وكادت تقتل أكثر من مائة منهم.مع الأسف فاليسار مازال يعتبر العدو الأخطر فى ألمانيا.

ملاحظة :

لايراد بهذا المقال المختصر إلا الإعلام وليس تخويف أو إفزاع من ينوى السفر إلى ألمانيا،بل بالعكس فألمانيا بحاجة إلى الكثير من المناهضين للفاشية والمعركة لم تحسم بعدا.

حـــــزب للبـــــوليس فى تـورونتــــو!

ابراهيم الحريرى

رسالة كندا

كان الوقت عشية السنة الجديدة،عندما سقط **تريفور كـيلى** Trevor Kelly **الأسود** ،المقيم في مونتريال،صريعا برصاص البوليس! وهو **الأسود** الخامس الذى يقتل خـلال السنوات الخمس الماضيـة فى مـدينة مونتريال.

وحسب رواية البوليس فإن كيلى اقترب من سيارة البوليس مهددا وعندما ترجل أحد رجلى البـوليس،أشـهـر كـيلى سكينا، الأمـر الذى اضطر رجل البـوليس الآخـر لأن يطلق النار ويردى كيلى قتيلا! لكن التشريح الطبى للجثة كشف أن كيلى أردى من الخلف..

قـبل ذلك بأيام ،قـتلَ **لويس أنطونيو فيجا** Louis Antonie Vega من أصل أمـريكى لاتينى.المهـدد بالفـصل من العـمل، إثر عـراك منزلى ،استـدعى تدخل البوليس(٣منهم).

وحسب رواية البوليس فإن فيـجا ،كـان يحمل ،هو الآخر،سكين مطبخ طويلا..

ومرة أخرى ،أثير التسـاؤل،وعلى نطاق واسع ،**لماذا يسفر تدخل البوليس،فى كل مرة عن صريع؟ولماذا يكون هذا الصـريع أغلب الأوقـات ،أسـود ،أو ملونا؟.**

ذلك أنه،وبينما لم تكن قد انطفأت بعد حرائق **لوس انجلوس** بسبب تبرئة المحكمة لأربعـة من رجال البوليس،اشـتركوا بشكل وحـشى، فى ضـرب زنجى قـيل أنه تجـاوز بدراجته النارية، السرعة المقررة.

اشـتعلت فى تورونتو حرائق مماثلة،فى انفجار للعنف لم تشهد تورونتو مثيلا له منذ سنوات طويلة ،بسـبب سـقـوط أسـود آخـر صريعا برصاص البوليس...

ولقد اعترفت اللجنة التى شكلتها حكومة تورونتو إثر الحادث،بوجود **مظاهر جلية للتمييز العنصرى على صعيد جهاز البـوليس،وأجـهـزة حكوميـة أخرى**،وأقرت بوجود توتر عنصرى فى داخل المجتمع،واقترحت تدابير معينة لمعالجته.

لكن اللافت فى **حادثة فيجا أن رجل** البوليس الذى أطلق النار امتنع عن المثول أمام وحدة التحقيق الخاصة– وهى لجنة مشكلة من خارج الجهاز–للتحقيق فى حوادث استعمال العنف من قبل البوليس ضد المدنيين–مخالفا بذلك لائحة جهاز البوليس ذاته.

ويبدو أنها ليست المرة الأولى التى يمتنع فـيـها البـوليس عن تنفـيـذ القـانون ،فـقـبل ذلك،امتنع رجل بوليس آخر،فى حادث مشابه ،عن المثول أمام اللجنة المختصة.

هل تشهد تورونتو،إذن عصيانا «بوليسيا»إذا صح التعبير،ضد المجتمع المدنى،وهيئاته وقوانينه،وضد حكومة السيد بوب راى(**الحزب الديمقراطى الجديد**) الذى يمثل يسار الوسط؟.

ويدفع لإثارة هذا التسـاؤل،أن بوليس **تورونتـو، ومدن أخرى خاض ولمل حوالى الشـهرين،مايكاد يشبه الإضراب** (الامـتناع عن ارتداء القـبعـة الرسمية والرقم الرسمى والتباطؤ فى ملاحقة مخالفات المرور البسيطة) **احتجاجاعلى صدور تعليمات تلزم رجل البوليس بكتابة تقرير فى كل مرة يشهر فيها** سلاحه،ولقد نيف إضراب البوليس على أسبوعين ،وانتهى بمظاهرة حاشدة ضمت رجال الجهاز المضربين وغير المضربين،وأنصارهم من المدنيين،أمـام مـقـر الحكومـة! الأمـر الذى استدعى من الجهات القضائية التدخل لإلزام رجال البوليس بإنهاء مظاهر العصيان.

وإذا أضيف إلى هذا توتر العـلاقات بين الجهاز المحترف وبين الهيئة المدنية المكلفة بمراقبته والإشراف عليه وترأسه قضائية مقربة من **الحزب الديمقراطى الجديد** ،وإذا أخذنا فى الاعتبار تدخل جمعية البوليس بشكل سافر(بيانات افيشات دعاية) فى انتخابات محافظ تورونتو لصالح المرشح القريب لحزب الأحرار(وسط) ضد المرشح المقرب من الحزب الديمقـراطى الجـديد(الحـاكم فى مـقـاطعـة أونتاريو) أوائل العام الماضى،إذا جمعت هذه العناصـر إلى بعـضـهـا ، لأمكن القـول أن البـــوليس ككتلة وفى تـورونتـــو بشـكل خاص،أخذ يلعب دورا سياسيا يعبر عن مصالح الجهات والأحزاب الأكثر ميلا إلى المحافظة.

ولعل هذا ما حدا بواحد من أبرز المعلقين (**داڤـيد لويس سـتـاين)تورونتـو** ستار.الصحيفة الانكليزية الأوسع انتشارا) إلى الحديث عن حزب البوليس باعتباره من أهم مظاهر الأحداث الكندية لعام ١٩٩٢



علـــى طلـــخان مـــوسى
رجـــل مـــن طـــراز فـــريد

«على طلخان راجل مجدعته عند الناس معرفه
أبو موسى نفهه وكرامته عند الكل معروفه»
(مقطع من موال شعبى)

فى عام ١٩٨٩ دخل عم على طلخان إلى غرفتى مندفعا كعادته قدم لى صندوقا صغيرا من الكرتون،مغلف بعناية وقال :خللى ده عندك.

بعدها بأيام التقيته حاولت أن أعتذر لأننى لم أجد وقتا كى أفتح الصندوق..قاطعنى بحسم..«مش دلوقت،بعدين»وأطاح بيده بعيدا وقال: لمارينا يسهل إبقى اسمع للى فيه.

وفهمت،وعندما غادرنا عم على طلخان،ظل الصندوق يناوشنى فتحته كان به ثمانية شرائط كاسيت مكتوب عليها «مذكرات على طلخان-الجزء الأول»

د. رفعت السعيد

يبدو أن الرجل لايعرف عيد ميلاده تحديدا لكنه يسجل مذكراته عام ١٩٨٩ قائلا إن عمره حوالى ٧٥ سنة..تقريبا. إذن ولد عام ١٩١٤.

البلد **نهطاى مركز زفتى**.الأب فلاح ميسور الحال يمتلك ستة أفدنة لكنه بددها جميعا ،ولم يترك سوى النذر اليسير.لم يصمد طويلا فى المدرسة «كان حيلة أمة» الإبن الوحيد الباقى من الزمن المرير،عاش في القرية بالطول وبالعرض ثم استقر به المقام فى مصنع المحلة ليعمل على أربعة أنوال،«شغلانة تهد الحيل» لمدة ١٢ ساعة يوميا مقابل ٢٥ مليما.

فى ثلاثينيات المحلة كان الوعى العمالى صفرا ، وتفرق العمال إلى عصبيات «منوفية-غربية..الخ» وبلا منازع أصبح زعيما من زعماء عمال الغربية جلساتهم تعقد فى «البوظة» حيث أتقن فن القيادة،وحيث تلقن أن «المجدعة والفتونة» يجب ألا تحيد عن الحق والعدل.

«**الحق والعدل**»الكلمتان تعلقتا به وتعلق بهما ،وعانى كثيرا وطويلا من التمسك بهما والدفاع عنهما. والعامل فى هذه الأيام ملتحق بقريته دوما ،قدمه فى المصنع والأخرى في الحقل،وكل أسبوع تكون العودة إلى الأسرة،ليعود للمحلة من جديد محملا بالزوادة،طعام الأسبوع كله،فليس هناك ترف الأكل مثل سكان البندر،فقط الزواده خبز ومش.

***

*** الحاج مسعود..**

على ..الفترة وسط عمال المدينة صاحب الكلمة المسموعة،كلمته لاتنزل الأرض،يعود كل إسبوع إلى القرية ليشهد المذلة على وجوه فلاحيها ،وليشرب معهم من كأسها .

عمدة القرية،طاغية، جشع،تآمر مع بنوك الرهونات،رهنت أراضى الفلاحين البسطاء ،مقابل ديون ذات فوائد باهظة،وتنزع الملكية ،ولا أحد يشترى ،لأن أحدا لايريد أن ينزع ملكية جاره،فقط العمدة،يشترى ويشترى حتى استحوذ على أغلب زمام القرية،واشتحوذ على كراهية كل أبناء القرية ،وأسموه **«الحوت الكبير»**.

ولأنه المالك لأكثر الأرض تلاعب بالإيجار حتى رفعه إلى ١١ جنيها للفدان وهو رقم عال جدا بمنطق الثلاثينات.

الحوت متوحش. والفلاحون مجبرون، والخبرة مفتقدة،وشباب الفلاحين يجلسون على القهوة يلتفون حول **على طلخان** فتوة عمال الغربية في مصنع المحلة،يتناقشون ،يسخطون،يرفضون،يحتجون ولايجدون حلا،جلسات البوظة فى المحلة أسهل كثيرا ،تمسك عصاك وتحكم بالحق والعدل والجميع يخضعون ،هنا لاحق ولاعدل، والفلاحون مساكين، والحوت متجبر.

وفجأة ،ومن مجموعة من الشباب تكونت منظمة سرية أسمت نفسها **«الحاج مسعود »**،كتبوا أوراقا علقوها على باب الجامع، وباب الدوار،وعلى بعض الجدران،**«ممنوع حد يأجر فدان بأكثر من ثمانية جنيهات وإلا حنقلع زراعته،التوقيع الحاج مسعود»**

ولم يأخذ أحد الأمر مأخذ الجد،لكن جيش الحاج مسعود السرى قلع زراعات عديدة،وارتبك «الحوت» وارتبك الفلاحون،ولكن وبعد فترة اكتشفوا أن الحوت لم يخسر شيئا ،وأن الفلاحين الفقراء آباؤهم وأعمامهم هم الخاسرون.

ومرة أخرى جلس شباب القرية حول**على طلخان** .تأمل الفتى فى الجوه الحزينة ،هز عصاه ،وقال الحل: أن نضرب الحوت حتى نكسر هيبته فى البلد،وشهق الجميع،ومن يضربه؟أجاب ببساطة :أنا.

عصاه التى اعتادت أن تقيم الحق والعدل فى المحلة ،آن لها أن تقيمهما فى **نهطاى**،وذات يوم رأى العمدة سائرا فى الطريق هو وأحد أقاربه،قرر إنها لحظة إقامة العدل.أسرع خلفه،استدار ليواجهه فلايجوز لفتوة أن يضرب خصمه من ظهره،ضربة متقنة من عصا مدربة أطاحت بعمامة الحوت،كسرت أسنانه ،شقت شفته وأسالت دماء غزيرة،ضربة ثانية سقط الحوت على الأرض..واستقام العدل.

قامت الدنيا ولم تقعد،فهو لم يضرب شخصا عاديا ..ضرب عمده، أغنى أغنياء الناحية كلها ،عضو مجلس المديرية، **الفلاحون فى نهطاى لم يستطيعوا أن يخفوا اعتزازهم بعلى. لم يشهد أحد ضده فى التحقيق**،وعندما أفرج عنه قاضى التحقيق،انطلقت زغاريد القرية لترحب به،أكثر من رجل حلف بالطلاق ملحا عليه أن يدخل إلى بيته ليشرب شربات الإفراج.

تحقق الحلم وسقطت هيبة «الحوت» حتى عمد القرى المجاورة بدأوا يخافون من على، أرسلوا إليه يتملقونه.حتى المجرمين حاول الحوت أن يستأجر أكثر من واحد منهم ليقتله،الجميع رفضوا وأبلغوا على كى يأخذ حذره.هو ..نسى المصنع،والأنوال والبوظة وأقام في القرية عدة أشهر ليكمل التحدى، وليسير كل يوم شاهرا عصاه فى وجه الحوت وأقاربه.

..تقرير الطبيب الشرعى أفاد أن الحوت أصيب بعاهة مستديمة،وأحيل على للمحاكمة..الحكم ثلاث سنوات سجن مع النفاذ فى سجن طنطا .

*** نقابى خطر:**

ويأتى عام ١٩٤٢ ليفتح السجن أبوابه ويخرج على إلي الحرية ،إلي المحلة من جديد ،استقبله رفاق الزمن الماضى بترحاب يليق ببطل، اكتشف أن علاقة الحوت تردد دويها فى أماكن عديدة،وفى أحد المقاهى أجلسوه ليستمع إلى مغنى يتغنى بموال طويل ومتقن ومثير للشجن يحكى قصة «على والحوت».

ولكن هل يسمح أمن الشركة لواحد يتغنى المغنون ببطولته أن يتواجد بين العمال؟ طاردوه فطردوه،وارتحل إلى**شبرا الخيمة**.

هناك دق جذوره عميقا ،وبقى حتى آخر أيامه.

وكانت **شبرا الخيمة** تقبل على حالة ثورية تجسدت فى سلسلة من الإضرابات العمالية،لجان المندوبين،إضراب شبرا الخيمة الكبير،اللجنة الوطنية للطلبة والعمال،وفى ذلك كله تألق **على طلخان** ليصبح واحدا من قادة العمل الثورى في المنطقة.

العصا اختفت ،البوظة لم يعد لها مبرر،العصبيات لم يعد لها وجود..وحل محل ذلك كله لغة جديدة..نقابة،لجان سرية للمندوبين ،إضراب،صناديق الإضراب الحمراء، رأسمالية استغلال،اشتراكية..الخ.

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ تعلن الأحكام العرفية ،ويعتقل على طلخان.

الفارق كبير بين المعتقل وسجن طنطا .هنا مناضلون ،مثقفون،نقابيون،طلاب، جلس إلى الجميع ،استمع وتعلم كانت تغلفهم خلافات عديدة ،لم يلتفت إلى الخلافات ،فقط فتح آذانه وقلبه وعقله ليتقن المزيد من محبة الحق والعدل.

..ومرة أخرى تعلن الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ عقب حريق القاهرة،ومرة أخرى يعتقل **التهمة :نقابى خطر.**

ومرة أخرى تتألق آذانه لتتسع لعقله وقلبه مزيدا من المعرفة ،ومزيدا من التعرف على محبوبيه القديمين «الحق والعدل».

***

*** الحاج عوده ينتقم**

شمس يوليو ١٩٥٢ تشرق، يفرج عنه ليسرع إلى **نهطاى** ليتأمل الفلاح وهو يرفع رأسه،والحوت وهو يرتجف.

لكن الحوت وأمثاله لايستسلمون بسهولة،الثورة سنت تشريعا لايجوز أن يزيد إيجار الفدان عن سبعة أمثال الضريبة،والحوت لم يعتد أن يخضع للقانون،واستمر يجبر الفلاحين على سداد إيجار مرتفع.وفق القانون الجديد يكون متوسط الإيجار ٢١ جنيها لكن إيجار الفدان عند الحوت ٦٠ جنيها. ولامخرج أمام الفلاحين.

ومرة أخرى التف شباب القرية حول الفتى المتمرس فى تحدى الحوت،المشاغب دوما ،والذى اكتسب من مدرسة المعتقل خبرة ومعرفة كانت تبهر شباب نهطاى.

وقرروا تشكيل جمعية سرية جديدة أسموها **«الحاج عوده»** كرمز لعودتهم من جديد.

ومن جديد على باب الجامع وفى شوارع القرية علقت منشورات **«كل اللى يأجر أرض أزيد من سبع أمثال الضريبة حنقلع زراعته ،التوقيع: الحاج عودة»**

كانت يد الثورة لم تصل بعد إلى **نهطاى**،لا هو ولارجاله ولا الحوت كانوا يدركون حقيقة ماحدث لمصر وفى مصر.ولهذا فإن أحدا لم يستمع لتحذير الحاج عوده، وفى الفجر كان محراث يقلب زراعة الذين لم يستمعوا لتحذير الحاج.

لكن خبرة **على طلخان** تجاوزت حدود نهطاى،برقيات عديدة أرسلت إلى مجلس الثورة،وإلى الصحف تفضح مؤامرة الحوت ضد الفلاحين الرد جاء سريعا،بأسرع مما توقع الجميع.

وانهارت دولة الحوت..يد الثورة لحقت بنهطاى لترفع عنها ظلمه ولترسى دعائم القانون الجديد..والعهد الجديد.وتزف البلد كلها **«على طلخان»** بالزغاريد والطبول.

لعلهم كانوا ينتقمون لكل سنوات الإذلال القديم،ولعلهم أرادوا أن يمسحوا عنه آلام سنوات السجن الثلاث.

***

*** حضرة عضو مجلس الإدارة**

..ويواصل على طلخان رحلته دفاعا عن العمال،ويصبح قائدا نقابيا مرموقا،وعندما تصدر قوانين التأميم، ويكون من حق العمال أن ينتخبوا ممثلا عنهم فى مجلس الإدارة ،يكون على طلخان هو ممثلهم.

عضو مجلس إدارة **شركة إسكو.**

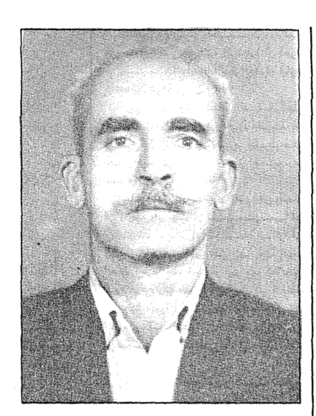
القاعة فخمة،آلات كاتبة تدق،سكرتارية تسجل المحضر،الأرقام بالآلاف،مئات الآلاف ،الحيرة تلف الرجل الذى اعتاد أن يتكلم بعفوية ،وبلا تردد.

ويصمم على طلخان أن يتمسك بعشقه القديم:الحق والعدل.

يصطدم بالجميع،يضطهد من الجميع،لكنه يظل متمسكا بحقوق العمال،ويصبح قائدا عماليا مرموقا،وينتخب عضوا فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى،ثم عضوا فى لجنة مستقبل العمل السياسى.

الحاج مسعود ..يصبح قائدا سياسيا مرقوقا.

***



*** إلى حزب التجمع..**

وعندما تطرح فكرة المنابر ..يمين ،وسط،يسار.لم يكن أمامه أى مجال للتردد،وأتى لمقابلة **خالد محيى الدين**،لم أزل أذكره«رجل عجوز،شاربه فضى وكذلك شعره،مبروم القوام،كلامه مستقيم .أتى ومعه إثنان كنا نقلب الدنيا كى نكمل العشرة توقيعات المطلوبة لتأسيس المنبر (وكان شرط تأسيس المنبر أن يوقع للإنضمام إليه عشرة من أعضاء اللجنة المركزية أو أعضاء مجلس الشعب).بالنسبة لنا لم يكن الأمر سهلا.. هو أتى ومعه اثنان.

أحدهم عندما أحس أننا فى مأزق حاول أن يملى شروطه باحتشاد عن مناصب لثلاثتهم.الثلاثة انتحوا جانبا،تشاوروا، فجأة أتى على طلخان ليعلن وبصوت يسمعه الجميع:..**«يريد لنفسه شيئا،أنا لاأريد،ولاتخضعوا له.من هذا اليوم**

أحسست أننى أمام شخصية فريدة ،عندما استمعت إلى شريط مذكراته تجسد أمامى «الحاج مسعود » وهو ينضم إلى منبر اليسار.

عبر مسيرة الحزب الطويلة كان معنا،لم يتردد يوما،لم يتراجع فى الزمن الصعب كان واحدا من هؤلاء الذين يمتلكون وضوحا طبقيا صارما، حسه العمالى مرهف دوما،يتكلم فى جلسات الأمانة العامة بحماس وكأنه يخطب فى مظاهرة .لايتردد فيما يقتنع به حتى ولو خالف الجميع.

كان الحاج مسعود نموذجا للمناضل التجمعى، وعندما يجد صعوبة فى التفاهم ،يستعيد تجربة الزمن القديم،يكتب «منشورا » برأيه ،يوزعه على أعضاء الأمانة العامة ليشرح وجهة نظره.

..والسنوات تتراكم فوق كاهله،وعندما نقترب من المؤتمر الثالث يأتى حزينا ،يقول:العين اللعينة لم تعد ترى كما يجب ،واليد اللعينة لم تعد تطاوعنى فى الكتابة والسنوات التى تراكمت تصل إلى ثمانية وسبعين عاما،ولم أعد أستطيع فاسمحوا لى ألا أرشح نفسى لمنصب قيادى.

لم أجادله طويلا،أعرف جيدا كم هو عنيد.الحاج مسعود يمارس نفس الهواية القديمة،يوزع على أعضاء الأمانة العامة رسالة طويلة،يحكى فيها بعضا من تاريخه،يقدم لهم ملاحظاته،نصائحه ،آراءه..ويودعهم.

..وبعدها بفترة وجيزة آن للحاج مسعود أن يستريح.

ويمضى **على طلخان** إلى رحلة الأبدية بينما صوت الشاعر يغنى على الربابة:

«على طلخان راجل مجدعته عند الناس معروفه

أبو موسى نقبه وكرامته عند الكل معروفه»

لماذا الاصرار على «تجريدية» النصوص المقدسة

خليل عبد الكريم

جـريدة الشـرق الأوسط سعودية تصدر فى لندن باللغة العربية ولها طبعة قاهرية، وفى خطها تلتزم طاعة «وأولى الأمر» امتثالا للآية القرانية المعروفة، وتنشر صفحة دينية تستكتب فيها عددا من مقيمى الشعائر والوعاظ وخطباء وأئمة المساجد، من جميع دول العالم الإسلامى، كما أن أصحاب عمائم بيضاء مشهورين من مصر لهم أعمدة وأركان ومقالات ثابتة فيها، ومع ذلك فقد أصدرفضيلة الشيخ عبد الله بن جبرين عضو الإفتاء ب (الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد) بالسعودية، فتوى تحرم التعامل معها أو تشجيعها أو تمكينها أو اقتنائها أو شرائها أو توزيعها (.. وأشير على كل ناصح للإسلام أن يتجنب المساهمة فيها أو النشر فيها..). نحن إذن أمام إشكالية حادة:

أحد رجال الدين المعروفين فى السعودية يشغل منصبا مرموقا فى أكبر مؤسسة دينية رسمية هناك يحرم قراءة جريدة الشرق الأوسط والكتابة فيها والترويج لها وتوزيعها... الخ، وأسماء لامعة وكواكب ساطعة فى أفق التيار الإسلامى حكوميون وغير حكوميين (ولا أريد أن أذكر أسماء إذ ليس قصدى إحراج أحد لأن الجريدة المذكورة تدفع لهم بسخاء وبالدولار سيد العملات الأجنبية) تستحل الكتابة فيها!!!

وكل فريق من هؤلاء (خصوم الصحيفة ومحاسيبها أو خشداشيها) يستند فى تأييد موقفه إلى «نصوص مقدسة» فى ذات الدرجة والقوة أى أنها جميعها قطعية الورود والدلالة!!.

ومنذ عامين عشت ذات الإشكالية إذ حضرت فى بغداد مؤتمرا إسلاميا لمناصرة العراق وفى نفس الوقت انعقد فى مكة مؤتمر مماثل لتأييد الكويت وشهد كلا منهما (علما أكابر) على حد تعبير إخوتنا الأفغان، استخدموا آيات وأحاديثا فى ذات المستوى والحجية!!!

فماذا يعنى ذلك؟

ماذايعنى أن رجال الدين الإسلامى يختلفون- حاليا-فى كل الأمور من أبسطها إلى أخطرها: من قراءة صحيفة يومية أو الكتابة فيها إلى الحرب؟

إن هناك دوافع كثيرة لذلك، ولكن فى اعتقادنا أن أهمها هوأن رجال الدين يصرون على قراءة «النصوص المقدسة» قراءة تجريدية- لاصلة لها بالمكان والزمان التى جاءت فيهما ولاعلاقة لها بالمخاطبين آنذاك ولا مداركهم وبيئتهم ودرجتهم فى سلم المعرفة والحضارة.. إلخ ولارابطة تربطها بالوقائع التى واكبت النزول بالنسبة للآيات القرآنية الكريمة أو الورود بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة، ولايريدون أن يدركوا أن (الآيات) بعد أن نطق بها- النبى عليه وآله أفضل الصلاة والسلام- بلغته العربية السائدة وقت بعثته حملت كل موروثات (= جينيات) تلك اللغة ورموزها وإشاراتها ودلالاتها وإيحاءاتها ومعانيها واستعاراتها وكناياتها وتشبيهاتها.. إلخ، وأن فصم ذلك كله من «النصوص المقدسة» أوفصلها عنه، والتعامل معها على أنها «مجردة» هو الذى يوقع فى ذلك الخلط المعيب.

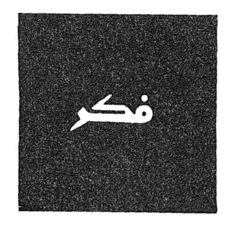
ومن الغريب أن علماء السلف رضوان الله تعالى عليهم قد فطنوا إلى أهمية ربط الآية بحادثة نزولها والحديث النبوى بمناسبة وروده، فقد ألف الواحدى النيسابورى فى (أسباب النزول) والسيوطى فعل ذلك، أما مؤلفات مناسبات ورود الحديث فهى كثيرة نذكر منها على سبيل المثال:

(البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف) للدمشقى.

ورجال الدين الإسلامى المحدثون لا يجهلون هذه المؤلفات إذ هى مشهورة ومتداولة وطبعت عدة مرات، ولكنهم يلتفتون عنها، ولا يعيرونها اهتماما، لأن المنهج الذى وضعته يصادم توجهاتهم، ذلك أنهم ينطلقون من ركائز أيديولوجية أو سياسية أو طبقية (= منفعية مصلحية) ومن ثم فهم يحرصون على بقاء (النصوص المقدسة) فى حالة تجريد ومطلقية بحيث تصلع لكل تفسير وتتسع لأى تأويل، وفى مقدمته :التفسير أو التأويل الذى يتفق مع أيديولوجية المفسر أو مذهبة السياسى أو مكاسبه، ففضيلة الشيخ عبد الله بن جبرين عندما يحرم قراءة جريدة الشرق الأوسط أو الكتابة فيها أو الترويج لها أو توزيعها.. الخ ويطوع النصوص المقدسة لتحمل فتواه وتدعمها إنما يفعل ذلك لأن هذه الصحيفة (بوق) للأسرة السعودية المالكة وهو (= الشيخ عبد الله بن جبرين) رغم عضويته فى المؤسسة الدينية الرسمية هناك، أحد معارضيها المتقدمين إذ كان أول من أيد (مذكرة النصيحة/ محرم ١٤١٣ هـ) التى رفعتها نخبة من المثقفين والعلماء والعلمانيين والجامعيين والمهنيين السعوديين إلى الملك فهد تطالب (= النخبه) فيها بإصلاحات دستورية وإدارية ومالية وقانونية، وترى ألا تنفرد العائلة السعودية بمقدرات المملكة وخيراتها.

أما رجال الدين الذين يكتبون فى الصحيفة المذكورة ويقبضون بالدولار فمبعث تأويلهم للنصوص المقدسة التى تناصر مقالاتهم وأعمدتهم هو الكسب المادى الذى يدخل جيوبهم الوسيعة مقابل ذلك.

إذن كل فريق منهما من مصلحته أن تظل النصوص المقدسة فى حالة تجريدية مطلقة ومنقطعة عن زمانها ومكانها حتى تتسع لكل تفسير وتقبل أى تأويل.



لينين بؤرة الجدل هذه الأيام (٧)

فى هذه الحلقه من كتاب «لينين بؤرة الجدل هذه الأيام» الذى عرضت «اليسار» سته فصول منه فى الأعداد السابقة. يجيب «فيتنبرج» على سؤال بالغ الأهمية.. هل كان لينين على حق عندما دعى للإستيلاء على السلطة أولا ثم توفير مقدمات الاشتراكية؟!
والكتاب صدر فى موسكو بالروسية بقلم مجموعة من الباحثين بمعهد الفكر الماركسى (قبل حله) ولم يترجم للعربية حتى الآن.)

هل كانت ثورة أكتوبر قفزة على مقدمات الاشتراكية!

فكرة أخرى جديدة تقول بضرورة توفير مقدمات المجتمع المتحضر فى روسيا باستيلاء الكادحين أولا على السلطة، ومن ثم اللحاق بركب الشعوب الاخرى اعتمادا على سلطة العمال والفلاحين والنظام السوفيتى

قدر معظم الاشتراكيين الديموقراطيين فى أوروبا أنه لابد من توفير مقدمات الاشتراكية اولا ثم الاستيلاء على الحكم بعد ذلك، لكن لينين تصرف عام ١٩١٧ على نحو مغاير تماما لتلك التقديرات والتوقعات، وذلك حين ارتأى أنه من الممكن بالنسبة للطبقة العاملة الروسية أن تستولى على الحكم أولا ثم تقوم بعد ذلك بتوفير مقدمات الاشتراكية. كيف انعكس التطبيق العملى لفكرة لينين هذه على تطور روسيا؟.

يقول **فيتنبرج:**

حقا إن الفكر الاشتراكى الأوربى المعتمد على الماركسية أوائل القرن العشرين كان على قناعة راسخة بأن الثورة البروليتارية والبناء الاشتراكى لايمكن أن يحدثا الا فى البلدان ذات المستوى العالى من تحضر المجتمع، أى درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى وتطور الثقافة والتكنولوجيا العالى.. الخ. وكانت هذه الفكرة مستقاة من نظرية **ماركس وانجلس** حول التشكيلات الاجتماعية، والقائلة بأنه لايحل نظام اجتماعى جديد محل النظام القديم إلا بعد أن يستنفذ الأخير إمكانيات تطوره ويصبح كابحا للتقدم ألاجتماعى. وفى بداية القرن العشرين- فى مجرى تطوير **لينين** للنظرية الاشتراكية- تخلى لينين عن ذلك التنازل التقليدى وطرح وما يعيحه من امكانية. وقد جادل **لينين المنشفى نيكولاى سوخانوف** بذلك الصدد قائلا: «تقول لنا أن التحضر مطلوب لإقامة الاشتراكية. حسن جدا، ولكن ألا تقل لى لماذا لم نستطع نحن فى روسيا أن نوفر أولا مقدمات ذلك التحضر عندنا كأن نطرد ملاك الأراضى والرأسماليين الروس لنشرع بعد ذلك فى التحرك صوب. الاشتراكية؟. فى أية كتب قرأت أنت أن مثل هذه التغييرات ذات الطابع التاريخى غير جائزة أو غير ممكنة؟»(١).

ومن التركة الفكرية اللينينية يتضح **أن لينين** كان يعتقد أن : «التغيرات ذات الطابع التاريخى»، وحركة روسيا صوب الاشتراكية، كانت ستمضى فى ظروف انتصار الثورات البروليتارية فى دول الغرب المتقدمة، الامر الذى لم يحدث كما هو معروف، ومن ثم كان لابد من بناء الاشتراكية فى بلد متخلفة واحدة تفاقمت فيها الأوضاع لأبعد حد نتيجة للحرب والدمار. إلا أن لينين وأنصاره ظنوا أنه من الممكن الانتقال بالبلاد مباشرة الى الاشتراكية عبر مرحلة **«الشيوعية العسكرية»** حتى فى ظروف روسيا تلك. وقد كانت **الشيوعية العسكرية من جهة وليدة لضرورة الاستمرار والبقاء الصارمة فى ظروف الحرب الأهلية،**

ومن جهة أخرى كانت «الشيوعية العسكرية» ثمرة لقلة الصبر الثورى، لأنها عكست محاولة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بقفزة واحدة. وكان لينين يعتبر أن الشيوعية العسكرية هى التجربة الأولى للاقتصاد البروليتاري- العينى، وأنها الخطوات الأولى للانتقال الى الاشتراكية. ويمكن القول بأن الفترة مابين ١٩١٨- ١٩٢٠ شهدت توهما ليس فقط بإمكانية «التغييرات ذات الطابع التاريخى» وبناء الاشتراكية فى بلد لايرقى مستواها للتحضر، بل وشهدت توهم إمكانية الانتقال إلى الاشتراكية مباشرة دون مرحلة انتقالية، أو فى أحسن الأحوال مع مرحلة انتقالية قصيرة جدا. وتحت تأثير هذه التصورات المبسطة بالذات عن الاشتراكية وطرق الانتقال إليها، تم فى مرحلة «الشيوعية العسكرية» الغاء الاستقلالية الاقتصادية للمؤسسات والتبادل السلعى وإهمال قوانين القيمة وإدخال «العمل الإجبارى» وماشابه. وكان جوهر هذه السياسة الاقتناع بإمكانية التدخل غير المحدود فى التطور الارتقائى للعملية التاريخية، والقفز الى معايير جديدة للحياة جوهرها هو النفى الحازم للنظام الاجتماعى القديم. وقد كتب لينين فى وصيته السياسية يشير إلى: «السعى الأكثر تجردا إلى الجديد، الذى لابد أن يكون جديدا بحيث لاتكون فيه ولو ذرة واحدة من العالم القديم»[٢]. وبعبارة أخرى، فقد تم النظر الى بناء الاشتراكية فى مرحلة «الشيوعية العسكرية» ليس باعتباره «تغييرا ذا طابع تاريخى اعتيادى» فحسب، بل وباعتباره عملية بناء مجتمع ينفى ويدمر إلى حد كبير القيم التى راكمها التطور التاريخى السابق.

لذلك تحديدا أرغمت الحياة لينين وغيره من زعماء الحزب على إدراك أن المراهنة على الانتقال المباشر للاشتراكية سيؤدى بالبلاد الى مأزق اقتصادى واجتماعى، وأن طبيعة الإنسان والمصلحة الفردية ليستا قابلتين للتغيير فى ساعات محدودة. كما اتضح بالطبع أنه لايمكن التخلى عن الخبرات التى راكمتها البشرية من قبل. ومن هذه الزاوية كانت «السياسة الاقتصادية الجديدة» (نيب) تعنى إلى حد ما العودة بالبلاد الى مجرى التطور التاريخى الطبيعى: إلى العلاقات السلعية النقدية، وقوانين السوق، وتعدد الملكية، والحوافز المادية لتشجيع العمل.. الخ. وليس عبثا أن لينين الذى أدرك أهمية تحول البلاد إلى السياسة الاقتصادية الجديدة بصورة أعمق من غيره، هو الذى قال أن السياسة الاقتصادية الجديدة: «سياسة جادة وستستمر طويلا»[٣]. وقد أسهم لينين بالقسط الحاسم فى وضع أسس تلك السياسة. إلا أنه فى أواخر العشرينات تم تقليص السياسة الاقتصادية الجديدة وبدأت إلى حد معين عملية الرجوع الى عهد «الشيوعية العسكرية»، وبدأت من جديد عملية تكييف الحياة للتصورات البدائية عن الاشتراكية. وفيما بعد أجرى فى الاتحاد السوفيتى عدد اخر من التجارب الاجتماعية أدت بالبلاد التى كانت من أغنى بلدان العالم إلى أنها وجدت نفسها فى قبضة أزمة خطيرة شملت كافة ميادين الحياة الاجتماعية.

وبالتالى فإن التغييرات «ذات الطابع التاريخى الاعتيادى» قد أقامت كثرة من المصاعب فى طريق تطورنا دون شك، وإن كان لابد من الاعتراف فى الوقت نفسه بأن هذه الصعوبات قد تفاقمت فيما بعد بالحرب التى فرضتها علينا الامبريالية، وضرورة توظيف موارد هائلة فى الانتاج الحربى، وبعث الاقتصاد القومى الذى دمرته الحرب، وكذلك الأخطاء فى إدارة البلاد. ولاشك أن كل ذلك قد شوه الكثير مما يتعلق بالأفكار والخطط الملموسة وتنفيذ المهام الاستراتيجية التى طرحتها الثورة.

أحمد الخميسى

المراجع:
(١) لينين المؤلفات. المجلد ٤٥ ص ٣٨١
(٢) لينين المؤلفات. المجلد ٤٥ ص ٤٠١
(٣) لينين المؤلفات. المجلد ٤٣ ص ٣٢٩

لينين





مولد الشيخ سرحان

عبلة الرويني

على حين أن العنوان هو معرض القاهرة الدولى للكتاب، والاحتفاليات تتواصل بيوبيله الفضى، الا أن وقائع ماحدث لأضخم أسواق الكتاب فى الشرق الأوسط تظل بحاجة إلى وقفه جادة لتصحيح خطواته، وتصويب مساره الثقافى.

قراءة سريعة للبرنامج الثقافى للمعرض هذا العام، أحتفالاً بمرور ٢٥ عاما على تأسيسه، تشى بحقيقتين فاضحتين:

* غيبة الاهتمام الحقيقى بالكتاب، مستواه ونوعيته.. غيبة الحوار الجاد والمناقشات الواعية حول قضايا الكتاب ومشكلات إنتاجه وتوزيعه بتفاصيلها المتعددة من مشكلات تزوير الكتاب، النشر التجارى والنشر الثقافى، مستوى الإخراج الفنى خاصة وقد أجمع كثير من الناشرين العرب على رداءة المستوى الفنى للكتاب المصرى وأجمع كثير من الناشرين المصريين على رداءة المستوى الفنى لكتاب الهيئة المصرية العامة للكتاب

* برنامج ثقافى احتفالى ضخم مدرج فى برنامج اعلامى موجه لخدمة سياسات حكومية ومصالح شخصية.

حقيقتان إحداهما تخفى الاخرى وتتستر على غيبتها.. فقد استطاع البرنامج الثقافى الاعلامى أن يجذب كافة الانظار بعيدا عن الكتاب، بل أن كثيرين من رواد المعرض لم يشاهدوا نهائيا أجنحة عرض الكتب.. ولما كان البرنامج الثقافى قد اتسم بالضجيج وتفريغ كل شئ من محتواه الحقيقى، فقد شكل ذلك بنية تضليل متعمدة داخل معرض الكتاب وفقا لسياسة مسئوليه.

رجال الحكومة

٤ محاور أساسية هى الصياغة التى طرحها البرنامج الثقافى للمعرض..

١- **المواجهة- جذور التطرف** «١٣ ندوة»

٢- **كتب أضاءت ٢٥ عاما من المسيرة الوطنية والفكرية** «١٣ ندوة»

٣- **٢٥ عاما فى مسيرة الثقافة المصرية** «١٣ ندوة»

٤- **لقاءات فكرية حرة.** «١٣ لقاء»

هذا إلى جانب الأمسيات الشعرية والسينمائية والمسرحية، و(٤٠) ندوة داخل المقهى الثقافى، و(٣٠) ندوة نوعية متخصصة.. وبدلا من أن يحتشد النشاط الثقافى بالمثقفين والكتاب والمفكرين، احتشد برجال الحكومة وزرائها ومحافظيها ومسئوليها وكتابها أيضا، فى مظاهرة سلطوية لافته.. فقد اقتصرت اللقاءات الفكرية الكبرى على **«رئيس الوزراء»، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير السياحة وزير التعليم، وزير الثقافة، د. اسامة الباز، د. مصطفى الفقى»** وحملت ندوات (المواجهة جذور الإرهاب) توجها أحادى الجانب فلم تواجه أحدا، مكتفية بتوجيه خطاب رسمى أو مونولوج وحيد معلن لم تعط خلاله الفرصة لإقامة أى حوار حقيقى مع الاتجاه الآخر. وقد تردد أن هذا الخطاب خطاب مقصود خاصة وأن تكرار المناظرة بين العلمانيين والدينيين- كما حدث فى معرض الكتاب بالعام الماضى- أمر لن تسمح به الحكومة مرة أخرى بعد أن أنتهى الحوار بينهما بمقتل د. فرج فودة.

وتحت عنوان **(كتب اضاءت ٢٥ عاما من المسيرة الوطنية والفكرية)** لم تخجل هيئة الكتاب ومستشاروها الثقافيون من إدراج كتاب **(راية الخيال- السريالية فى العالم) لسمير غريب** لمناقشته من قبل أن يصدر بعد فى المكتبات ودور النشر، وكتاب **(أمراء الارهاب)** لعبد الستار الطويلة الصادر مع بداية المعرض!

متى؟ واين؟ وكيف اضاءت هذه الكتب ٢٥ عاما أو حتى عاما واحدا فى حياتنا الثقافية.. لايهم، المهم أن سمير غريب مستشار وزير الثقافة ورئيس صندوق التنمية الثقافية.. وعبد الستار الطويله كاتب الخطاب الحكومى.

ولايختلف الأمر كثيرا لدى اللجنة الثقافية العليا التى شكلتها هيئة الكتاب من كبار الكتاب والنقاد لاختيار أفضل ١٢ كتاباً صدرت فى مصر خلال العام.. فلم يخجل أفرادها من أختيار كتاب **(الفتنة الكبرى)** لابراهيم نافع فى الوقت الذى صدر فيه خلال العام كتاب (حرب الخليج) لمحمد حسنين هيكل، وكتاب (خروج العرب من التاريخ) للدكتور فوزى منصور، وكتاب (والآن اتكلم) لخالد محيى الدين

.. كما تم استبعاد كتاب محمد عوده (الطريق الى اليمن) ورواية ابراهيم عبد المجيد (البلدة الاخرى) رغم ترشيحهما، لمهاجمتهما السعودية... وكله إلا السعودية لدى الدكتور سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب. وبنفس المنهج حشدت أسماء الكتاب والمبدعين العرب، لينتهى الامر باعتذار بعضهم (نزار قبانى، ادونيس) وتغيب البعض الآخر دون اعتذارات خاصة وقد أكدت بعض الاسماء الموضوعة كمشاركة ضمن البرامج الثقافية بالمعرض، أن الدعوة لم توجه اليهم بالأساس **(محمد الفيتورى، د. محمد براده، حنا مينه، الطيب صالح)**



ولنفس الاسباب أو الأسباب أخرى لم تحضر كل الاسماء المعلن عن مشاركتها فى أنشطة المعرض هذا العام (أنسى الحاج، بلند الحيدرى، على الجندى، الأخضر الابراهيمى، محمد يوسف نجم، غازى القصيبى، حنان الشيخ، عبد الرحيم عمر، ابراهيم نصر الله).. وبالطبع لم تحضر **فانيسياريدجريف** التى أعلن عن دعوتها (!!) كضيفه للمعرض.. معرض الكتاب! وسط هذا الازدحام الفارغ كان من الطبيعى أن يكون الكتاب هو الغائب الحقيقى..

ارتفعت الأسعار إلى درجة مخيفة وتفاوتت أسعار الكتاب الواحد من دار نشر إلى أخرى.. بينما لم تقدم أى دار نشر قائمة معلنه باسماء الكتب التى يضمها جناح العرض أو بطاقات تشير لاسعار الكتب ونسبة تخفيضها... بل أن اسلوب عرض الكتاب داخل الأجنحة المزدحمة ظل أسلوبا ارتجاليا فوضويا لايجذب القارئ ولايليق بقيمة المعروض.. وقد أسهم فى ذلك عدم توافر الخدمات داخل أجنحة المعرض إلى جانب السماح للناشرين ولغير الناشرين باقتطاع مساحات بالمعرض- ويحتاج الأمر إلى مناقشة عميقة من اتحاد الناشرين العرب لتحديد أشكال تطوير وسائل عرض الكتاب، والالتزام بدور النشر ذات المستوى والفاعلية الحقيقية فى الحياة الثقافية العربية.

اعتبر كثير من الناشرين العرب أن المستوى الفنى للكتاب المصرى يتدهور من سئ إلى أسوء حيث تتكاثر الأخطاء المطبعية داخل النص خاصة لدى كتب هيئة الكتاب ودار الهلال، وتفتقد الأغلفة الخارجية لأيه لمسه جمالية إلى جانب نوعيه الورق الرديئة المستخدمة.

وقضية مستوى الإخراج الفنى من قضايا الكتاب الهامه والتى بحاجة إلى إعادة نظر لدى المسئولين عن صناعة النشر.. ويرى الناشرون المصريون أن رداءة الكتاب نسبية من دار نشر لأخرى بل ولانستطيع إطلاق حكم عام على الكتاب المصرى.. حيث يؤكد **حسنى سليمان** صاحب دار **شرقيات** أن دار المعارف لاتزال تحتفظ بمستوى جيد من انتاجها مشيرا على سبيل المثال إلى كتاب (لسان العرب) والذى قدمته فى ٦ أجزاء وطباعة فاخرة بمبلغ ١٢٥ جنيها مصرياً بينما قدمته **دار صادر** اللبنانية فى ١٥ جزء وطباعه أقل جوده بمبلغ ٢٢٥ جنيها مصرياً..

ويضيف حسنى سليمان ان تميز الكتاب المصرى اساسا فى مستوى ودقة تحقيقة واتقان التشكيلات اللغوية خاصة فى الكتب التراثية القديمة وهو مالا يتوافر لدى الكتاب اللبنانى التجارى بطبعه أو لدى الكتاب العربى عموما.

ويتفق الناشرون جميعا على أن الانتاج والنشر المشترك وتأسيس شركات توزيع مشتركة هى حل أمثل لمشكلات تسويق الكتاب والحد من ظاهرة الارتفاع الشديد فى أسعاره والحد من تحويل الكتاب إلى سلعه، وتأكيد دوره كخدمة ثقافية ضرورية.

كل قضايا الكتاب غابت تماما، لم تناقشها ندوة واحدة داخل المعرض بينما يمسك د. سمير سرحان بمكبر صوت ضخم ليعلن أرقامه الخيالية..

٤٥ مليون كتاب!!
١٦٫٥ مليون عنوان!!
٢١٦٥ دار نشر!!

قرار «عمارة» مرفوض .. وغير دستورى

فريدة النقاش

لاأحد يعرف بالضبط حتى الآن ماهى الدوافع التى جعلت وزير الشباب والرياضة «عبد المنعم عمارة» يقدم على تغيير لوائح الانتخابات فى النوادى بحيث تحظر ترشيح غير الحاصلين على مؤهلات عليا لعضوية مجالس الإدارات. هذا بالرغم من أن مستشاريه لابد وأنهم يعرفون أن هذا إجراء غير دستورى. وأنه سوف يسقط حتما بحكم من المحكمة الدستورية العليا إن آجلا أو عاجلا.

فمادامت النوادى قد قبلت فى عضويتها هؤلاء المواطنين فلايحق لأى جهة- حتى لو كانت أعلى اداريا- أن تنتقص من حقوق هؤلاء الأعضاء والتى تفترض لوائح النوادى أنها حقوق متساوية. تماما كما أن المواطنين متساوون بحكم الدستور.

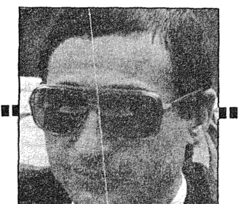
ويعرف كل أعضاء النوادى، كما أن الوزير لابد أنه يعرف أن عضوية مجلس الادارة- فضلا عن أنها عمل تطوعى- تتم بالانتخاب أى بتراضى غالبية الأعضاء واختيارهم الحر لمن يمثلهم، وهى ليست ترقية فى وظيفة تشترط مؤهلات علمية أو خبرات محددة، بل شرطها الوحيد هو مدى استعداد الشخص الذى يرشح نفسه للعطاء لناديه وخدمة أعضائه والتعبير عن احتياجاتهم، وأعضاء النادى هم وحدهم الذين يملكون حق الحكم له أو عليه بصرف النظر عن مؤهلاته العلمية من عدمها.

ومن الغريب أن يحدث فى كل دورة انتخابية لمجلس الشعب امتحان عدد من المرشحين فى القراءة والكتابة لضمان قدرتهم على التعامل بالحد الأدنى مع مقتضيات النيابة عن الشعب دون اشتراط لمؤهل عال أو متوسط ثم يوضع مثل هذا الشرط الظالم فى انتخابات النوادى.

ويمس هذا البند الظالم فى اللائحة الجديدة عددا كبيرا من الأعضاء القدامى والجدد فى النوادى والذين لم يحصلوا على مؤهلات عليا، ومع ذلك فقد أثبتوا كفاءة ومهارة عالية حازت رضا الأعضاء فانتخبوهم لدورات متتالية، وقد أجبروا على التنحى هم وغيرهم من القادرين على العطاء والراغبين فيه والذين يتوفر لهم الوقت لتقديمه ولكنهم لايحملون الشهادة العالية التى لا محل لها من الإعراب فى هذا السياق.

وهو قرار يمس بشكل أخص كل النساء اللاتى يرغبن فى العمل العام وهن كثيرات جدا، ولهن من المواهب والقدرات والرغبة فى إثبات الذات مايؤهلهن لمثل هذا العمل، وليست لديهن مؤهلات عليا لأسباب كثيرة منها أن ظروفهن العائلية لم تسمح بمواصلة التعليم، أو أن النزعة التقليدية لدى الأسر القديمة التى خافت من الإختلاط فى الجامعات حجبته عهن، ولكن كل هذه الظروف لم تمنعهن من الانخراط فى العمل العام فى النوادى والجمعيات الخيرية والإجتماعية بعد أن كبر أبناؤهن وفرغن من المهمات الصعبة فى سنين التربية الأولى للأطفال، وبقى لديهن الوقت وآثرن أن ينفقنه فى عمل مفيد بدلا من الثرثرة والزيارات غير ذات المعنى، ورشحن أنفسهن لمجالس ادارات النوادى وأثبتن كفاءة ونجاحا شهد به الجميع.. وكيف نحرمهن هذا الحق بقرار تفوح منه رائحة طبقية متعالية ويؤدى فى الواقع العملى إلى حرمان النساء من العمل العام فى النوادى.

وبعد اذا كان من المقطوع به كما يقول القانونيون أن هذا البند فى لائحة الانتخابات سوف يتم. إلغاؤه بحكم المحكمة الدستورية العليا، فلماذا لايبادر الوزير عبد المنعم عماره بالغائه الآن بدلا من الانتظار سنوات اضافة الى جرح كرامة وكبرياء أناس أفاضل لم تتوفر لهم ظروف الحصول على شهادات عليا، وربما كانت هى نفسها الظروف التى جعلتهم أكثر تفرغا، وأقدر على العطاء من آخرين يحملون أكثر من مؤهل عال وتتعدد مشاغلهم...



عبد المنعم عماره



رمضان.. ونظرية الأمن التيفزيونى

ماجدة موريس

كعادتنا فى كل شىء..فإننا نتفنن فى خلق مناسبة لجعلها مقياسا أو نبراسالنا ،وبعد ذلك نتخلى لها عن مهمة قيادتنا ،وبدلا من أن تصبح تلك المناسبة-مثل غيرها- فى منظومة الهيكل العام لحياتنا وضمن إطار تخطيطنا ..فإنها تتحول إلى هدف فى حد ذاته يسحب كل الأضواء والاهتمام والرعاية من غيره،بل ويأخذ مكان الخطة الأصلية نفسها..

وبالطبع فإن هذا لايأتى من فراغ ،وإنما من خلال ظروف خاصة كأن تحظى تلك المناسبة أو ذلك العمل بنجاح كبير أو توفيق غير متوقع،فيصبح تلافى تكرار ذلك النجاح والتفوق أمرا صعبا للغاية على النفوس،والأسهل منه طبعا أن يتحول إلى أمر جدير بالمثابرة عليه،ربما بنفس الطريقة والأسلوب .مع إفساح الطريق له ليصبح فى المقدمة دائما..

وهذا الوصف السابق لتلك الحالة، المتكررة فى حياتنا ،قد ينطبق على خطط إصلاح الطرق أو ابتكار شكل إخراجى لعمل مسرحى مثلا،أو تجميل الخرائب وغيره .لكنه ينطبق أكثر على أسلوب التليفزيون فى التعامل مع المناسبة..والخطة .

فمنذ سنوات طويلة والتليفزيون يولى بعض المناسبات الرعاية، ويخفس بأخرى سابع أرض..فأعياد الطفولة،وأعياد اكتوبر،كانت فى القلب،ثم تراجعت الأولى أخيرا بسبب إصرار قرينة الرئيس مبارك على أن يكون الاحتفال بالطفل أكثر إيجابية من «الزفة» المنوعاتية البرامجية ،ثم جاء الزلزال ليقضى على زهوة الاحتفال برمته،كذلك الأمر مع احتفالات اكتوبر التى رسخت فى أذهان الناس أنها مكلمة غنائية ،فيها رقصات من باب زيادة التعبير عن معنى الشعر..

لكن ..مع رمضان الأمريختلف..فإذا كانت الخطة، أي خطة العمل التليفزيونى هى المرجع الصارم الذي تتحدد طبقا له كل الموضوعات الأخرى،فإن المناسبة أخذت مكان الخطة،وأصبح المشاهد ،قبل غيره،يعرف أن هناك ماقبل رمضان ومابعده، وأن هذه الأوقات ضائعة،بمقياس إتحافه بكل جديد مسل وممتع فى رمضان.. وليس لدينا وقت أو مساحة كبيرة للاستطراد حول المناسبة التى بلعت الخطة، والمؤشرات ،فيكفى هذا السباق المجنون،والعد التنازلى،وحرب التصريحات الإعلامية حول ماتقرر أن يعرض في رمضان وما ثبت عدم صلاحيته .

ولعلم القارىء غير المدقق ،فإن خبرة المدققين مع رمضان التليفزيونى تبدأ منذ اللحظة التى ينتهى فيها رمضان نفسه وأثناء بهجة الاحتفال بعيدالفطر،حيث يبدأ المدقق في قراءةصفحات الإذاعة والتليفزيون، وأبواب الفن فى كافة الجرائد والمجلات ،لافارق هنا بين صحافة مصرية وعربية،خاصة المجلات، حينئذ تبدأ ملامح رمضان القادم تتشكل فى ذهن هذا المدقق،سواء كان ناقدا أو ناقما أو مواطنا عاديا من رعايا دولة الفوازير والمسلسلات..ومع كل هذا الجهد فى المتابعة لمدة عام كامل فإنه من الصعب أن يحدد المرء مالذى سوف يراه فى رمضان بالتحديد..ولعل أبرز مثال، ذلك الملف الفخم

لقطة من فوازير شريهان



الذى أرسله قطاع الإنتاج بالتليفزيون فى بداية شهر فبراير،أي قبل بداية رمضان بأسبوعين فقط وعنوانه «**الأعمال الفنية المرشحة للعرض خلال شهر رمضان**» ..وهو رد مفحم ومهذب على حرب الاخبار والتصريحات حول العمل داخل الاستوديوهات ،وهل حقيقة سيأتى يوم علينا نرى فيه-نحن مواطنى مصر المحروسة- فوازير من غير انتاجنا؟ **وأن نصبح بالتالى مستوردين للفوازير من السعودية التى انتجت محطتها التليفزيونية الفضائية الوليدة المعنونة بـ(MBC) فوازير ،بنجوم وفنون مصريين**،أى أنها تحاربنا بنجومنا..

بسرعة أعلنت حالة الطوارىء،وتم تصوير برنامج أو جزء من برنامج (**جديد×جديد**) ظهرت فيه نجمة الفوازير،المصرية الانتاج،**شهريهان** وصرحت **لجريدة الزمر**بأنها مذهولة من الإشاعات حولها ومن نغمة أن العمل يسير كالسلحفاة ولن نلحق الموعد السنوى،وأعلنت هى ومخرجها **جمال عبد الحميد** ومدير الإضاءة أن حرب التصريحات مكيدة يراد بها النيل من كل مايبذل لإسعاد المصريين ،عن طريق جهاز إعلامهم الكبير الوحيد.. ثم جاء هذا الملف ليؤكد على أن الأمن مستتب ،**الأمن التليفزيونى الرمضانى بالطبع**، فما فيه يكفى خمسة شهور وليس شهرا واحدا.. وكله مرشح ....

القائمة ا/مسلسلات وفوازير

القائمة الأولى،وخصصت بالطبع للمسلسلات التى هى كلمة السر أمام المشاهد ما أن يمسك بطرفها حتى يظل وفيا لها حتى النهاية مهما تحمل من مشاق ففيها ٢٠ مسلسلا عدد حلقاتها ٤١٥ حلقة (أضرب فى ٤٥ دقيقة).منها مسلسلان دينيان الأول(**الوعد الحق**) عن قصة **د.طه حسين** والتى أعدت فى ثلاثين حلقة تكفى الشهر كله،والثانى (**القضاء فى الإسلام**) تأليف **محمد أبو الخير** ويدور حول عدل القضاء الإسلامى من خلال ثلاثين قاضيا ومواقفهم فى نصرة الحق،ومسلسلان للأطفال،(**بوجى وطمطم**) الذى يستمر للعام العاشر،و(**كانى ومانى**) فى عامه الثانى، ثم (**ألف ليلة وليلة**) الذى خرج من الإذاعة ليستقر فى التليفزيون لايبارحه ،مهما حدث له من فشل متكرر،و(**فوازيررمضان**)وأسمها هذا العام (**حاجات ومحتاجات**) والإثنان منوط بهما تقديم الاستعراض ضمن الهيكل السنوى المتين للمناسبة.نأتى للمسلسلات المعتادة ،ونلاحظ هنا استمرار نوعية بدأت على استحياء ثم أخذت قوتها من خلال عرض مسلسل(**الهجان**) بكل ظروفه،واليوم يبدو أن المسلسل الوطنى أو الذى يدور حول أعمال المخابرات لصالح الوطن أصبح مادة جذب جماهيرى مضمونة وتأخذ حلقات (**الثعلب**) مكان الهجان فى الصف الأول،عن قصة من أرشيف الصراع ضد العدو،ثم ١٤ مسلسلا،اجتماعيا ،بعضها يميل للتاريخ ،والبعض للسياسة والبعض للكوميديا (حسب تصنيف الملف).

ونلاحظ أن بعضها يحمل أسماء عدد من الكتاب،تحولت أعمالهم إلى دراما مثل **نجيب محفوظ** وروايته (**قشتمر**) و**موسى صبرى** (**دموع صاحبة الجلالة**)، ومن الطريف هنا أن هذه القصة قدمتها الإذاعة ثم خطفها التليفزيون،ثم سارعت السينما لتحظى بها وفى وقت قياسى تم إعداد الفيلم حتى يعرض قبل المسلسل،باعتبار أن منتجه لاسلطان له على جمهور السينما الذى يأتى بدافع من نفسه بينما فى وسع التليفزيون إرغام مشاهده على رؤية هذا العمل أو غيره،فالعادة غلابة..عادة حب المسلسل..ولهذا مثلا فلا يكترث التليفزيون إلا بأعمال عدد قليل من الكتاب فى مصر،فلغير**نجيب محفوظ وموسى صبرى** فلإحسان **عبد القدوس** قصة تحولت إلى مسلسل (**لم يكن ابدا لها**) ولأنيس **منصور** أثنتان (**أثنين أثنين**) و(**شاب غاضب..شابة غاضبة**).ومن العجيب ألا يوجد عمل بين هذه المجموعة **لثروت أباظه** ،فهو الأديب رقم (١) الذى تتحول كل أعماله إلى حلقات تليفزيونية ،أحيانا قبل أن يكمل هو شخصيا كتابتها..لكن للإنصاف،يوجد بين هذه المسلسلات العشرين مسلسل غريب بعنوان (**هى فى عمنيه..هو فى عمنيها**)لأن كاتبته **وفيه خيرى** أعدته فى هيئة حلقات منفصلة عن قصص ١٦ أديبا وأديبة قدر لهم أن يجتازوا المسافة بين القراءة والمشاهدة ولو من خلال حلقة واحدة.. وتلك بالطبع ميزة لأن مئات غيرهم يكتبون ويبدعون ولسوف ينتهون بدون أن يعطيهم التليفزيون أى اهتمام.. مع أنه مشغول دائما بالبحث عن الأعمال والأفكار الجديدة!



لقطة من «اين تأخذنى هذه الطلقة»

القائمة ب :خرافة اسمها الفشل

فى القائمة الثانية،وهى تمثيليات السهرة،١١ عملا جديدا مرشحا للعرض فى رمضان (**الخروج من الشرنقة**) عن مواطن يخرج من قوقعته بعد حادثة قتل فى الصعيد ويصبح إيجابيا (**وكوميديا الفأر**) الذي يعرى فيه المؤلف **يسرى الجندى** حقيقة الثأر و(هى والحقيقة)حول الصراع داخل

ضابط شرطة بين الواجب والعاطفة و(تغريد) حول فتاة تكتشف انتهازية حبيبها، و(تحت الملاحظة) وهي تمثيلية لأسامه أنور عكاشه بعد غياب طويل في عالم المسلسلات، ومن عالم الأدب يحول أبو العلا السلاموني قصته (كفر الجنون) إلى تمثيلية، وتتحول قصة جمال الغيطاني (صاحب الملك) أيضا، كما تتحول قصة حياة الفنان الكبير محمود مختار إلى دراما بعنوان (عازف الصخر) وتتحول قصة واقعية كتبها عبد الوهاب مطاوع بعنوان (خرافة اسمها الفشل) إلى سهرة درامية، وأخيرا، يتذكر التليفزيون المسرح العالمي فيقدم تمثيلية سهرة لنادر خليفة عن مسرحية دورينمات (خطوات بلا طريق).

القائمة (ج) غزو إخراجي سينمائي

في القائمة الثالثة للملف، ١٢ فيلما جديدا من انتاج التليفزيون والأفلام لها علاقة خاصة بشهر رمضان، لأن التليفزيون يحتفى بها بشكل مميز فيقدمها في سهراته، ثم يعيدها مرارا بقية العام، وعادة مالاتزيد عن أربعة أفلام جديدة سنويا، لكنها هنا ١٢، والأدق أن الجاهز منها للعرض لايزيد عن ثلثى هذا العدد.. والباقي لازال بعيدا عن العرض..

في هذه الدستة الفيلمية الجديدة نلمح ثلاثة أسماء جديدة في عالم التأليف هي محمد رفاعي (قضية الاستاذ منجد) وناصر زيدان (آباء وأبناء) وسمير الجمل (لصوص خمس نجوم) وهذا مؤشر مشجع لأن التليفزيون لايجب أن يتوقف عند اسماء بعينها، ولا موضوعات بعينها أيضا، وهو ماسنعرفه من المشاهدة نفسها.. في هذه الأفلام عدد غير قليل من أسماء مخرجي السينما مثل المخرج الكبير صلاح أبو سيف الذي يقدم (السيد كاف) الذي شارك في كتابته أيضا مع لينين الرملي، والمخرج الكبير عاطف سالم وله فيلمان (ونسيت أني امرأة) الذي تمثله ماجدة الصباحي و(ميكانيا) الذي كتبه محمد الباسوس وهو كاتب سينمائي، ثم المخرج أشرف فهمي الذي يقدم فيلمه الثاني للتليفزيون (لصوص ٥ نجوم) بعد أن قدم في العام الماضي (الحب بين قوسين)، وأيضا عبد اللطيف زكي (الاستاذ منجد) ومحمد حسيب (الطعم والسنارة) وأحمد صقر (الحقيقة اسمها سالم).. ويبقى من مخرجي التليفزيون عدد محدود عمل في أفلامه هذا العام مثل يوسف ابراهيم وكريم ضياء الدين وشفيق شامية وناجي رياض وهاني لاشين وهو مخرج يقف بين السينما والتليفزيون ولايميل بثقله على أي منهما وحده.. أيضا يستمر في الكتابة لسينما التليفزيون من بين كتاب دراما التليفزيون ثلاثة هم أسامه أنور عكاشه وعاطف بشاي ورؤف حلمي..

وقائمة على الهامش..

القائمة الرابعة المرشحة لرمضان، للأفلام التسجيلية وتضم ١٢ فيلما تتنوع بين التاريخي والوثائقي والاجتماعي والبيئي والتجريبي والثقافي والتحقيقي (أي الريبورتاج) ولن نتحدث عنها تفصيلا لسبب واحد، إنها «ظهورات» على الخريطة، أي غير مثبتة في وقت دائم كغيرها من الأعمال السابقة، ولذلك فليس من العدل مجاراة التليفزيون في معاملتها بنفس الجدية، ليس لأننا لانقدر الفيلم التسجيلي، ولكن لأنهم هم الذين لايقدرونه ...ولأكثر من عشرين عاما من المطالبة بموعد يومي محدد له كسب الفيلم القصير برنامجا ، كل أسبوعين، على القناة الأولى، يتغير موعده باستمرار..

أخيرا ..هناك قائمة تضم برنامجا واحدا يتيما واسمها القائمة الخاصة بالبرامج والبرنامج هو :ياتليفزيون يا.. الذى يعده ويقدمه الرسام رمسيس ويستضيف فيه، أمس واليوم وغدا قائمة لاتتغير من النجوم، مع إضافات قليلة نادرة، وسوف نراه يوميا مع الآمال العريضة في أن يقترب من عنوانه..

***

لم ينته حديث البرامج الجديدة التي سنراها في رمضان، أو أننا قد بدأنا نراها بالفعل، فما سبق يخص قطاع الانتاج فقط، لكن هناك انتاج التليفزيون نفسه، من برامج ومسلسلات وأعمال للأطفال، منها ماهو مستمر لمدة تزيد عن عشر سنوات مثل (فوازير عمو فؤاد) وغيرها، ثم هناك مصدر ثالث يقدم لنا بعض ماعنده هو شركات الانتاج الخاص التي تنتج الآن برامج مضمونه الإقبال مثل (بدون كلام) الذي يتبارى فيه (النجوم) في معرفة اسم فيلم أو ممثل ،ويشدون شعورهم وشعورهن فرحة بالنقطة والمكسب الأكيد الذي عانوا من أجله طويلا.. عموما فإن نظرية الأمن التليفزيوني هذه تتسع للكثير جدا من الأعمال التي تضع نصب عينيها «الكم والعدد» أي كم كبير من المنتجات لسد كل الحاجات.. تماما مثلما تفعل وزارة التموين في نفس المناسبة ، بأن كل شيء جاهز ومتوفر في الأسواق ، وتصبح أسعار الياميش في موازين حرب أخرى في إطار الأمن التمويني.. أما بعد هذا التاريخ.. وما قبله.. فالأمر يستدعي الراحة.. وإلا نصبح ناكرين لجميل التليفزيون والتموين وكل أجهزة الدولة التي تدللنا في كل مناسبة.

طيب ماذا نريد أكثر من هذا؟؟؟

لقطة من مسلسل «الرعد الحق»





فيلم الحب فى الثلاجة لسعيد حامد

من الدفاع عن الجماهير إلى السخرية منها!

أحمد يوسف

ظل سيناريو فيلم **«الحب فى الثلاجة»** لأعوام طويلة ينتقل من يد منتج إلى آخر، ويغير العنوان الجديد بعد العنوان القديم، ويتحمس له ممثلون ثم يفتر حماسهم لكى يجد آخرين يجددون موجة أخرى من الحماس، وظلت الصحافة الفنية طويلا تبشر بمولد هذه التحفة السينمائية، حتى إذا ماانتهى صنع الفيلم، لم يلق من الإقبال الجماهيرى إلا الفتور الذى لم يستمر بدوره إلا أسبوعين يتيمين. وإذا كان الناقد السينمائى الصارم لاينخدع فى العادة بإقبال الجماهير أو انصرافها عن بعض الأفلام، وإنما ينظر إليها فى تجرد العلماء- إن جاز التعبير- باحثا عما تعلمه واكتسبه من قواعد صناعة الفن «الجيد» ، واهما ومتوهما أنه لا يخضع لهوى الجماهير، فان تلك النظرة تتجاهل أو تجهل أن واحدا من أهم المعايير النقدية هو تواصل العمل الفنى مع الجمهور، وأن لكل عمل فنى أبعاده الجمالية بنفس القدر الذى يحتوى على أبعاد اجتماعية وسياسية، بالمعنى العميق للكلمة.

فى ضوء هذه النظرة التى تضع فى اعتبارها التواصل مع الجماهير، فإن فيلم **«الحب فى الثلاجة»** ، بعد أن استقرت بطولته على **يحيى الفخرانى، وإخراجه على سعيد حامد**، يبدو لغزا محيرا، فهو يبدو فى ظاهر السيناريو الذى كتبه **ماهر عواد**، وكأنه يقف مع الجماهير، المسحوقة والمطحونة، يصور معاناتهم وآلامهم، ويحلم معهم بمستقبل جديد، لكن الجماهير الحقيقية التى تدفع ثمن التذكرة من شقاء يومها أحجمت عن أن تقف مع الفيلم الذى يبدو مدافعا عنها، وذلك أمر يمكنك أن تلمسه على نحو أو آخر مع الأغلب الأعم من الأفلام التى كتبها ماهر عواد، منذ **«الأقزام قادمون»** وعبر **«الدرجة الثالثة» و«سمع هس» و«يامهلبية يا»** ، وأخيرا هاهو فى **«الحب فى الثلاجة»** يلقى الضوء مرة أخرى على ذلك التناقض، الذى يبدو للوهلة الأولى غامضا غير مفهوم، بين نوايا الأعمال الفنية التى يتمتع صناعها ببعض الطموح للتعبير عن الجماهير، والنتائج المريرة التى تنتهى بالإخفاق والفشل.

بين النوايا والإنجاز

أسئلة عديدة يثيرها هذا التناقض، لعل أهمها هو تلك اللغة التى يخاطب بها العمل الفنى الجماهير عن مشكلات الجماهير ذاتها، وهو المأزق الذى يواجهه فى العادة السينمائيون الشبان، بكل طموحاتهم لاستخدام أسلوب فنى متفرد ومتمرد على كل ماسبقه من أساليب، حتى أن الأمر قد ينتهى إلى نوع من تعمد الفصاحة والبلاغة، دون قدرة على الإفصاح والإبلاغ. لكن السيناريست ماهر عواد يختار لنفسه مايسمى **«الفانتازيا الموسيقية»** ، وبصرف النظر عن دقة التعبير فى هذا المصطلح الفنى، فإن مايبدو من أهداف هذا الأسلوب عند ماهر عواد هو التحرر من قيود الواقع ، والانطلاق فى فضاء الخيال الفنى، وامتاع المشاهدين بمزيج من المتعة والفكر.

تلك هى البداية الطيبة التى انطلق منها فيلمه الأول وحتى **«الحب فى الثلاجة»** ، وهو الفيلم الذى يحكى مع المشاهد الأولى بعضا من شذرات واقعية لحياة بطله مهدى **(يحيى الفخرانى)**، الذى يذكرك على نحو ما بدور يحيى الفخرانى أيضا فى فيلم **محمد خان «خرج ولم يعد»**، فهو هنا هذا المواطن الذى مايزال ينتظر منذ أعوام شقة يتزوج فيها من خطيبته المتذمرة لوزة **(عبلة كامل)** ، ويدرك أن عليه أن ينتظر أعواما أخرى، أملا فى غد لايأتى أبدا، وحلما بتحقيق احتياجاته الإنسانية التى تشمل كل تفاصيل حياته اليومية، بدءا من تعديل المرتب الذى لايكفيه الا بضعة أيام معدودات، وانتهاء بنقطة ماء تنزل من الصنبور عندما يريد أن يأخذ حماما.

لكن الواقع المرير لايدع لمهدى فرصة حتى للحلم، فكل شئ يسحقه سحقا، حين يعلن أهل خطيبته رفضهم له وقبولهم لخطيب جديد، وتكاد حياته أن تضيع تحت عجلات سيارة جارته اللعوب توتى (لوسى) ذات السمعة السيئة، والتى تخون دون خجل زوجها الثرى العجوز خلعى **(محمد يوسف)**.

تلك هى الخيوط الرئيسية التى يغزل منها الفيلم عالم مهدى، يعرضها لك فى لقطات خاطفة متتالية تشبه ضربات الفرشاة الخشنة فوق قماش اللوحة، لكن ضربات أخرى سوف تتوالى بألوان جديدة، قد تضفى على اللوحة بريقا، لكنها تزيدها غموضا وتشوشا. فسرعان ماتدرك أن **«الفانتازيا»** تختلط على **ماهر عواد** ببعض الأفكار **«الميكى ماوسية»** التى تعتمد على **«الافيهات»** اللفظية أو البصرية، أو هى فى الأغلب تعمد الى ترجمة التشبيه اللفظى إلى صورة حرفية. ولك أن تتصور استغراق الفيلم منذ اللقطة الأولى، ومع بحث مهدى عن شقته الوهمية فى الصحراء الجرداء، حول «الخوازيق»، أو فى ذلك النشال الذى يركب دراجة مهرجى

السيرك ويمضي في طرقات المصلحة الحكومية ليخطف مرتب مهدي، أو تهديد الحماة أن خطيبا جديدا لابنتها سوف يأتي من الشباك، فتراه بالفعل قادما من النافذة وكأنه يطير في الهواء.

تجميد الأحلام

من الغريب- ولعله من المنطقي- أن أيا من تلك «الافيهات» ، وعشرات غيرها يحتشد بها الفيلم، لم تثر ضحكات الجمهور، كما لم تحرك فيهم ساكنا، أو خاصرا، لأنها تبدو مفتعلة، مقصودة لذاتها، وكأنها الغاية وليست كما يجب أن تكون وسيلة تجسيد الواقع وتضخيمه، بهدف فهم حقيقة وجوهر الخطأ فيه.

وإذا كان الفيلم يظل كما لو أنه يقفز من نمرة إلى أخرى دون ترابط منطقي من أي نوع، «الرغبة في توزيع السخريات من أي شئ، وكل شئ، فقد فات على الجمهور المعنى والمغزى من التيمة المحورية، وهي الاذعان والرضوخ لتأجيل الأحلام العادية للمواطنين، أو قل تجميدها، حتى يأتي زمان جديد قد ترى فيه الأحلام النور.

ففي بعض المشاهد التي تستغرق في «الفرسكة»، يستمع مهدي نصائح رئيسه في العمل- الذي يجب أن تراه كممثل للسلطة- بمزيد من «الصبر.. هاتتعود... قصدي هاتتعدل.. سنة ألفين» ، وفي مشهد تال، تقطعة نمرة يقدم فيها الفيلم محاكاة ساخرة لاعلانات التليفزيون، يرى مهدي أحد الخبراء الاعلاميين دائمي الظهور على الشاشة، الدكتور **هشام شوشو (على حسنين)**، وهو يدعو للاستفادة من «الامريكان»، اللي مابيكدبوش ابدا، ومن تجاربهم لحفظ الحياة تحت درجة التجمد لأعوام طويلة.

وهنا يحين الوقت لكي يظهر الجانب الأخر من أسلوب كاتب السيناريو **ماهر عواد**، وهو استخدام الموسيقى، أو قل بالأحرى الأغنيات ومايسمى بالاستعراضات، التي يمكنك- أو يجب- أن نسقطها و ننساها لكي يصبح الفيلم أقل ترهلا وتشتتا. فقد لصقت فكرة التجمد حتى عام ٢٠٠٠ في عقل مهدي، لكن الجميع- في غناء محموم- يقابلون فكرته باستنكار وسخرية، غير انه يقرر أن يبيع كل شئ، ليصنع ثلاجة تبدو كما لو أنها سفينة نوح، يدخلها في طقوس مهيبة.

إن كنت تريد مزيدا من الفانتازيا، ومن الموسيقى، فسوف يمضي بك الفيلم بدءا من تلك اللحظة إلى عالم يخلط بينهما، كما يخلط الأفكار، حين يقابل مهدي في الثلاجة ديكا ذبيحا يحل لمهدي قصته، إنه كان الشاهد الوحيد على خيانة توتي لزوجها، فقررت التخلص منه، والتضحية به على مائدة الاحتفال برأس السنة. وبسبب غامض ما، يريد الفيلم أن يوحي لك بتوحد مهدي والديك، وكأنهما شهيدان على مذبح واحد، وإن كان هذا المعنى لايجد مبررا مقنعا، إلا أن يكون هو ذاته مبررا لرقص الرجل والديك معا (كان الاسم المقترح للفيلم منذ أعوام هو «الرجل الديك»، ولتظهر شخصيات «إي تي» بسبب لن تدريه ابدا، وإن كان السبب الوحيد هو أن ماتراه هو «الفانتازيا»!

معنى القهر

وربما كان مفهوما أن مهدي مواطن مقهور، من تلك الأغلبية التي يطلقون عليها «الشعب الصبور»، الذي يجسد الفيلم صبره في صورة تجميد الحاجات الأساسية البسيطة، لكن الفيلم سوف يفاجئك بأن خلعي- زوج توتي ضعيف الشخصية- سوف ينضم إلى مهدي في الثلاجة، قتيلا على يد زوجته الخائنة، ليستطرد الفيلم- بعد مزيد من الاستطرادات والاستعراضات- في قصة زواجه بتلك المرأة، مفسرا الأمر بأنه «حظ عوالم»، ليترجم لك الفيلم ذلك التعبير في نمرة ساخرة صاخبة حول اضطرار خلعي للزواج من «العالمة» توتي تحت إلحاح أبيه المحتضر الذي يصر على زواج ابنه قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة، مستعجلا أياه: «أنا عايز أموت، معنديش وقت، فيتزوج خلعي من «العالمة» الذي يأتيها الحظ لأن العروس الأصلية لم تحضر!

إن تلك «الفرسكة»، والمبالغة في كل شئ، حتى السخرية من الموت، دون ضرورة فنية تتعلق بالشكل أو المضمون سوف تترك طابعها على الفيلم كله ، ليزيد الأمر تشوشا واضطرابا عند المتفرج، الذي لن يعرف لماذا يتم التحقيق مع مهدي بتهمة قتل خلعي (بل ماهي أهمية خلعي في الدراما كلها)، إلا أن



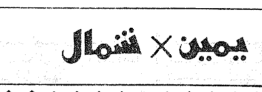
ينتقل بك الفيلم، وقد أهمل التيمة المحورية له، حول مزيد من النمر الكوميدية غير المترابطة، فى النيابة، والتليفزيون، ومستشفى المجانين، ثم فى قاعة المحكمة التى تذكرك بمشهد مماثل فى فيلم «سمع هس» ، حيث يجد مهدى نفسه وحيدا أمام الجميع، الذين يتهمونه بأنه «مسالم.. جبان..بيكره الأمريكان.. له نظرة سودة»، وهى الكلمات التى قد تبدو وكأنها تغازل نزعة التمرد، لكن الجانب الأخطر والأكثر أهمية هو ذلك الإصرار- فى افلام ماهر عواد جميعها- على تصوير البطل الوحيد، فى مقابل هذه الجموع من الجماهير المزرية التى يزعم الفيلم أنه يدافع عنها، وإن ازداد هذا التصوير زراية مع انتقال مهدى بعد اعدامه إلى المشرحة، حيث يلتقى بالمجمدين البلهاء- الذين يريد الفيلم أن يقول انهم يمثلون جماهير المقهورين!- الذين ينصبون مهدى زعيما، ليمضى بهم فى ثورة تذكرك بالأفلام التى تعالج العصور الوسطى فى أوربا، حيث المقلاع والعربات الخشبية. وإن عاد الفيلم الى الكوميديا الميكى ماوسية، حين يلطخ «الثوار كل شئ بالألوان والأصباغ، لتنتهى الثورة الى الفشل، لكنهم يستيقظون من رقدة الموت ليجدوا الشمس قد أشرقت عليهم، فى عالم ليس فيه إلا «إى تى» خارج هذه الكرة الأرضية.

الفانتازيا والحرية

وهكذا عجز المشاهدون عن أن يقرأوا فيلم **«الحب فى الثلاجة»** رغم أنه يزعم الوقوف إلى صفهم، لأنهم ببساطة لم يجدوا أنفسهم فيه. وإذا كان مهدى قد خرج من بينهم فإنه قد تركهم سريعا ليعيش مع مقهورين من أمثال خلعى والمشنوقين المجمدين فى ثلاجة المشرحة ومخلوقات إى تى. ولن يشفع لفيلم **«الحب فى الثلاجة»** تلك الافيهات اللاذعة حول أمريكا والاسكان والاعلام. فالعديد من المسرحيات الكوميدية المبتذلة تقدم افيهات أكثر سخونة ومرارة، كما لن يشفع له ذلك البريق الزائف لنزوات الخيال وشطحاته. فما يبقى فى ذهن المشاهد وتاريخ الفن هو الأصالة الفنية والوعى الناضج معا.

وبعيدا عن تناول الجهد الحقيقى الذى بذله المخرج **سعيد حامد** فى تجربته الأولى، رغم الامكانات المتواضعة، وبعيدا عن النقد الذى يمكنك أن توجهه لافتقاد وحدة الأسلوب بسبب الرغبة فى الابهار الشكلى، فإن جوهر الخلل فى فيلم **«الحب فى الثلاجة»** يكمن فى تشوش الوعى السياسى رغم صدق النوايا، مما يجعل الجماهير على الشاشة تبدو أقرب الى الرعاع التى تثير الرثاء، وربما الاشمئزاز، كما يكمن فى ذلك الفهم الخاطئ الذى استشرى فى السينما المصرية لما يطلقون عليه **«الفانتازيا»**، والتى أصبحت وسيلة لدى بعض صناع السينما لإضفاء عمق زائف على الخفة التى تتسم بها رؤيتهم تجاه الفن والعالم، ولتبرير التفكك والركاكة فى الأساليب السينمائية.

إن **الفانتازيا** تعنى فى جوهرها التخلى عن القانون الطبيعى للأشياء، من أجل الوصول إلى نوع من حرية الخيال وانطلاقه إلى غير المألوف، وفى الفانتازيا يفقد المنطق الواقعى معناه وجدواه، لكن ذلك لايعنى أبدا أن الفانتازيا تفتقد كل منطق، بل أن لها منطقها الخاص الغامض الساحر، الذى قد يلجأ إليه الفنان لإحساسه بأنه يملك الحرية الكاملة فى التفكير والتعبير والإبداع، حتى أنه ينطلق إلى أجواء الخيال، لكنه قد يلجأ إليه فى ظروف مناقضة تماما، عندما يمسك لسانه عن البوح بمكنون عقله وقلبه، خوفا من استهجان المجتمع، ورعبا من استعداء السلطة. ومن المؤسف أن يكون سيناريو **«الحب فى الثلاجة»** نموذجا سيئا للفانتازيا، التى لانستنكرها أبدا، وإنما نحن فى الحقيقة فى حاجة ماسة لها، بقدر حاجتنا إلى الحرية.



يمين × شمال

والارهاب أنواع

الإرهاب ثلاثة أنواع، **الأول** عالمى غربى بقيادة أمريكا **والثانى** حكومى تقوم به الحكومات ضد المعارضة بغرض الاحتفاظ بالسلطة، **والثالث** لأفراد أو جماعات لتحقيق أهداف اجتماعية أو سياسية أو دينية.

النوع الأول هدفه التحكم فى العالم كله وتأديب الدول المخالفة بقسوة مفرطة لإرهاب باقى الدول والشعوب، والغرب الذى يمارس هذا يتستر على الحكومات العميلة له عند انتهاكها لحقوق الإنسان أو انتشار الفساد فيها بشكل واسع، ويساعدها على البقاء طالما تخدم مصالحه.

ويقوم الإعلام الغربى وتابعه المصرى بتصوير هذا النوع من الإرهاب على أنه شرعية دولية، هدفها مساعدة البشر وتحقيق الديمقراطية والرخاء، ويركز هذا الإعلام وتابعه على الإرهاب الفرعى أو الإرهاب الحكومى للدول التى لا تخضع لأمريكا مع إغفال الارهاب الحكومى للدول التى تدور فى فلكها، وإهمال الإرهاب الإسرائيلى، أو إدانته أحيانا بصورة كلامية فقط. إن إدانة الإرهاب الفردى ليست أكثر أهمية من إدانة الإرهاب العالمى الغربى الذى قتل ٥٠٠ ألف عراقى أغلبهم من المدنيين.. والموقف المتسق ضد الإرهاب يجب أن يرفضه بكل صوره.

سامح وديع عياد
حدائق القبة

عشت لنا يافلسطين حرة

كان عام ١٩٩٢ مليئا بالأسى والحزن العميق، على المستوى المحلى والدولى ، بداية من أحداث البوسنة والهرسك، والصومال والعراق، مرورا بالزلزال الذى هزنا جميعا ، إلا أن الحدث الأهم الذى زلزل العالم كله وحرك ضميره، أزمة المبعدين الفلسطينيين، هذه الجريمة البشعة التى ارتكبتها حكومة رابين مع نهاية العام الماضى.. والقضية ليست قضية خرق قوانين، بل تمس صميم عملية السلام وفق شروط إسرائيل، ومن هنا لابد أن نفيق، وأن نجدد ونعمق تضامننا مع الشعب الفلسطينى البطل لتحرير أنفسنا من الصهيونية والإمبريالية، وأن نوحد الصف العربى فى هذا الوقت بالذات، فالعالم يحترم الأقوياء ماداموا يقاتلون، ولو لم ينتصروا، فما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة، ولن نفرط فى قدسنا الغالية، وسيظل أبطال الحجارة صامدين رغم كل التحديات مؤكدين أن مع الفجر الجديد ستبزغ شمس الحرية والكرامة. وعشت لنا يافلسطين حرة.

أنور السيد الشرقاوى
محاسب - دسوق

اللاءات الخمس

«من ملف أخطر القضايا المصرية» برنامج إذاعى مشهور يبدأ بموسيقى صاخبة كطبول الحرب، وبخمس لاءات تحذيرية أذكر منها، لا لقطع أرزاق الناس. لا لمن يعمل على تدمير مقدرات هذا الشعب. لا لمن يعمل على تضييع شباب مصر. ويعنى (لا) بالثلاثة للحكومة..

فهى التى تبيع القطاع العام وتصفى الصناعة وتشرد آلاف العمال، وأصدرت قانون العلاقة الإيجارية الجديد فى الريف والذى يستهدف طرد حوالى مليون فلاح. أليس هذا قطعا لأرزاق الناس؟!

وهى التى تخلت عن سياسات توفير فرص العمل للمواطنين وشباب الخريجين، وهو حق دستورى لهم، فماذا اتجهوا إلى سوق العمل المحدود وجدوا ثلاثى الكوسة والروتين والبيروقراطية، أليس هذا تضييعالشباب مصر؟!

وهى التى انصاعت لروشتة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التى تدمر مقدرات هذا الشعب.. ألا يجب وضعها أذن فى ملف أخطر القضايا المصرية؟!

ماهر عطا - البحيرة

الرحمة

انها اسم مشتق من أسماء الله تعالى، وهناك أناس يتصفون بملائكة الرحمة، كالأطباء والممرضات لأنهم يرحمون المريض ويغيثون المتألم، سواء كان غنيا أو فقيرا، فهل يحدث ذلك فى مستشفيات الحكومة المفترض أنها تعالج المرضى الفقراء غير القادرين على العلاج فى المستشفيات الخاصة باهظة التكاليف؟ أم تزهق روح المرضى هناك من الإهمال واللامبالاة والتكاليف الباهظة أيضا؟!

إن من يدخل مستشفى حكومى لإجراء عملية جراحية أيا كان نوعها لابد وأن يجد من يتبرع للمستشفى بالدم، (فماذا إن لم يجد؟!) ولابد أن يشترى علاجه قبل أن يدخل، من خيط جراحى وسرنجات بلاستيكية وأمبولات للحقن، ولايبقى إلا أن يأتى بطبيب وممرضة!! وفى حالة الطوارئ تتم الاسعافات الأولية ويترك المصاب لمصيره.

فأين يذهب الفقراء اذن؟ وماذا هم فاعلون؟!

محمد توفيق
أبو قتادة- بولاق الدكرور

اذا لم تستحوا...

أتعجب من هؤلاء، الذين لايكفون عن التغزل فى مباهج كامب ديفيد آناء الليل وأطراف النهار، ويدعون أنها كانت تجاوزاً للأفكار السائدة، ونظرة بعيدة للمستقبل، أو تحكيما للعقل بعيدا عن أوهام الزعامة. فهل مايدعون له من العقل والنظر الى المستقبل مقصود به ضرب عرض الحائط بالإجماع الشعبى الرافض لكامب ديفيد وللتطبيع مع إسرائيل؟ أم هو بدء تفتيت الصف العربى حتى تصطادنا إسرائيل منفردين مفككين وصولا إلى مدريد؟! وهل البعد عن أوهام الزعامة ينطبق على الزعيم المؤمن الذى رأى اسمه بعينيه مذكورا فى القرآن سبع وعشرين مرة ؟! صحيح اذا لم تستحوا فقولوا ماشئتم!!

عصام الدين أحمد أمين
الفيوم

السودان الحقيقى

سنة طيبة لكم وأنتم تحملون هموم الكادحين، وسنة طيبة للشعب المصرى وهو يحمل هموم رفع رايات الحرية والديمقراطية، وسنة طيبة لشعوب العالم الحرة وهى تحمل هموم إرساء قيم الحب والسلام والأنسانية.
لكم كان حزنى كبيرا وأنا أتصفح عدد شهر أكتوبر، وكان أكبر عندما علمت بالضائقة المالية التى تمر بها المجلة حتى أنكم فكرتم فى التوقف فى العدد الذى يليه.
لكن فرحى كبير وطغى وأنا أتصفح عدد شهر ديسمبر، وتمنيت لو أنى أستطيع حمل مصاريف إصدار المجلة، لما ترددت فى ذلك. بعض الاقتراحات التى كتبها الزملاء من قبل أراها مجدية، وسأضع مبلغا متواضعا وهو خمسون جنيها فى حساب المجلة. وأقترح..

* تقليل عدد صفحات المجلة، وأرى أن عدد صفحات شهر نوفمبر مناسب.
* استخدام ورق أرخص وأقل درجة وتغيير الغلاف.
* زيادة السعر الى ١٥٠ قرشا ولن يبخل قراء «اليسار» عليها بهذه الزيادة.
* تخصيص جزء يسير من المجلة للإعلانات ، وقد ظهر ذلك فى عدد ديسمبر.

وسأتصل بكم فيما بعد لمعرفة هل يمكننى الاشتراك فى المجلة وإرسالها إلى السودان فى ظل التخلف الذى يحكمه؟!

طالب سودانى-
الاسكندرية

الغلاف الأخير

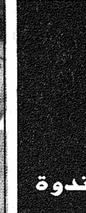
أقترح رفع سعر المجلة الى ١٢٥ قرشا وأعتقد أن القراء سيوافقون على هذا ، ويمكن عمل استفتاء. وبخصوص الغلاف الأخير أرجو مواصلة نشر صور الزعماء المناضلين والشهداء كما حدث فى أعداد سابقة فى هذا الغلاف. ويمكن نشر صور كاسترو وجيفارا وزكى مراد وقبارى عبد الله ومحمود المناسترلى ويوسف صديق مفجر ثورة يوليو، وهناك العديد من الأسماء التى أضاءت تاريخ مصر وأفنت ذاتها من أجل وطنها.

حسين حسن
(شبيلوف)
مدينة العمال- امبابة

الحرية الجديدة

فى الوقت الذى يتحول فيه **على الحجار** إلى الأغنية السياسية الاجتماعية الواعية، يتحول **محمد منير** الى الأغنية العاطفية، فعلى مدى العشر سنوات الماضية هى رحلة منير مع الأغنية، والتى وظفها توظيفا جيدا بحيث أصبحت قريبة من وجدان مصر والوطن العربى، بل ماتزال مسرحية **«الملك هو الملك»** التى كتب أشعارها **أحمد فؤاد نجم** من المسرحيات القليلة التى مست وجدان الشعب المصرى. وستظل أغنية **«حدوتة مصرية»** شاهدا على ميلاد هذا الفنان، الذى فاجأنا من قبل بأغنية **«الحدى ليالك يازمان»** والتى أهداها للشهيدة **سناء محيدلى**. وفى شريط **شيكولاته** يفتتحه بأغنية لأطفال الحجارة ، حتى آخر أعماله التليفزيونية وهو **«حكايات الغريب»** نجد صوته الجميل يتغنى **«البحر بيضحك ليه»** للراحل نجيب سرور. كل هذا التاريخ الجميل تخلى عنه **محمد منير** فى شريطه الجديد. هل تأثر بالتجاهل الإعلامى تجاهه لأنه لم يلق شهرة أقرانه؟ ورغم أن الشريط يحمل عنوانا مثيرا هو **«اللون والطول والحرية»** إلا أنه جاء على غيرما توقعناه من فنان أضاف الكثير للأغنية الشبابية الحديثة. ففى أغنية **«نانا»** الجملة الموسيقية مبتورة وغير مترابطة، وأغنية **«عصفور وجدو»** النغمة متكررة رغم استعانته بامكانيات كثيرة كأصوات الحيوانات والموسيقى الصاخبة.
ولعل الأغنية الوحيدة التى تعبر عن **محمد منير** فى هذا الشريط أغنية «هيه» فالنغمة النوبية تظهر جلية، أما أغنية **«تعالالى»** فالنغمة الهادئة تسيطر على الأغنية رغم عدم هدوء كلماتها، أما أغنية **«سحر المغنى»** والتى قام بعمل «دويتو» فيها مع المطربة أميرة، والتى ظهرت بها الطبلة فقط فلا نعرف هل هى دفاع عن الأغنية أمام من ينعتون الفن بأنه حرام؟ أم هى فكرة طرأت فجأة؟ ولانعرف ماهى ضرورة وضع ضحكات خلال الأغنية رغم عدم الضرورة الفنية؟ ولانعرف هل هى للسخرية؟ أم لكى يؤكد أن الغناء لابد له من توابل؟
أما الأغنية التى انتظرناها، وشوقنا اسمها الى سماعها، ففوجئنا أنها أغنية عاطفية ينسى فيها كل شئ فى شفايف الحبيبة «أنا أنسى فى شفايفك اسمى» والأغنية فى مجملها لاتصف سوى شعر الحبيبة بلونه وطوله وحريته، وهكذا يأتى شريط **محمد منير** الاخير لينتقص من تاريخه الفنى الذى استمتعنا به فى **«طفى النور يابهية»** و**«أطفال الحجارة»** و**الحدى لياليك»** و**«بينا يامصر»** و**«حدوتة مصرية»** و**«ياسكندرية»**.
وتبقى ملحوظة .. هل وضع تمثال الحرية فى صورة الغلاف خلف **محمد منير**، المقصود به أن الشريط انتاج شركة أمريكانا ؟ أم تيمناً بالحرية فى أمريكا؟ أقصد الحرية الجديدة من وجهة نظر ابن أسوان محمد منير.

اسحق روحى الفرشوطى
-قاص-





قراء اليسار يحاسبون هيئة التحرير

هذه تجربة جديدة لمجلة اليسار.

فى يوم الأربعاء ١٠ فبراير ١٩٩٣ انتقل رئيس التحرير «**حسين عبد الرازق**» وإثنان من مجلس المستشارين «**ابراهيم بدراوى**» و«**صلاح عيسى**» إلى مدينة المنصورة للقاء مفتوح مع قراء «اليسار» فى المدينة. لم نكن نتوقع هذا العدد الكبير الذى حضر إلى مقر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى المنصورة ..رغم أن الزملاء فى الحزب أكدوا أن هناك عددا أكبر كان سيحضر لو أحسن الإعلام عن هذا اللقاء.ولم نكن نتوقع هذه الحرارة التى أحاطونا بها وهم يمارسون نقدهم لليسار وللقائمين على تحريرها..ثم توج اللقاء بتشكيل لجنة تحضيرية لرابطة قراء اليسار فى المنصورة ضمت كلا من :**أحمد طاهر** المحامى الذى كان له فضل اقتراح هذه الفكرة منذ فترة طويلة-**فايز عقل** أمين الإعلام بحزب التجمع بالدقهلية-**د.سالم سلام.**

وتحددت أربع مهام لهذه الرابطة ..نقد القراء لكل عدد من اليسار -المساهمة فى الكتابة- العمل على انتشار اليسار-العمل على دعم اليسار ماديا..

ومن حق قراء اليسار فى كل مصر والوطن العربى أن يعرفوا رأى زملائهم فى المنصورة.

وننشر على امتداد هذه الصفحات ملخصا وافيا لهذه الندوة التى تفضل بإدارتها الزميل «**رأفت سيف**» عضو الأمانة العامة لحزب التجمع وأمين الحزب بالدقهلية وشارك فيها عدد كبير من قيادات وأعضاء الحزب وقراء اليسار.

وبعد أن قدم **رأفت سيف** للقاء ورحب بالقراء ومستشارى مجلة اليسار بدأ رئيس التحرير حديثه

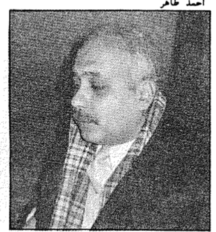
حسين عبد الرازق:

فى أول مارس ١٩٩٠ صدر العدد الأول من اليسار..والعدد الأخير صدر فى أول فبراير ،منذ عشرة أيام،وبهذا العدد الذى يحمل رقم ٣٦ تكمل اليسار ثلاثة سنوات كاملة من عمرها.

فى أول عدد سجلنا شعار المجلة..«ديمقراطية-عقلانية-اشتراكية» وقلنا أن المجلة هى «راية المستضعفين فى الأرض» وحاولنا تقديم أنفسنا لقرائنا من خلال محاولة الإجابة على سؤال شعرنا أن كثيرين يطرحونه علينا.. لماذا «اليسار» ..وقلنا فى هذه الإجابة.

«اعترض كثيرون من الأصدقاء لأننا اخترنا اسم «اليسار» لهذه المطبوعة !

أحمد طاهر



قال بعضهم :دخلت اليسارية متحف التاريخ قبل نهاية العقد الثامن من القرن ونحذركم من اسم سيضحك منه الشامتون،ويتخذونه مادة لاتهامكم بالجمود. والغباء ،والعجز عن فهم مايجرى حولكم. »

وقال الآخرون : ضعوا قناعا على وجهكم اليسارى،وأصبغوه بمكياج يمينى، فنحن فى عصر أحمد عدويه وتوفيق الريان وجورج بوش ،واسحاق شامير ،وكامب ديفيد وكامب الدار البيضاء وكامب الانفتاح..

وقال فريق ثالث :لاتقطعوا جذوركم من أرض الوطن الذى إليه تنتمون،ولا تشطبوا أنفسكم من خريطة الأمة التى إليها تنتسبون ،باستخدام مصطلح «مستورد» لاصلة له بتراثنا ولاينبع من قيمنا وعاداتنا وليس له صلة بأخلاق الأمة أو أرضها التى منها ولدنا وإليها نعود!

ومع ذلك فقد تمسكنا بالاسم،وأصررنا عليه ليس لأننا ضيقو الأفق،أو ممن يهوون المعارضة للمعارضة ،ولكن:.. لأننا نؤمن أن اليسارية هى الاعتراض على الواقع والسعى لتغييره،والتصدى لمن يسعون لتثبيته،والدفاع عن حق الاعتراض ،وتأكيده ..ودعوة كل قواه للتعاون والتعاضد،فى وجه المستفيدين من استمرار القهر الاجتماعى ممن يكادون يموتون تخمة،بسبب موت الآخرين جوعا وفى وجه المستفيدين من القهر القومى ممن يلعبون بمصائر الأمم والشعوب وفى وجهه ،والمستفيدين من قهر الإنسان،بإجباره على أن يعيش داخل نفسه،محروما من حقه فى أن يعبر عن ذاته ،أو أن يشبع عقله وروحه!

..ولأننا نحترم أنفسنا ،ونحترم مانؤمن به،ونثق بذكاء قرائنا فنحن نرفض أن نتقنع أو أن نلعب على كل الحبال فضلا عن أن التجربة قد أثبتت أن الذين يعطون إشارة لليمين،ويتجهون يسارا ،لايختلف مصيرهم عن مصير الذين يعطون إشارة لليسار ،ويتجهون لليمين، وهو :دق الأعناق..

..ولأننا نؤمن أن اليسارية لن تدخل متحف التاريخ .إلا يوم تظلل رايات العدل الاجتماعى والتحرر القومى،كل فرد فى هذه الدنيا ،وكل أمة فى هذه المعمورة..

لذلك كله تمسكنا باسم «**اليسار**»،باعتباره راية المستضعفين فى الأرض،منذ فجر التاريخ وعلى امتداد المعمورة .كان كذلك منذ الأبد..«وسيكون كذلك إلى الأزل».

هذا هو التقديم الذى قدمنا به أنفسنا منذ ثلاث سنوات بالضبط.

واليوم أحسسنا في مجلس المستشارين إننا بحاجة لكي نستمع بشكل مباشر إلى القراء. نسمع نقدهم ،اعتراضاتهم. ملاحظاتهم،اقتراحاتهم.على هذه المطبوعة التى حملت إسم «اليسار» وصدرت بشكل منتظم طوال ٣٦ شهرا وأخترنا أن نبدأ اللقاء في المنصورة بالذات لأكثر من سبب. :

أولا:الدقهلية بشكل عام كانت طول عمرها قلعة لليسار بمفهومه العريض.

ثانيا: إن قيادات وأعضاء الحزب في الدقهلية- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - من البداية أحاطوا اليسار دائما برعايتهم.

ثالثا: إن الدقهلية تكاد تكون أكثر المحافظات التى تتلقى اليسار منها مساهمات وخطابات أكثر من أى محافظة أخرى .

رابعا: وربما يكون هناك سبب آخر وهو أن ثلاثة من أعضاء مجلس المستشارين من الدقهلية وهم الاستاذ **إبراهيم الهدراوى والاستاذ صلاح عيسى والدكتور رفعت السعيد** .

وبالتالى فضلنا أن نبدأ بمحافظة الدقهلية (المنصورة) ثم ننتقل إلى محافظات أخرى لنسمع أراء الزملاء .

هذا هو موضوعنا الأول،فنحن حضرنا لنسمع منكم ملاحظاتكم وهل هذه المطبوعة تفيدكم؟ ماذا ينقصها ؟ ماهى العيوب التى بها ؟ وكيف نطورها ؟ وكيف نواجه مشاكلها ؟.

الموضوع الثاني والذى سنحاول أن نخصص له مساحة في نهاية اللقاء، وهو الاقتراح الذى كان قد وصل إلينا فى أكتوبر ١٩٩١ من الأستاذ أحمد طاهر المحامى ويدعو فيه إلى تكوين روابط للقراء، ونشرنا هذه الرسالة فى نوفمبر ١٩٩١

وكان المفروض منذ أن نشرت هذه الرسالة أن نحضر إليكم ..وقد تأخرنا بعض الشيء ..على كل الاقتراح مطروح ويتوقف على رغبة القراء إذا كان هناك ضرورة لتكوين روابط لقرا اليسارأم لا؟.

ولو تفضلتم ننتقل للنقطة الأولى وهي سماع انتقاداتكم وملاحظاتكم واعتراضاتكم واقتراحاتكم على اليسار طوال السنوات الثلاث الماضية وإذا كان طبعا هناك أسئلة فأعضاء مجلس المستشارين تحت أمركم.

أقلام غائبة

محمد فودة: أمين حزب التجمع



فايز عقل

بدكرنس وعضو اللجنة المركزية.

فيما يتعلق بمجلة اليسار فحقيقة نحن نطمع أن تستمر وبهذا العمق وبهذا الشمول وقد أعطتنا في المرحلة الحرجة السابقة والتى نتجت عن انهيار وتفكك المعسكر الاشتراكى بريق أمل- برؤية علمية وجيدة-- إن الخط الاشتراكى مازال هو خط المستقبل وأن هدف الاشتراكية تخليص الشعوب من نير الظلم الاجتماعى وتسلط الاستعمار الجديد والقديم مازال صحيحا.واقتراحى أن تصدر اليسار كل أسبوعين (نصف شهرية).

خالد محمد الضهيرى: (أحد طلائع الحزب)

ألاحظ دائما على غلاف مجلة اليسار شعار« راية المستضعفين فى الأرض» وهو شعار كان من المفروض تطبيقه داخل صفحات المجلة.لكنني أرى أن المجلة ذات مستوى فكرى عال،وأن القارىء الذى يقرأها لابد وأن تكون لديه خلفية واسعة عن الموضوعات الموجودة بها.. أى إنها لاتوجه للمستضعفين

محمد فودة



فى الأرض مطلوب من المجلة أن تنزل إلي مستوى فكر وثقافة هؤلاء المستضعفين ليستطيعوا فهمها،وبالتالى تحقق أهدافها .

فايز عقل: أمين الإعلام بالتجمع بالدقهلية.

ظهرت مجلة اليسار فى جو صعب جدا بالنسبة للقوى اليسارية فى مصر فى ظروف انهيار المعسكر الاشتراكى وماحدث فيه ،والبلبلة التى حدثت عند كوادر كثيرة وعند قوى يسارية كثيرة،نتيجة لما جرى فى الاتحاد السوفيتى وهناك قوى فقدت الثقة فى التجربة الاشتراكية واليسار.فى هذا الوقت الصعب ظهرت اليسار وعلى مدى الأعداد السابقة كانت اليسار ناجحة فى مناقشة الأسباب التى أدت لانهيارالمعسكر الاشتراكى ،وفى معالجة العديد من قضايا المجتمع المصرى.كانت ناجحة جدا فى التأصيل العلمى لظاهرة الإرهاب..ونجحت جدا فى قانون قطاع الأعمال العام ومواجهته ومواجهة سلبياته..ولعبت دورا إيجابيا فى قانون العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر ولم تقلدالمجلة طابع أى مجلة أخرى: لم تأخذ طابع **الطليعة** (فى الماضى) ولاطابع **قضايا فكرية**..ولكن جمعت مابين الدراسة العلمية والمقال والتحقيق الصحفى وتقديم المعلومات.

وفي رأيى أنه من أنجح أبواب اليسار والذى يحتاج إلي أن يتسع قليلا ويعطى معلومات أكثر هو باب **«الجو السياسى»**.

ولى بعض الملاحظات النقدية على اليسار:

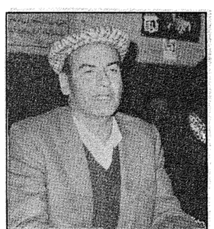
أولا:لم تستطع أن تستكتب قوى يسارية كثيرة موجودة فى المجتمع أى لازال عدد الكتاب اليساريين بها محدود. فى بعض الأعداد نجد كاتبا واحدا له مقال أو اثنين ووصل إلى ثلاثة فى بعض الأعداد ،وتعتمد اليسار فى عنصر المحررين على محررى الأهالي ولابد من أن تخرج من هذا الإطار.

وأنا متفق مع خالد فى أن لغتها صعبة وتتوجه لفئة معينة، نحن فى ظرف نحتاج فيه أن نستقطب شرائح أخرى من المجتمع المصرى لفكر اليسار،فلابد وأن تنزل فعلا لمستوى يتيح للناس معرفتها وفهمها وخصوصا فى ظرف لاتوجد فيه أدوات إعلام يسارية أخرى قوية.بينماإعلام الحكومة واليمين منتشر.

تنمية الحس الوطني

د.سالم سلام:

مهما كانت انتقاداتنا لليسار فلا بد من تحيتها لأنها مجلة وحيدة عليها أن تلعب أدوارا كثيرة جدا ومختلفة فهى مجلة لنشر



د. سالم سلام

الإستنارة كما إنها مجلة فكرية تناقش قضايا الأدب والفن والثقافة من منطلق مختلف ،قدرها أن تلعب أدوارا أو أن تغطى مساحة ضخمة جدا من الأمور من وجهة نظر تقدمية فى مجالات مختلفة وفيها أشياء جميلة جدا يجب الإشادة بها، فاليسار لديها مراسلين ..واحد فى موسكو وآخر فى أمريكا -يندر أن يكون لهم مثيل حتى فى المؤسسات الصحفية الكبرى التى لها مكاتب ضخمة- وهما الأستاذان **سمير كرم والاستاذ أحمد الخميسى**.وحقيقى من أمتع الأشياء الموجودة الرسائل الخارصة بموسكو وأمريكا .وأيضا هناك مجموعة كتاب فى اليسار يكتبون مقالات متماسكة رائعة تعكس قدرة ضخمة على التحليل وأشيد بمقالات **د.عبد العظيم أنيس** وأطالب أن يكتب باستمرار ،ومقالات الاستاذ **صلاح عيسى** وأن كان مقل جدا وأتمنى أن يكتب أكثر فى المجلة.

وافتتاحيات اليسار أيضا متماسكة جدا وفعلا تحاول تقديم رؤية بديلة لما تطرحه الحكومة وهذه أشياء جيدة. ولاحظنا أن اليسار تتابع فى الافتتاحية خطب الرئيس وبيانات الحكومة وأى أشياء تحدث وتحاول أن تتناولها فى الافتتاحيات ،اقترح أيضا الاهتمام ببعض القضايا مثل قضية الفساد وقضايا العلمانية والإستنارة ومواجهة الطائفية ،والاهتمام بقضايا البيئة.

وأن يكون هناك باب لعرض الكتب وأن يكون هناك كتابات تاريخية ليست بالشكل الكلاسيكى ويكن **د.رفعت السعيد** يكتب التاريخ من وجهة نظر تاريخ اليساريين وهذا هام جدا ،ولكن نريد أيضا أن ننمى الحس الوطنى عند الناس من خلال استعراض التاريخ المصرى كما يفعل «**صلاح عيسى**» وأيضا الاهتمام بباب بريد القراء، وهو بدأ يأخذ مساحة واسعة ،وأيضا الملاحظة التى قالها خالد الضهيرى حول تبسيط الكتابةوهذه مسألة مهمة جدا .

وعلى مدى ٣٦ عددا لاتوجد عندى ملاحظات سلبية إلا على مجموعة الحوارات التى كانت تناقش العلاقة مع التيار الإسلامى وأنا أعرض وجهة نظرى -وهى وجهة نظر شخصية- أنا شعرت إنها ليست حوارا بقدر ما كانت معالجة للصراع داخل التجمع ولكن من خلال موضوع آخر،أى الصراع فى مواجهة الحكومة وهل يقدم التجمع نفسه كبديل للحكومة أم لا.وكتاب اليسار لم يقدروا على مواجهة بعض الاتجاهات داخل حزب التجمع بشكل مباشر فلجأوا للمواجهة من خلال لعبة، بحيث بدا الحوار وكأنه يسأل عن من له الأولوية اليوم. أن نواجه الحكومة أم لا، فى حين أن هذه ليست قضية الحوار مع الإسلاميين ،وهذه كانت النقطة الوحيدة غير الموفقة..



صالح سمرة:

أنا أرى أن شكل اللقاء، ظلمنا وظلم هيئة المستشارين وظلم اليسار لأن المسألة كانت ستصبح أكثر عمقا لوتحدد موضوع اللقاء وتفصيلاته وعندها كنت سأعد ملاحظاتى على الـ٣٦ عددا لأرى مثلا متى كنت موافقا على مشاغبات **صلاح عيسى** ومتى كنت حاسس إنها أقل مما تعودت منه.ولماذا «ريتم» أو نغمة الإهبارية هبطت فى اليسار مع إنه من المفروض أن يكون العكس. على كل أنا أحيى كل فرد شارك فى إصدار اليسار لأنها صدرت فى وقت كان كل منا محتاج أن يمسك حتى ورقة مكتوب عليها اليسار وليست مجلة ،ورقة نقول بها أننا مازلنا موجودين وعلى نفس الخط، ومازلنا مؤمنين بنفس ما آمنا به من ٣٠ أو ٤٠ سنةوأنا اعتبر أن المقدمة التى جاءت بعدد اليسار الأول هى مقدمة صحيحة ومازالت صحيحة ولا أظن أنه يوجد من يقول أن هذا يمكن تغييره.

وهناك سؤال. ليس هناك أحد آخر معنى بالإجابة عليه أكثر من الذين يكتبون فى اليسار ويقرأونها وهو :لماذا حدث ماحدث؟هذا سؤال نحن محتاجين لأن نجهد أنفسنا للإجابة عليه وأنا فى تقديرى أنه لايملك أحد أكثر منا حق البحث والاجتهاد فى الإجابة.

الموضوع الثانى:إننى أرى أن القضية التى نقاد جميعا إليها فى المجتمع المصرى اليوم هى تعظيم قضية الإرهاب بدرجة تطغى على جميع التناقضات الأخرى الموجودة فى المجتمع وليس هناك أيضا غير هذه الكتيبة التى تكتب وهؤلاء القراء المعنيون بأن توضع المسائل على أرضيتها الطبيعية فالإرهاب ظاهرة لممارسات موضوعية فى الواقع ولابد وأن تصبح هذه الحقيقة قضية أساسية لليسار كتابا وقراء،وبهذا يكون هناك شكل من أشكال الرد حتى على هذه النغمة المتصاعدة والتى أصبحت تجد حتى أرضية لها فى داخل قطاعات من اليسار المصرى.

النقطةالثالثة: إننى أرى أن الجزء الخاص بالأدب والفن جزء جيد جدا .ولكن فعلا من يعملون فى اليسار يستطيعون تقديم أفضل مما هو موجود أى يستطيعون تقييم الحركة الفنية فى مصر بشكل أفضل مما يتم ويقدمون كتابات أعمق وأدق فنقدهم لايغلب عليه طابع المجاملة لهذا أوذاك .

هناك نقطة نسيها الزميل سالم سلام فمن الأشياء الجيدة رسالة حيفا لنظير مجلى،فهى تضع أيدينا على معلومات قيمة نفتقدها وليس فقط ما يأتى من الخميسى أو سمير كرم.

اليسار.. والإسلام السياسى

حسين عبد الرازق:

اسمحوا لى أن أعلق على بعض الملاحظات قبل مواصلة النقاش.

أبدأ بالنقطة الخاصة بأن اليسار مستواها عال على المستضعفين فى الأرض. وكلمة المستضعفين فى الأرض لاتعنى قليل الثقافة أساسا. نعم يمكن أن يكون مستواها عال لكنه ليس بالنسبة للمستضعفين فى الأرض .فهناك أساتذة جامعات وكتاب ومهنيون مستضعفون فى الأرض .

والسؤال هل أسلوب الكتابة أعلى من القارىء الذى نتوجه إليه؟

ندوة

عندما أصدرنا اليسار قلنا إننا نتوجه للقارىء متوسط الثقافة المهتم ومتوسط الثقافة المهتم يعنى العالم وطالب الجامعة وخريج الجامعة ،بشرط أن يكون مهتما بالقضايا العامة.

النقطة الأخرى أنه هناك فرق بين المجلة الإسبوعية مثل روز اليوسف والمجلة الشهرية. المجلة الإسبوعية تلاحق أحداثا حدثت خلال إسبوع أما المجلة الشهرية فهى تحاول تعميق فهم ما جرى خلال الشهر.

ونحن الحقيقة نحاول أن نكون ما بين الأسبوعية والشهرية وباب مثل باب الجو السياسى أو تيارات هى أبواب ليست للمجلات الشهرية وكثير من التحقيقات التى تقدمها أقرب إلى المجلة الاسبوعية.

وأتمنى من الزملاء الذين يرون صعوبة اليسار أن يطرحوا أمثلة محددة مثلا هل هى القضايا النظرية والفكرية التى تنشر أم التحقيقات أم المقالات السياسية أم مايكتب عن السينما ،حتى نعرف ماهو المقصود بالمستوى وأنا شخصيا أجد صعوبة فى قراءة بعض القضايا النظرية أو الفلسفية لكنها ضرورة لأنه يوجد القارىء المهتم بها.

الملاحظة الثانية والتي قالها فايز والخاصة بكتاب اليسار وأننا لانستكتبهم أنا أريد أن أقول حقيقة لابد أن تعرفوها نحن لا ندفع مليما لمن يكتب عندنا حتى المراسلين ،لأن لدينا مشاكل مالية.

اليسار تصدر وإيراداتها ثمن البيع وتبرعات الاصدقاء والإعلانات اذا تيسرت وهناك كثير من اليساريين غير مستعدين لأن يكتبوا بدون أجر،لظروف عديدة .ومجلس المستشارين يسعى لاستكتاب الجميع، اتفقوا معنا أواختلفوا.

وبالطبع فإن الذين يكتبون في اليسار ليسوا جميعا لأسباب مادية فهناك من لايكتب لأنه لايوافق على خط اليسار ،رغم أننا نرحب ونسعى لأن يكتب من يشاء ضد خطنا ورؤيتنا.

بالنسبة للاعتماد على محررى الأهالى فنحن نعتمد عليهم فى التحقيقات لأن التحقيق يحتاج لصحفى محترف ولا أستطيع أن أقول لكاتب أعمل لى تحقيقا لابد أن يكون له مصادر وعلاقات.وهناك صعوبة فى كتابة صحفيين من خارج الأهالى رغم سعينا لذلك..

نأتي للملاحظة الخاصة بالحوار مع التيار الإسلامى لم يقل أحد أنه حوار مع التيار الإسلامى ؟إنما نحن نجرى حوارا بين اليساريين حول العلاقة مع التيار الإسلامى وكنا فعلا نناقش مشكلة فى التجمع وفى اليسار عامة، وناقشنا بوضوح بدون أى التفاف وبين الشيوعيين وبين الناصريين هناك تياران.

تيار يقول أن الخطر الوحيد علينا الآن هو خطر جماعات الإسلام السياسى بما فيهم الإخوان المسلمون.ويقابله تيار آخر موجود في كافة التيارات اليسارية- إذا جاز التعبير- يقول لا. الخطر هو الحكومة فقط.

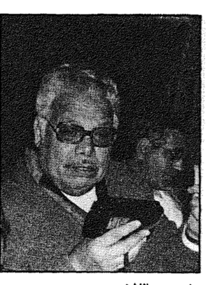
وهناك وجهة نظر نحن نحاول أن نقولها أن هناك خطرين خطر الجماعات الإسلامية وخطر الحكم وسياساته وأنا اعتقد أن هذا هو الخط المستقرحتى الآن فى وثائق التجمع وعندما تقول اليسار أن هدفنا إقامة جبهة وطنية ديمقراطية ضد الجماعات الظلامية وجماعات الإرهاب وضد الحكومة وسياستها أنا اعتقد فى حدود علمى أن هذا هو الموجود فى وثائق الحزب لكن مادامت الأزمة موجودة فلابد من مناقشتها علنا وليس سرا ومع هذا نحن نسعى إلى حوار مع التيار الإسلامى وهذه المقالات جميعا أرسلت إلى الإخوان المسلمين وإلى الدكتور عصام العريان على وجه التحديد ونسعى لعمل ندوة يشارك فيها أربعة منهم وأربعة من اليساريين المختلفين فى الآراء.

جبهة اليسار..

رفعت عبد اللطيف:

هناك ملاحظتان على اليسار

الملاحظة الأولى: أن كثيرا من مقالات اليسار أسلوبها ليس عاليا ،إنما اسلوب متوتر.هذا الأسلوب يمكن أن يحدث أثرا لحظيا لكن بعد قليل يمكن أن يضيع أثره وسأضرب مثالا بالباب الجيد الجديد الذى يكتبه الشيخ خليل عبدالكريم الشيخ خليل يتناول قضايا فى الأمور الدينية من مفهوم مستنير ولكن طريقته في الكتابة أحيانا تلف فى الأسلوب فتكون النتيجة أن المضمون الذى يريده يكون غير متحقق بشكل كبير للقارىء.



رفعت عبد اللطيف

وهذا أيضا يتحقق في بعض المقالات الأخرى من نوعيات مختلفة.

الملاحظة الثانية: وهى محاولة الدفاع عن النظرية بشكل فلسفى فى المقالات العديدة المعنونة **«لينين بؤرة الجدل هذه الأيام»** أنا أعتقد أنها مكتوبة بلغة متخصصة جدا يصعب على الناس متابعتها

المهمتان اللتان أتوقع أن اليسار مهيئة للقيام بهما هما .

المهمة الأولى: وهى أن اليسار تقود حملة لتشكيل جبهة اليسار فى مصر وهى فى رأيى المؤهلة للقيام بهذه العملية أى أن تفتح الحوار الواسع لمحاولة تشكيل جبهة اليسار.

المهمة الثانية: وهى التى أعتقد أنها غير واضحة فى اليسار بشكل كاف حتى الآن والتى اعتبرها مهمة جدا وهى محاولة استعادة الذاكرة الجماعية الوطنية فى المرحلة التى نعيشها والنظام الحاكم فى مصر يلعب على ضعف ذاكرة المصريين. مثلا **أحمد بهاء الدين** له مقالات فى مجالات معينة فلماذا لا تأتى اليسار بمقالة لأحمد بهاء الدين تناول فيها موقفا معينا وغيره وغيره. على مدار التاريخ الوطنى المصرى وهذه مهمة يمكن أن تقوم بها اليسار

وجيه عبد القادر:

إذا كان الواقع المصرى اليوم يطلب استمرار مجلة اليسار فهناك مطلب أكثر إلحاحا وهو أن تكون هذه المجلة شعبية فقد عز وجود الكتاب الذى يمكن أن يكون منطلقا فكريا لجيل صاعد

من هنا نجد أن هناك رسالة منوطة بمجلة اليسار بصفتها تكاد تكون المنبر الوحيد الذى

يمكن أن يدل ويرشد .كيف تصبح مجلة شعبية؟.
هذه مقولة أعتقد أنها تخص الجميع ولاتخص أحدا بمفرده.
يمكن إعادة التبويب وافتكر تجربة(الغد) ليست غريبة عن أذهاننا .كانت مجلة واسعة الانتشار وبها تبويب أجمل.
مطلب آخر وهو مساحة أكبر للإبداع والفن والنقد وطبعا قد يكون هناك مجلة متخصصة وهي أدب ونقد ولكن المبدعين يحتاجون مساحة أكبر كذلك فالإبداع يساعد على الانتشار.

إبراهيم توفيق:

في مارس ١٩٩٠ ومع ظهور أول عدد لمجلة اليسار شعرت أنه يوم عيد لليسار ولليساريين جميعهم واستمرت اليسار في أعدادها إلى العدد (٢٠) ذات لغة ومستوى فكري عال ونبرة عالية لكن بدأ بعد ذلك صوتها ينخفض ويتراجع لماذا؟
أما بالنسبة لمستوى اليسار..فإنها إذا كانت تقول إنها راية المستضعفين في الأرض فليس معنى هذا أنها تخاطب كل الطبقات ونحن لانريد كل الطبقات فنحن نريد فعلا كما قال الأستاذ حسين عبد الرازق ناس تهتم وعندها استعداد للقراءة ومن أجل هذا لا بد أن يكون مستوى اليسار الفكري أو لغتها المستخدمة في الخطاب مع الجماهير ذات مستوى لأنها مجلة شهرية ومجلة تخاطب مستوى معينا .ولااعتقد أننا نصدر مجلة لكل من يعرف القراءة في مصر .

وبالنسبة لباب الجو السياسي فأنا أطالب أن يكون أكثر اتساعا وأكثر صراحة لأنه أحيانا يقدم أخبارا سياسية لكن مع بعض التغطية وأعتقد أن الصراحة يمكن أن تعطى نبرة مطلوبة في اليسار .وبالنسبة للأدب في مجلة اليسار أنا أرى فعلا أن حجمه أقل فعلا مما يجب كمجلة يسارية تحمل اسم اليسار وعلى مجلة اليسار أن تزيد مساحة باب الأدب فيها.
بالنسبة للتحقيقات والقضايا الفكرية التي تناولتها اليسار أنا أرى أنه في أغلب التحقيقات والقضايا يكون فيها قصور شديد جدا،أيضا لابد أن يكون باليسارباب لنشر أدبيات الفكر اليساري الكلاسيكي الصريح لأنها مجلة يسار فهي تشمل كل اليسار. فيها الكلاسيكي القديم والمتطور وكل ما نريد إضافته لليسار كفكر وكيساريين.

أحمد جابر:

مجلة اليسار بصفة عامة هي المنبر الحقيقي للحركات التقدمية في مصر واقترح أن يكون فيها أبواب ثابتة وأخرى متغيرة والأبواب الثابتة يكتب فيها المحررون الدائمون بها ،والأبواب المتغيرة يكتب فيها المشتغلون بالحركة السياسية والذين ينتمون لليسار عن قرب.
وأقول إن هناك فجوة زمنية كبيرة بين كل عدد والذي يليه بمعنى هناك شهر كامل،وهي فترة كبيرة وأمل أن تصدر مجلة اليسار كل ١٥ يوما وهذا حسب الإمكانات المادية وهناك نقطة أخرى لماذا لاتجرى «اليسار» حوارات ساخنة مع القادة السياسيين؟ وعلى سبيل المثال الأستاذ خالد محيي الدين والاستاذ محمود أمين العالم وهكذا بحيث أكون قادرا على الإطلاع على تاريخ هؤلاء الناس وأن استفيد منهم كخبرة لي في المجال السياسي فيما بعد.

محمد العايدي:

قرأت اليسار منذ أول عدد إلى العدد رقم ٢٠ بعد ذلك لم أتابعها وأنا باحتفظ بكل أعداد المجلة فأنا لا اعتبرها مجلة وقتية لكن اعتبرها مرجعا أيضا لأن مايحدث اليوم هو حدث الغد يمكن بلون أو شكل آخر والمجلة مثل الجريدة مثل الكتاب هي سلعة والسلعة علشان أوسع سوقها فلايجب أن تكون لمتخصصين بل يجب أن تشمل كل أفراد السوق ولابد أن أنوع شكل هذه السلعة وأن تخاطب كل الناس ولاتخاطب ناس بالذات.
ولابد أن يكون فيها.. رأي ومقال وتحليل وخبر لذلك **أقترح أن تكون مجلة أسبوعية وأن يكون للخبر فيها مساحة كبيرة.** يغيب عن المجلة القضايا العمالية والسوق العمالي وتتبع الخبر العمالي والآحداث العمالية أولا بأول وهذا غير ممكن إلا إذا أصبحت أسبوعية

غياب المرأة

محمد رواش: أمين الشباب بحزب التجمع بالدقهلية:

أولا أرحب بأسرة اليسار هنا في المنصورة **حسن بدوي ،ومصباح قطب وأحيانا محمود الحضري ومصباح** قطب أحيانا يكتب تحقيقين. في اخر عدد وعدد صفحاته ١٠٠ صفحة أحتل ١٦ صفحة.
النقطة الثانية: الملحوظة جدا في اليسار وهي غياب المرأة عن اليسار سواء كانت الأستاذة **أمينه النقاش** تكتب أو الاستاذة فريدة أحيانا لكن أقلام النساء في اليسار قليلة وفي نفس الوقت تكاد تغيب قضية المرأة عن اليسار رغم أن تناول الاستاذة أمينه النقاش لقضية فتاة العتبة كان أفضل تناول صحفي وأرجو أن تتسع المساحة بعد ذلك لقضية المرأة.
أنا كشاب أشعر أن اليسار مجلة عجوزة يعني واحد مثل **مصباح قطب** كفاءة صحفية هائلة جدا،ومع ذلك قضايا الشباب غائبة تقريبا عن المجلة وهناك نقطة خاصة بلغة اليسار. وطبعا واحد مثل الاستاذ **محمد سيد أحمد** لاأقدر أن أقول له قف

صلاح عيسى ورأفت سيف وحسين عبد الرازق وابراهيم الهداوي



ندوة

فحيى رئيس الجمهورية وهويكلمه تقريبا لم يفهم وهناك مقالات نوعية معينة عن التربية والتنمية. مثلا تكون فى صفحة واحدة ولايمكن كتابتها إلا بهذا الشكل الصعب ويوجد قارىء لليسار يريد قراءة البساطة التي يكتب بها الاستاذ **صلاح عيسى** وقارىء آخر يقرأ المقالات الصعبة .لكن فى نفس الوقت هناك من لهم قدرة على التبسيط مثل الاستاذ **عبد العظيم أنيس** ممكن أن يكتب مقال أكاديمى هائل جدا وفى نفس الوقت يكتب عن ملكة انجلترا ويعمل عرض للمشكلة جديد على الصحافة فى مصر وهناك أقلام أحيانا تدخل وتخرج من اليسار مثل د.**جلال أمين** مثلا والذي نشر كتابه (الدولة الرخوة) كل مقالاته باليسار وضعها داخل الكتاب .وهو الحقيقة كاتب يتميز بالبساطة ويستطيع الإمساك بناصية الأمور بشكل جيد وأتمنى أن يكون مشاركا بشكل أوسع من هذا بالضبط مثل د. رمزى زكى كان في المقالات التى يكتبها من قبل رغم أنها كانت تكتنفها الصعوبة لكنها كانت ترد على الأطروحات الليبرالية بشكل محترم وهائل جدا وكان فى نقده لبرنامج الإصلاح السوفيتى كان حاجة جديدة جدا. وأيضا من الجميل جدا أن يكون هناك حوار وخاصة الحوار الذى حدث حول البرنامج الانتخابى للتجمع والبرنامج الانتخابى للحزب الشيوعى المصرى والجديد في هذه «المشاجرة» الفكرية ليس أن عبد الغفار شكر ومحمود أمين العالم كتبوا وتشاجروا ،ولكن الجديد –والذى يمثل وساما على صدر اليسار أن تطلب اليسار من «محمد شومان» أن يكتب وينتقد البرنامجين.

الخطأين القاتلين!!

د.على مجاهد محمد:

السنة الماضية كانت هناك ندوة عن أخطاء اليسار وأنا أرسلت لهم عن أهم خطأين لليسار لكنهم للأسف لم ينشروا هذا الخطاب.

قلت فى هذه الرسالة:

«قرأت فى مجلة اليسار عدد يناير ١٩٩٢ ،ندوة بعنوان «مستقبل اليسار فى مصر» وكل الذين تحدثوا فيها من المناضلين الشرفاء ذوى التاريخ المشرف.. إلا أننى كيسارى يهمه مستقبل اليسار ،لم أجد أحدا من المتحدثين الأجلاء اقترب من الخطأين القاتلين لليسار المصرى..

الخطأ الأول:

عام ١٩٤٨ ،بقبوله تقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة الصهيونية ،هذا الخطأ القاتل أدى إلى سلسلة من الأخطاء بالنسبة لفسطين ،منها قبول القرار ٢٤٢ ،٣٣٨ ثم قبول مقولات خاطئة مثل الحل السلمى ومبادلة الأرض بالسلام، حتى رأينا أحد أبرز قيادات التجمع ينضم إلى وفد مصر فى المحادثات مع العدو الصهيونى تحت رعاية أمريكا بينما كان الموقف الواضح القاطع الصريح ضد الاستعمار الصهيونى العنصرى الاستيطانى،والعمل على استرداد كل شبر من التراب الفلسطينى وإقامة الدولة الفلسطينية العربية الديمقراطية الواحدة التى يتساوى فيها كل من يقيم فوق ترابها..

الخطأ الثانى: هو تأييد الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ،وتأييد نظام الدكتاتورية العسكرية الذى أقامه الإنقلاب..

إن التحليل الأول للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى عن الانقلاب بإنه انقلاب عسكرى يؤدى إلى دكتاتورية عسكرية،هو التحليل السليم ،وهو التحليل الذى على أساسه وصلنا الحركة الديمقراطية ومن اعتناقه دخلنا السجون ،ودافع عنه بعض الزملاء دفاعا سياسيا أمام المحاكم العسكرية التى حوكمنا أمامها..

لقد أدى هذا الخطأ القاتل باليسار إلى حتفه بظلفه حتى أنه حل تنظيماته وأحزابه(كمن حفر قبره بيده).

إن تصحيح هذين الخطأين هو الفيصل بين يسار جاء حريصا على تاريخه وعلى مستقبله وعلى قيادة شعبه نحو الديمقراطية والتحرر الوطنى..وبين يسار يفقد دوره ويتذرع بمناقشات لأخطاء وأمراض غير أخطائه وغير أمراضه..

أرجو نشر هذا التعقيب على الندوة بمجلة اليسار ولكم أطيب تمنياتى».

حسين عبد الرازق:

نحن فى اليسار لانمنع أى رأى وللأسف خطابك لم يصلنا وسينشر كلامك ونص الرسالة بدون أى تدخل.

الحاج سيد عبد الحافظ:

بداية أريد أن أقول إن طريقة الكتابة لابد وأن تنزل للفرد العادى إلى مستوانا وتهتم بقطاعات عريضة من الناس وأريد إضافة صفحة لتكريم بعض الزملاء الذين فقدناهم وبالنسبة لكوبا وفيتنام وكوريا الشمالية والصين مازالوا متمسكين بالاشتراكية ويحققون نجاحات فأرجو أن تكتب المجلة عن تجاربهم.

الاختصار..والتبسيط

صلاح عيسى:

اليسار تتوجه أساسا إلى ما يمكن أن نسميه الكادر اليسارى أكثر مما نسميه القارىء العام،والقارىء الشاب،وبالتالى فأنا أتوجه إليه بمستوى فكرى معين باعتبار أن عنده تراكما معرفيا فى المعلومات وأنا أبدأ منه وأزيد وأعلو به .ونحن نفكر في توليفة اليسار توصلنا إلى الشكل الذى أشار إليه الزميل **حسين عبد الرازق** وهو أن نأخذ حاجة وسط مابين المجلة الشهرية والمجلة الأسبوعية فيها التحقيق وفيها الخبر وفيها المقال. المقال القصير وفيها الكاريكاتير وفيها البحث وطبعا مفهوم لنا جميعا أن من يشترى المجلة لايقرأها من الغلاف للغلاف ولابد أنه سيجد موضوعا خارج اهتمامه وموضوعا خارج تخصصه وموضوعا لايعنيه فلا يقرأه.

لكن نحن فى التوليفة الصحفية بالضرورة أن نوازن بين هذا أو ذاك ويمكن فى اجتماعات مجلس التحرير ومجلس المستشارين – وأنتم لم تشيروا لهذا مع إنها مثارة فى كل اجتماع– وهى أن التوازن فى بعض الأعداد بين المادة العربية والمادة المصرية يحدث فيه إختلال بحيث تبدو المادة العربية غالبة على المادة المصرية وطبعا لأن المراسلين العرب أنشط من الكاتب المصرى الموجود دائما والذى يغطى الشؤون المصرية.

ومع ذلك فأنا أتصور أن جزءا كبيرا جدا من الإقتراحات التى قيلت اليوم صحيح من الناحية السياسية وصحيح من الناحية الصحفية ،ونشكركم وبالتالى فهو قابل للتنفيذ ونأمل إذا وجدت الإمكانات الصحفية أن ننفذها.وفى موضوع صعوبة الأسلوب فأنا فى الحقيقة مؤيد لهذه الملاحظة رغم كل الردود التى تقال،لأننى اعتبر أن الصحافة فن والكتابة فن وبالتالى القدرة على التبسيط جزء من موهبة الكاتب وهذه هى قيمة الكتابة وطبعا هناك فارق بين التبسيط وبين السطحية لكن عملية التبسيط عملية ضرورية جدا والشيخ «**محمد عبده**» له كلمة مشهورة فى خطاب أرسله لصديق له فقال له اعتذر



لقطة لعدد من القراء

عن الإطالة لأنى لم أجد وقتا للاختصار واعتذر عن التعقيد لأننى لم أجد وقتا للتبسيط معنى ذلك أن التبسيط يحتاج لوقت والاختصار يحتاج لوقت وليست الإطالة هى التى تحتاج لوقت أوالتعقيد هو الذى يحتاج لوقت فالتعقيد هو أبسط شىء فنحن فى بلد أغلبيتها العامة شباب، ووسط ثقافة عامة تدعو للتسطيح ولعدم الاهتمام. والقراءة حتى كإهتمام تتراجع فى ضوء هجوم مايسمى بالفنون البصرية مثل التليفزيون والسينما..و..الخ.

ومن أجل أن تكون الكتابة مؤثرة لابد وأن تبذل مجهودا أكبر من أجل أن تكون مبسطة والأسلوب يكون مبسطا وأريد أن أعلق على حاجة صغيرة بالنسبة للأدب والفن والله نحن كنا نميل فى البداية ألا ننشر إبداعا مثلما قال الزميل أن التجمع له مجلة متخصصة وهي أدب ونقد والمفروض أن تهتم هى بهذا. لكن اعتقد أن النقص فى المسائل الثقافية -ولا أدرى نحن مدركون هذا أم لا-نقص متعلق بأن اليسار المفروض أن تهتم بالسياسات الثقافية وليس نشر الإبداع وأنا أعرف أن إخواننا المبدعين يبحثون عن منبر لنشر إبداعاتهم وإذا كان هناك مشاكل فى حدود نشر الإبداع ومثل هذه الأشياء نناقش فيها إخواننا في أدب ونقد.

لكن أنا أتصور أن مهمة اليسار الأساسية باعتبارها مطبوعة بالأساس سياسية أن تضرب فى السياسات الثقافية وهذه مسألة خطيرة جدا ونحن نشير إليها أحيانا هناك أو هنا لأنه عندما نقول تطرف نجد «المجيرات» ليس بها قصر ثقافة ولاسينما ولاكهرباء ،ليدخلها التليفزيون ونجد المناطق المشوائية المتخلفة والتى هى مصدر للتطرف ومركز لنشر الارهاب لايوجد بها خدمة ثقافية لأن السياسة الثقافية كما نراها سياسة مهرجانات واحتفالات وإعلانات..إلخ

موضوع الذاكرة الوطنية هذا موضوع مهم وأنا أرى أن هذا يعبر عن ذكاء سياسى يسارى فمن الدروس التى يجب أن نهتم بها ونلتفت إليها لأن عوامل الانتماء الوطنى تتفكك فى المجتمع المصرى.

وبالنسبة لهذا بعض الزملاء أشاروا إلى الصورة بالصفحة الأخيرة. اليسار تنشر صورة **شهدى عطيه وصورة عبد الناصر**..إلخ ونحن ننشر «بوستر» يعلقه الشاب بدلا من «مادونا» مثلا يمكن مش أجمل يعني لكنه يستحق ويسعدنى أن أعلقها هذا موضوع مهم والاتجاه الآن بالنسبة لنا هو إحياء الذاكرة السياسية وما يفعله **د.رفعت السعيد** مهم لإحياء الذاكرة والحفاظ على تاريخ الإخوة اليساريين الذين لم يدخلوا تاريخ المؤسسة الرسمية ولم يدونوا فى تاريخ النضال من أجل مصر.

لكن بالإضافة لذلك من المهم جدا جدا أن نحى الذاكرة الوطنية ونحى فكرة الانتماء للوطن والحب له.

وحركة اليسار فى مصر قائمة على موقف متميز جدا فى الحركة الوطنية هو الذى جذب الناس إلى رؤيتهم الوطنية.

إبراهيم بدراوى:

هذا اللقاء شكل من أشكال الممارسة الجديدة أن يسعى منبر «اليسار» للقاء اليساريين حيث هم. فى الواقع كنا ننتظر سماع الانتقادات ولم نكن ننتظر سماع التقريظ أو المديح ومع هذا فنحن نعتبر أن تقريظ بعض الأعمال التى قامت بها المجلة أو التى نجحت فيها يضع علينا مسؤولية أكبر فى أن نعمق ونطور هذه النجاحات.

والانتقادات طبعا تساعدنا على مزيد من التطوير للمجلة وإذا كانت مجلة اليسار فعلا تهدف إلى إشاعة العقلانية والاستنارة وتمهد الطريق للتقدم الاجتماعى وإرساء نضال وطنى جذرى فى مواجهة الهجمة الشرسة التى نواجهها من الخارج ومن الداخل على مستوى المنطقة وعلى مستوى العالم فهى أيضا تسعى - وهذه مسألة لابد من الاهتمام بها جيدا لمزيد من إعادة توحيد اليسار وانصهاره ووضع أساس محدد لوحدة فكرية

نحن نسعى لتوحيد اليسار على خط نضالى يستطيع به أن يتجاوز الأزمة التى تواجهه والتى تواجه الوطن. نحن حريصون جدا على هذه المسألة .

النقطة الثانية التى أريد أن أتحدث فيها وهى مشكلة تواجه اليسار. اليسار مجلة مصرية ونحن حريصون على أن تظل مصرية وهى منبر للشعب المصرى وللكادحين فى مصر وللمستضعفين فى الأرض ونحن مصرون على استمرارها هكذا وإذا كانت ستخرج عن هذا فلن نصدرها ومن هنا تأتى مسؤوليتنا جيمعا.مسئولية كافة الناس وأنا أرى أنه توجد كتيبة عليها أن تساعدنا فى تجاوز ما يواجهنا من أزمات.

وإذا كانت البرجوازية ومن نعتبرهم أعداء طبقيين وغير وطنيين قادرين على أن يقولوا كلمتهم بصوت عال جدا لأنهم يملكون إمكانيات كبيرة جدا ونحن لابد لنا أن نعمل وأن نبتكر الأساليب التى تمكن اليسار المصرى والكادحين المصريين من أن يحملوا منبرهم ويحتفظوا به ويطوروه ونحقق ما نحلم به جميعا ومطالبكم بأن تكون نصف شهرية وأسبوعية ويمكن نطمح أن تكون يومية هذه الطموحات كلها تلقى علينا بمسئوليات.

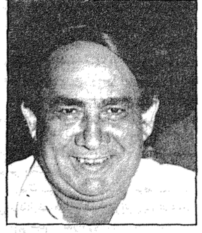
وكل قوة سياسية تسعى أن تحل مشاكلها بوسائلها الخاصة وقوانا السياسية هى في المستضعفين فى الأرض والفقراء وعلينا أن نبحث عن سبل لتجاوز مشاكلنا المادية ومن هنا أتساءل ماذا تريد رابطة اليسار ؟ وماذا تستطيع أن تقدم لتساعد اليسار فعلا على الاستمرار؟.

ثلاثة أعوام على اليسار

احمد الخميسى

منذ ثلاث سنوات، فى يوم من فبراير ١٩٩٠ اتصل بى الاستاذ **حسين عبد الرازق** فى موسكو وقال لى:«أتذكر.. المجلة التى حدثتك عنها ستصدر بالفعل، وبعد شهر واحد فى مارس يخرج أول عدد منها للنور، ونريد منك أن تكتب لنا من موسكو كما اتفقنا من قبل.. ماشى؟ «**وسألت عن اسم المجلة، وتوقعت كل شئ إلا ماقاله رئيس التحرير** بهدوئه الشديد:«**اليسار**» قلت: إيه؟ قال: «**اليسار**» . وبدا لى أننى أشاهد إنسانا يلقى بنفسه من الطابق العاشر بهدوء داعيا الجميع لمشاركته رحلته الفضائية القصيرة. قلت له: مافيش أى أسم تانى عمومى شوية؟ قال: لا.. اليسار، وضحكت فى نفسى مندهشا من هذا التحدى، ففى عام ١٩٩٠ كان الاتحاد السوفيتى على وشك الانهيار وكانت الماركسية تمر بأعنف مأزق لها، وكانت الاحزاب الشيوعية تبدل اسماءها وبرامجها، وبدا أن الأسم «**اليسار**» ليس الا سباحة بالعمد فى وجه التيار التاريخى. ومع ذلك فقد نجح ذلك التحدى لثلاث سنوات كاملة، هزمت فيها الشيوعية السوفيتية، واختلطت فيها أوراق كثيرة، وتدين البعض من الماركسيين بصدق وحرارة، واتجه البعض للأعمال التجارية بيأس عميق وصدق أيضا، وتزق الكثيرون من وطأة الشكوك العميقة، وطفا على سطح الكارثة أخرون نطقوا حتى بالعبرية، وشاعت ثقافة الهزيمة التى حدثنا عنها **د. عبد العظيم انيس** ، وأسند البعض رؤوسهم إلى أياديهم يفكرون فيما جرى. وكانت اليسار تصدر عددا فعددا.. شهرا بعد شهر لتحفظ للعقل المصرى قيمه وتماسكه فى المحنة . ذلك أن تاريخ **الماركسية المصرية كان تاريخا للوطنية أكثر منه تاريخا للماركسية بمعناها المعروف، وكان تاريخا للتنوير** أكثر منه تاريخا لإشاعة الفكر الثورى بمعناه المعروف، وكان **تاريخا للعقل** أكثر منه تاريخا لعقل الطبقة العاملة. وكان صدور اليسار فيما يشبه المعجزة صدورا لكل ذلك، ومن حق اصدقائها أن يحتفلوا بمرور ثلاث سنوات على تلك المعجزة **التى قطعت للجميع بأن الفكرة الاشتراكية ليست كما قيل لنا طويلا فكرة مستوردة**، والاحتفال الوحيد الحقيقى باليسار هو أن ننتج حوارا واسعا حول تطوير اليسار، اذا أردنا لها أن تستمر كما ونوعا، حوار لاينتهى بهذه الملاحظات، ولا يغلق بالرد عليها مرة واحدة. اما عن ملاحظاتى الشخصية فهى:

ابراهيم فتحى



- **أن المجلة تعانى فى «التوضيب الصحفى» من ضعف شديد جدا**، اذ تكاد تشبه فى صفحات كثيرة منها مجرد الجمع دون أى جهد متميز.. ويساعدنى على هذه الملاحظة الصريحة أننى لا أعرف حتى الآن من هو القائم على التوضيب، أو الإشراف الفنى.
- **أن المجلة لم تفتح حتى الآن حوارا صريحا مع كبار المفكرين الاشتراكيين حول تاريخ اليسار المصرى**، كيف يفكر فى ذلك التاريخ؟ كيف يراه الآن؟.. لقد انصبت معظم المناقشات على تصورات المفكرين المصريين بشأن البيريسترويكا ومستقبل الماركسية كنظرية وغير ذلك.. وتجنب الحوار أن نعيد النظر فى تاريخنا على الأقل فى ضوء المستجدات الأخيرة.. وبذلك تجنبت اليسار إحدى اصعب المهام، أى إعادة قراءة تاريخنا نفسه، الذى يبدو اننا نود أن نواصل صناعته دون مناقشته.
- **اكتسبت الكتابة لليسار طابعا حلقيا**، أى ان هناك مجموعة محددة فقط هى التى تكتب فيها بانتظام، هل لأن الاخرين يرفضون الكتابة؟ أم لأننا نرفض استكتاب الآخرين؟ إننى أفهم «اليسار» فى إطار واسع.. واجد فيه الكثيرين ممن لا



محمد عودة

يكتبون فى المجلة.. إننا نريد لليسار أن تضم أقلاما مثل محمد عودة، ولطفى الخولى، والدكتور جلال أمين الذى كتب فترة ثم انقطع..

واخرين كثيرين قد لاتحضرنا أسماءهم الآن. وعلى سبيل المثال لماذا يبخل الاستاذ المفكر محمود أمين العالم بجهده وعطائه، وهو الذى عودنا أن يتدفق كالنهر ليروى كل مافى طريقة؟ ولماذا يكتب ابراهيم فتحى لنا بالقطارة؟ وهل هى قطارته تلك التى تحرمنا مما يكتبه أم قطارة اليسار؟. أخيرا هل يمكن لنا أن نطمع من سمير كرم الذى يمتعنا بمقالاته ان يولى جهدا لتعريفنا بالمواقف النظرية لليسار الامريكى؟. وهل يمكن للمجلة أن تضيف لصفحاتها رسالة أخرى مماثلة من باريس خاصة أن هناك من يمكنهم موافاة المجلة بتلك الرسائل؟ وأخرى من المانيا؟..

اننا نريد لليسار أن تكون منبرا معبرا عن كافة الأقلام اليسارية، وأن يكون خطها الأساسى هو احتضان كافة الاتجاهات والاجتهادات لتكتمل لنا قسمات الوجه الفكرى المصرى سواء اكان جميلا أم غير جميل..

– أخيرا هناك مشكلة أتردد حيالها. هل يجب أن تتسع صفحات اليسار للقصة والنقد والشعر فى مساحات ضيقة؟ لكى لايكون اليسار عندنا ظاهرة سياسية فقط أم أنها يجب أن تظل قاصرة على الجوانب الفكرية والسياسية؟.. وفى نفس الاطار اتساءل هل يجب أن تكتسب المجلة طابعا شعبيا اوسع، بمعنى ان تضم أبوابا كالجريمة الاجتماعية، ومشكلات المرأة التى قلما تتعرض لها المجلة، وغير ذلك من مشكلات ذات اتصال محسوس بالشارع المصرى؟..

– أيضـــا.. هل يمكن بدلا من باب مداخلات– او معه– أن تفسح اليسار مساحة لمقالة– وليس لملاحظات– من كتاب كبار يختلفون مع اليسار؟ ويمكنهم أن يؤرقونا بما يطرحونه فى مواجهتنا؟

وفى النهاية فأننى لا أتمسك باقتراحاتى السابقة، باستثناء موضوع التوضيب الصحفى الذى أستثنى منه الغلاف الممتاز دائما، ولكنى سأكون سعيدا اذا كان لتلك الاقتراحات والملاحظات دور واحد هو أن تفتح حوارا حول تطوير اليسار، لان ذلك الحوار سيكون حافلا بملاحظات كثيرة قد تكون أهم وأجدر بالتوقف عندها لمناقشتها.

كان يمكن بهذه المناسبة أن نكتفى بتحية الجهد الخارق الذى يصوغ لنا اليسار عددا فعدد، خاصة أن الرحلة الفضائية الممتعة التى بدأتها المجلة قد طالت لثلاث سنوات، بعد أن طارت المركبة الصغيرة المغامرة المجهولة الازرار، وقد جلس بداخلها حسين عبد الرازق الذى قبل التحدى، وشد الاحزمة وانطلق، فى ظروف معاكسة من كل النواحى، واذا باليسار بدلا من أن تهوى لاسفل وتتحطم، تحلق عاليا وتواصل التحليق مثل النجمة الصغيرة.

لطفى الخولى



حسين عبد الرازق



سمير كرم

تعليق

هذا نقد اليسار من واحد من أهل البيت، مما يؤكد أن المجموعة التى تحرر اليسار، هى أكثر من ينقدها. ولن أعلق على ملاحظات الزميل أحمد الخميسى، فالموضوع برمته مفتوح لحوار– نأمل أن يكون متصلا– مع الجميع. ولكن هناك ملاحظة صغيرة أضعها أمام القارئ، حول موضوع الحلقة.

فأظن أن مجلس مستشارى اليسار وكتابها ومحرريها لايمكن لأحد أن يشك– مجرد شك– أنهم ينتمون الى حلقة بعينها أو شلة أو تيار داخل اليسار. فالتنوع ظاهر وواضح. ونحن نسعى ونرحب بكل كاتب يسارى – أو يمينى– يرغب أو يقبل أن يكتب لليسار. ونأمل أن يعتبر الأصدقاء د. جلال أمين ومحمد عوده ولطفى الخولى هذا الحوار دعوة حارة لهم للكتابة فى اليسار.

رئيس التحرير

مشاغبات

هذه حكاية قد يدهش لها القارئ، كما دهش لها من رويتها لهم من الأصدقاء، وقد تدفعه- كما دفعتهم- إلى طرح عشرات الأسئلة واللعب بعلامات الاستفهام وعلامات التعجب، فإذا لم تدفعهم لشئ من ذلك، فهى صالحه- على أية حال- لكى يسلوا بها صيامهم..

ففى بداية فبراير الماضى، اتصل بى تليفونيا، شخص لا أعرفه، معربا عن رغبته فى أن يلقانى، فلما سألته عن موضوع اللقاء، قال إننى سأعرفه عندما نلتقى، ولما كان واضحا من لهجته أنه من العرب غير المصريين، فقد سألته عن جنسيته، فذكر لى أنه ينتمى لبلد عربى لم يسبق لى أن زرته أو عرفت إلا القليلين من أبنائه، معظمهم من المعارضين للحكم القائم به، فسألته عمن نصحه بالاتصال بى، فذكر لى اسم لا أعرف صاحبه، وغلب على ظنى أن لدى الرجل مبررات لعدم الإفاضة فى التفاصيل تليفونيا لأسباب تتعلق بأمنه، فلم أواصل تساؤلاتى ودفعنى الفضول الى قبول دعوته لكى نلتقى على فنجان شاى.

وفى الجناح الذى يقيم به، بأحد فنادق «العشره» نجوم، استقبلنى الرجل بمودّة، وأخجل تواضعى ببعض عبارات المجاملة، وعرفنى بنفسه فقال إنه حصل على الدكتوراه فى الإعلام من أحد الجامعات الأوروبية الكبرى، وأنه يعمل كأستاذ غير متفرغ بإحدى جامعات بلاده، وأنه انشأ مؤسسة ضخمة للإعلام والاتصال بعاصمة بلاده، تنشط على الصعيد المحلى والعربى والعالمى، فى مجالات متشعبة منها الدراسات والبحوث ونشر الكتب والدوريات والانتاج التليفزيونى والاذاعى والاستشارات والحملات الاعلامية والاعلانية بها. وحرص على أن يؤكد أنها مؤسسة خاصة غير حكومية.. ولما سألنى عما إذا كنت أمانع فى التعاون مع مؤسسته قلت له إننى من حيث المبدأ لا أرفض التعاون إلا مع المؤسسات الإسرائيلية، أو التى لها صله بإسرائيل، ولكن التفاصيل فى مثل هذه الموضوعات لاتقل أهمية عن المبدأ نفسه، ولذلك أفضل أن أسمع منه المزيد، قبل أن أقبل أو أرفض.

وبهدوء شديد، وعملية واضحة قال الرجل: أنه سمع أننى أرفض العمل خارج مصر، ولا أحب مغادرتها لذلك فلن يتحدث عن امكانية التعاون خارج نطاق مصر، وأضاف إن من بين نشاط مؤسسته البحث عن كتاب وصحفيين مصريين، يتولون الرد على ماتتعرض له سياسة بلاده من هجوم فى الصحف المصرية بين الحين والآخر، وهى حملات قال إن بعضها ينطلق من انحياز لخصومها والآخر عمليات ابتزاز. وأن المؤسسة ستؤمن لكل منهم فى هذه الحالة معاشا شهريا ثابتا يبلغ عدّه آلاف من الجنيهات!

وبذلت مجهودا ضاريا لكى لاينفلت عيارى وأنا أقول له بغضب مكظوم:

- بس ده مش شغل صحفيين ولاكتاب.. داشغل مندوبين اعلانات!

ثم بدأت -بعد أن تمالكت نفسى-حديثا طويلا، حاولت خلاله أن أنبهه إلى عدم جدوى مايفعل، مشيرا إلى أن درجته العلمية الرفيعة، التى حصل عليها من جامعة أوروبية، لابد وأنها كافية لكى تجعله يدرك أن مثل هذا الاسلوب فى الدفاع عن سياسات الدول والحكومات، لا جدوى من ورائه، ولافائدة من انفاق الأموال فيه، وانني كقارئ صحف، قد أحترم -وربما أصدق- بيانا رسميا تصدره حكومته، أو سفارة بلاده فى القاهرة، لكننى لا أحترم ولا أصدق كاتبا تفوح من كتاباته رائحة الانحياز والدعاية مدفوعة الأجر، وأن الذين يدفعون لهم من الكتاب والصحفيين المصريين- سواء عن طريقه أو عن طريق غيره،- معروفون بالاسم، ولا أحد يصدق مايكتبونه عن بلاده، أو يحترمهم.

وأضفت: إننا نحن العرب المصريين، شعب فقير، لكنه يعتز بكرامته ويعرف قيمة نفسه باعتباره اكبر البلاد العربية واكثرها تحضرا، وبحكم أنه يضم أكبر مخزن لكفاءات الأمة ومواهبها فى كل المجالات، وأن الاتجاه الغالب بين المثقفين منا، متمسكون باستقلالهم وبكرامتهم، ويكرهون من يحاول شراءهم، أو يسعى لاذلالهم، بفقرهم، بل أن الذين يضطرون أو يقبلون ذلك، اكثر الناس كراهية لمن اشتروهم وحطموا اعتزازهم بأنفسهم، لكننا جميعا قابلون للفهم ومستعدون للدفاع عمن نحب، أو نعتقد أنه على حق، إلى درجة الاستشهاد ودون مقابل، وأن حسن معامله حكومة بلاده، لعشرات الآلاف من المصريين الذين يعملون بها، بلا تعال كاف جدا لكى يكون لبلاده فيلقا من الدعاة المتطوعين يردون على أى هجوم يوجه إليها!

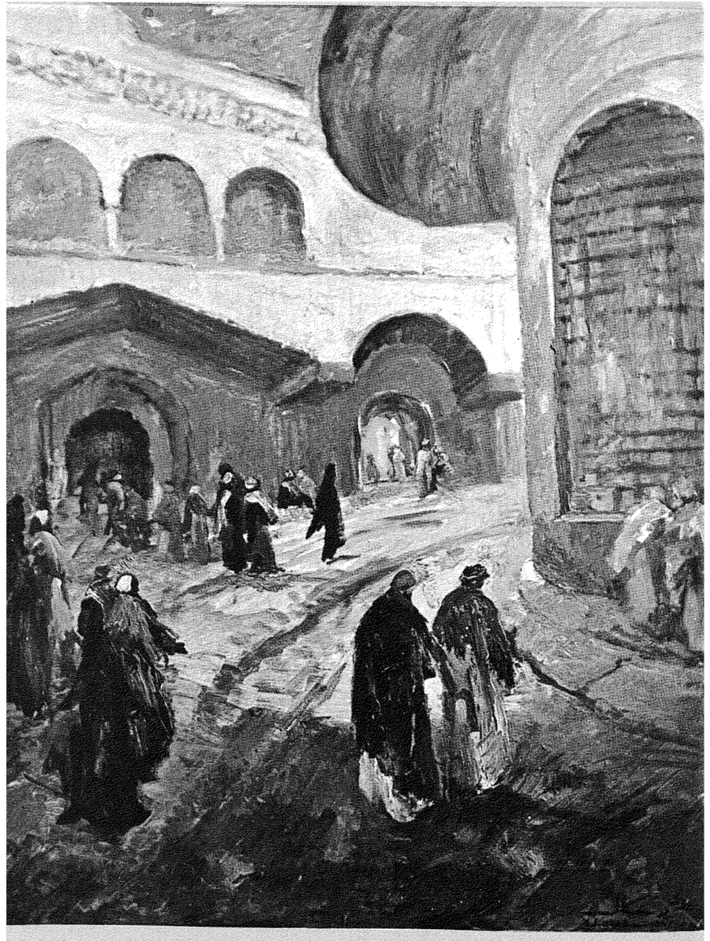
ومع أن الرجل استمع بصبر إلى هذا الكلام، والى كثير غيره دار فى سياقه، إلا أنه اعتذر فى النهاية، بأن مؤسسته مؤسسة خاصة وليست حكومية، وأن مايعرضه على هو جزء من الـ BUSSINES الذى تقوم به، وأن ماقلته مع أهميته لاصلة له بهذا الـ BUSSINE لأن مايعنيه هو أن يربح من العملية، لذلك فإنه يكرر العرض آملا أن أقبله وهو مستعد لتأمين المعاش الشهرى الذى أطلبه اذا كان المبلغ الذى عرضه لايعجبنى، فكررت الاعتذار، فتسا بل بدهشه:

- ليش؟!

فقلت وأنا أضحك: أصلى مابا عرفش انجليزى!

وتوته...توته.. خلصت الحدوته.. حلوه.. ولا ملتوته!

صلاح عيسى



يوسف كامل - بيت قاهري قديم - تصوير زيتي



خالد محي الدين – حلم الديمقراطية